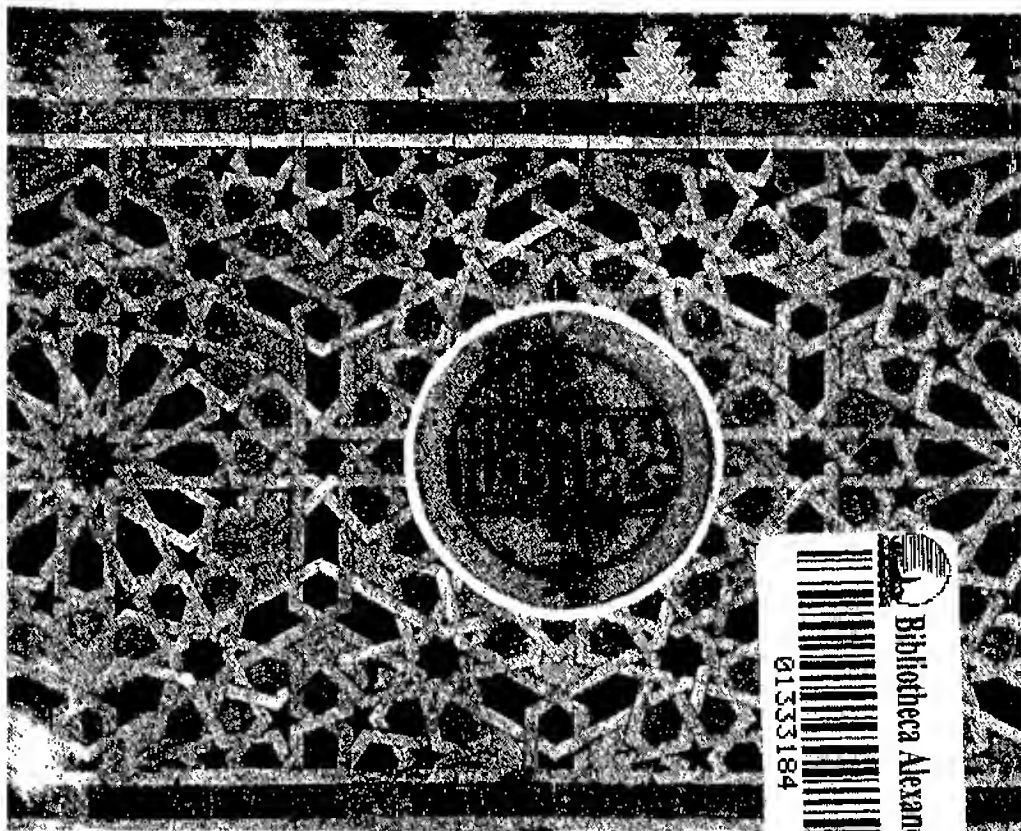


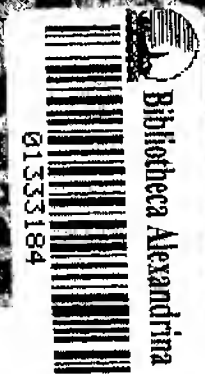
١٣

كتاب
الحرية

في الاقتصاد الإسلامى



د. راشد البراوى



دار الحرية

يصدر أول كل شهر عن
دار الحرية
للصحافة والطباعة والنشر
١٤ شارع شريف - القاهرة
تليفون : ٧٤٧٠٠٠ - برقية : الحرية
المراسلات : ص.ب ١٣٧ محمد فريد - القاهرة

رئيس مجلس الإدارة
د. د. محمود محفوظ

نائب رئيس مجلس الإدارة
د. د. يحيى الجميل

عضو مجلس الإدارة المنتدب
محمد جبر

مستشار التحرير
د. إبراهيم البحراوى د. د. سعد الدين إبراهيم
د. د. على الدين هلال د. د. محمود متولى
د. د. ملائكة جرجس

رئيس التحرير : محمد جبريل

العدد الثالث عشر
ذو القعدة - ذو الحجة ١٤٠٦ هـ
يوليو - أغسطس ١٩٨٦ م

في الاقتصاد الإسلامي

الطبعة الأولى
١٩٨٦ م

حقوق الطبع محفوظة

فی الاقتصاد الإسلامی

د. راشد البراوی

« الآراء الواردة بهذا الكتاب لا تعبر
بالضرورة عن اتجاه « دار الحرية » وإنما
تعبر عن وجهة نظر كاتبها ، ،

تقديم

في رأى ستينو موسكاني (« الحضارات السامية القديمة » ، ترجمة السيد يعقوب بكر) ، أن وحدة الجزيرة العربية تحققت بفضل الحركة الدينية الكبرى التي بدأتها دعوة النبي محمد ﷺ في القرن السابع الميلادي ، فبعده جاءت سياسية قوية ، وجاء توسع بعيد وراء الجزيرة العربية .

والحق أن الإسلام نجح فيما فشلت فيه الغزوات والمهجرات الجرمانية ، إذ فتت الجمود الذي فرضه البحر الأبيض المتوسط قروناً عديدة على هذا القسم من العالم ، وهذا هو الحدث الهام في التاريخ الأوربي منذ الحروب البونية إذ أغلق صفحة تاريخ العالم القديم وفتح صفحة العصور الوسطى (« فضل العرب على أوروبا » ترجمة وتعليق د . فؤاد حسنين على) .

ولقد بدأ توسع الدول العربية في زمن الخلفاء الراشدين حيث أرسل أبوبكر الصديق جيوشه إلى أرض الهلال الخصيب استجابة لطلب المثنى ابن حارثة أن يؤذن له بغزو فارس . وهنا بناء على أمر الخليفة توجه خالد ابن الوليد إلى العراق ، واستولى على الحيرة ، وكانت تعتبر محطة هامة تؤمها القوافل من الأحساء ونجد والحجاز والشام وفارس . ثم توجه خالد إلى الشام فواصل العرب الفتوح ، وتمكن القائد الجديد سعد بن أبي وقاص من الانتصار

على الفرس في القادسية عام ١٦ هـ (٦٣٧ م) ؛ وبعد ذلك سقطت المدائن عاصمة فارس . وتم نصر حاسم في نهاوند . وفي عام ٣١ هـ تم القبض على « يزجرد » وقتله بخراسان .

وفي الشام أنزل خالد هزيمة ساحقة بالروم في اليرموك فانسحبوا من الشام نهائياً . لكن الخليفة عمر بن الخطاب عزل خالداً وعهد بالقيادة العليا إلى أبى عبيدة الجراح . وفي عام ١٧ هـ (٦٣٨ هـ) وفر الخليفة نفسه ليتسلم بيت المقدس ، ثم عقد مؤتمراً في الجابية (مرتفعات الجولان حالياً) وفيه تقرر فتح مصر وتم هذا على يدي عمرو بن العاص .

هذه الفتوح أخذت تبعث في العالم العربي وحدة جديدة أساسها الإسلام والعروبة . . ذلك أن أهالي البلاد المفتوحة في الشام والعراق ومصر اعتبروا الفاتحين قوماً من جنسهم ، وجاءوا لتحريرهم من طغيان الفرس والروم ، ووجد الأهالي في الاسلام رباطاً قوياً جديداً ، وفي اللغة العربية معبراً عن مشاعرهم يوثق عُرى وحدتهم السياسية والفكرية (« التاريخ الاسلامي : آفاقه السياسية وأبعاده الحضارية » للدكتور ابراهيم أحمد العدوي ، ص ١٣٢) .

أدرك معاوية بن أبى سفيان ضرورة امتلاك قوة بحرية ، واستطاع أن يحمل الخليفة عثمان بن عفان على الإذن له بغزو جزيرة قبرص . وكان عبد الله بن أبى سرح يعتبر أن من يملكها يتحكم في شرق البحر الأبيض . واستولى المسلمون على جزر الروم في هذه المنطقة ، فاستولى العرب على جزيرة إرواد ثم رودس أهم جزر أرخبيل بحر إيجه . وأخيراً سقطت صقلية . وفي عام ٣٤ هـ (٦٥٥ م) وقعت معركة ذات الصواري التي حسمت الموقف في شرق البحر الأبيض لصالح العرب .

ومعاوية أول خليفة يفوض السلطة ، فعهد بوظائف الحكم الثلاث وهي الإدارة السياسية وجباية الضرائب والإمامة إلى وزراء . وكان الولاة أحراراً في أن يعينوا نواباً عنهم في ولاياتهم ؛ وهذا كان معاوية أول حاكم للامبراطورية العربية . يخرج على النظام القبلي القديم للحكم على ما يتول « أنتونج نتنج » في كتابه « العرب : انتصاراتهم وأعجاد الإسلام » ، ترجمة « راشد البراوي » .

ما كاد معاوية يتولى الخلافة حتى أرسل الجيوش لنشر الإسلام في بلاد ما وراء النهر ، وإلى الهند ذات الحضارة العريقة . لكن الفتوح المنظمة لم تبدأ إلا عندما تولى الحجاج بن يوسف الثقفي أمر العراق ، فعهد إلى قتيبة ابن مسلم بفتح بلاد ما وراء النهر ، فسقطت مدن بلخ وبخارى . ثم عبر نهر جيحون فاتصل العرب المسلمون لأول مرة بالقيصر المغولي . وفي نفس الوقت استولى المسلمون على شمال الهند حيث توجد باكستان وبنجلاديش اليوم .

وفي سنة ٥٥ هـ (٦٧٠ م) وقع اختيار معاوية على عقبة بن نافع لفتح البلاد الواقعة إلى الغرب منها ؛ فأنشأ القيروان . وفي سنة ٨١ هـ (٧٠٧ م) تولى إمارة القيروان موسى بن نصير الذي اختار طارق بن زياد ليعبر المضيق إلى أسبانيا ، وبحلول خريف ٧١٣ م كانت جميع أسبانيا في أيدي العرب باستثناء نافار والأستوريا . وبفتح أسبانيا واصل المسلمون الاستيلاء على جزر البحر الأبيض الذي أصبح من ثم بحيرة عربية إسلامية .

والخلاصة أنه في ذروة القوة الأموية في عام ٧١٥ م كانت الامبراطورية العربية الإسلامية بحضارتها وباقتصادها الإسلامي ، تمتد من حدود الصين إلى المحيط الأطلسي ، ومن فرنسا إلى حدود الهند الحديثة ، ومن بحر الخزر حتى النوبة : هذه المنطقة الشاسعة الأرجاء والمختلفة الأجواء ، كانت تزخر بأنواع المنتجات النباتية وبالموارد المعدنية ، مما شجع التبادل التجاري بين أجزاء

الامبراطورية مع العالم الخارجى .

وانتشر الإسلام إلى جميع القبائل السابى ، ولكن البدو فى عُمان كانوا يتطلعون إلى البحر سعياً وراء الرزق . وسيطرت مسقط وهى الميناء الوحيد بعمان على القبائل المقيمة فى الداخل . وكانت المحلات التى أنشئت على الساحل من زمبىزى إلى الصومال الحديث تعرف فى مجموعها باسم الزنج . وكانت كل مدينة مختلفة عن غيرها ، وأهم هذه المدن ماليندى ومباسا على ساحل كينيا ، وكلوة القائمة على الساحل الجنوبى لتنجانيقا (تنزانيا حالياً) . وكانت تجارة زمبابوى فى الذهب تمر عن طريق سكاله الواقعة عند مصب زمبىزى .

يقول كتاب « أثر العرب والاسلام فى النهضة العربية » (أعدت الدراسات المتضمنة فيه بالتعاون مع اليونسكو) : « مما لا يقبل الشك أن أوربا تعلمت من العرب بعض فنون قيادة السفن ، ومن المفهوم أن التجارة والملاحة مظهران من مظاهر العمران والحضارة ، ولا فصل بينهما فهما من وسائل الاتصال بين الأمم » .

وقبل أن توجه الامبراطورية الإسلامية عنايتها إلى العلوم اليونانية والفارسية والهندية ، كانت معرفة البلاد من لوازم الفتح والتوسع . ووجد المسلمون سبيل الفتح ممهداً بفضل طلائع التجار والملاحين العرب والفرس الذين تجشموا الصعاب فى البحر والبر . وتوظيف الخراج على كل إقليم اقتضى مسح هذا الإقليم ، ولذلك دارت الكتب الجغرافية فى القرنين الثانى والثالث الهجريين حول الوصف الجغرافى لكل إقليم ، ومن هذه الكتب « المسالك والممالك » لابن خردادبة ، وكتاب الخراج لقدامة بن جعفر . كل هذه الاعترافات تفسر اهتمام العرب الكبير بعلم تقويم البلدان .

ونقل بعض المترجمين كتاب « الجغرافيا لبطليموس من اليونانية ونسج على منواله محمد بن الخوارزمي في كتابه « صورة الأرض » وأثر كتاب الخوارزمي بدوره في العرب في القرن الرابع ، وخاصة الاصطخري في كتابه « مسالك الممالك » وابن حوقل في « المسالك والممالك » ، والمقدسي في « أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم » . واهتم أهل الأندلس بجغرافية الرحلات .

كل ذلك كان — مع العلوم الأخرى كالطبيعة والحساب والمنطق — من عوامل تقدم العرب في مجالات التجارة ومسائل الخراج والضرائب مختلفة الأنواع .

ونحن إذ نقدم هذا البحث الموجز نرجو أن نكون قد وفقنا إلى إلقاء بعض الضوء على « الاقتصاد العربي الإسلامي في العصور الوسطى » وأن يكون فيه حافز لنا اليوم على السير قدماً حتى نلحق بالدول الغربية التي سبقتنا كثيراً .

إن السؤال الهام اليوم هو : هل يمكن أن يزدهر هذا الاقتصاد من جديد ويلعب دوراً مؤثراً على الصعيد العالمي ؟ نرجو أن يكون الرد بالإيجاب لا السلب .

يوليو ١٩٨٦

د . راشد البراوي

الفصل الأول

مكزن الغلال ومصدر الغامات الزراعية

يغلب على المنطقة العربية بآسيا المناخ الصحراوى ، وإن كانت تضم فى أجزاء محدودة منها أودية يمكن الحصول فيها على المياه الجوفية من العيون والآبار . وتضم المنطقة ذاتها أجزاء مطيرة فى أطرافها الشمالية ، وفى أطرافها الجنوبية . ففى الأولى أمطار شتوية لا يتجاوز متوسطها السنوى ٢٠٠ ملليمتر ، ولكنها تتسم بعدم الانتظام فى موعدها ، فيتعذر الاعتماد عليها على مدار السنة الواحدة أو عدد من سنوات متعاقبة . وفى اليمن تسقط أمطار موسمية فى الصيف يتراوح متوسطها فى السنة من ٥٠٠٠ إلى ١٠٠٠ ملليمتر .

وتتضمن المنطقة التى نتحدث عنها عدداً من الأنهار أشهرها دجلة والفرات بالعراق وسورية ، فضلاً عن أنهار أصغر تنحدر إلى السهل الساحلى فى سورية ولبنان . هذه الشرايين المائية خلقت مجتمعات بشرية كانت الرائدة فى مجال الحضارة .

العربى القديم ومشكلة الماء

فى بلاد ما بين النهرين شقوا قنوات لحمل الماء إلى الحقول . ولما كان الماء عملاً بالطمى الذى يرسب فيرتفع قاع القناة صار لزاماً تطهير القنوات باستمرار

إذ يتوقف على هذه العملية استمرار الزراعة ، ومن هنا يأتي قول بختنصر ملك بابل : « لقد حققت ما لم يحققه ملك من قبل . لقد بنيت حائطاً كالجلجل الراسخ ، وحفرت القنوات ويطنتها بالطوب المروق والقار ، ووفرت الماء العذب للشرب » ^(١) .

وازهت الزراعة في بلاد الشام فحفرت القنوات وكانوا يكسون جدرانها بالطوب . وعمد الفينيقيون إلى إنشاء المصاطب . إذ كانت المياه المتدفقة على المنحدرات بساحل لبنان تجرف التربة العلوية الخصبة . وهذا النظام ما لبث أن انتقل إلى كافة أرجاء العالم .

توجيهات قرآنية في السياسة الزراعية

يقول الله تعالى في سورة الشعراء « أتنبون بكل ريع آية تعبثون . وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون » . أى تقيمون حياضاً وبركاً تجمعون فيها مياه المطر . أى تنفذون مشروعات للرى للاستفادة من ماء المطر . وواضح أنه يتعين على الحكومات أن تواصل العناية بأعمال هذه المشروعات من قبيل السدود والقنوات ، فإذا أهملت هذه المشروعات كان الضرر كبيراً على نحو ما حدث عندما ما تصدع سد مأرب فلم يعد قادراً على مقاومة السيل .

ويشجع الإسلام الناس على استصلاح الأراضي البور أو الموات واستزراعها . وإذ يقول رسول الله ﷺ . « من أحيا أرضاً ميتة فهي له » . كذلك حرص الاسلام على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر على أساس من العدل بما يكفل صالح الطرفين . يقول الله تعالى « أقرأيتم ما تحرثون . أنتم تزرعون أم نحن الزارعون . لو نشاء لجعلناه حطاماً » . ومن هذه الآية استنبط المهلب على ما جاء في « شرح الباري » (ج ٥ ، ص ٤٠١) أن من زرع أرض

غيره كان الزرع للزارع وعليه لرب الأرض أجرة مثلها .

وإذا كان القرآن قد اقتصر على مبدأ تأجير الأرض لمن هو أقدر على فلاحتها . فإن الأحاديث النبوية توسعت في إيراد التفاصيل .

ملكية الأرض

تعتبر ملكية الأرض من أهم الموضوعات التي تتصل بالزراعة . والرأى عند جمهور علماء المسلمين أن القرآن لم يتضمن نصوصاً قاطعة في هذا الشأن . لكن المسألة برزت عندما استولى الرسول على بعض أراضي الأعداء عنوة . ففى حالة خيبر دفع الأرض إلى أصحابها من اليهود يعملون بها على نصف ما خرج منها . لكن يقول أبو يوسف صاحب كتاب « الخراج » : « وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ افتتح فتوحاً من الأرض العربية فوضع عليها العشر ولم يجعل على شىء منها خراجاً فأجروا الأرض العربية كلها هذا المجرى . ثم يضيف : وقد ترك الرسول من القرى ما لم يقسم ، وظهر على مكة عنوة وعلى غير دار العرب فلم يقسم شيئاً غير خيبر » . وفى اليمن أقر النبى أهلها على أرضهم على أن يؤدوا نصف إنتاجها ونصف العشر حسب طبيعة سقى الأرض .

لكن بعد فتح العراق والشام ومصر ثارت مشكلة خطيرة حين طالب الجند الفاتحون بالتصرف فيها طبقاً لنص آية الغنائم . هنا قرر الخليفة عمر بن الخطاب أن يستشير كبار الصحابة أنفسهم . وكان من زايه أن هذه الثغور لابد لها من رجال يلزمونها وقال : « إن رأيتم هذه المدن العظام لابد لها أن تشحن بالجيوش ويُدَر عليها العطاء ، فمن أين يعطى هؤلاء إذا قسمت الأرض ومن عليها » . وانتهى النقاش بإقرار وجهة نظر الخليفة ، ومعناها أن الأرض المفتوحة صارت وفقاً على المسلمين ، ومن ثم كانت ملكيتها للدولة ، وطبق

المبدأ على أرض العراق والشام . واختلف الرواة وتبعهم المؤرخون في أمر فتح مصر ، ففريق يرى أنها فتحت عنوة ، وفريق يرى أنها فتحت صلحاً .

فإذا انتقلنا إلى الشرعيين المسلمين نجد الزيلعي يقول في باب قسمة الغنائم : « ما فتح الأمام عنوة قسم بيننا وأقر أهلها ووضع الخراج الجزية ، وقيل الأولى أولى عند الحاجة ، والثالث عند عدم الحاجة وهذا في العقار » . وقال أيضاً عن أرض السواد : « أنها مملوكة لأهلها أى يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها بالرهن والهبة ، تورث عنهم إلى أن لا يبقى أحد منهم فينتقل الملك وبذا تحققت أركان الملكية » .

غير أن بعض الأئمة يرى خلاف هذا الأمر ، فيقول الشافعي مثلاً : « إن أرض السواد وما في حكمها وقف على المسلمين ، وأهلها يستأجرون لأن عمر استطاب قلوب الفاتحين فأجرها . إلا أن هذا الرأي انتقده أبو بكر الرازي لأسباب عدة : منها أن أهل الذمة لم يحضروا الفاتحين على تلك الأراضي ، وعقد الإجارة لم يصدر بينهم وبين عمر وجهالة الأرض تمنع صحة الإيجار ، والخراج مؤبد ولا يصح تأييد الإجارة ، إذ هذا باطل .

من هذا الذى أوردناه يمكن القول في ثقة : إن العرب أبقوا لأهل البلاد المفتوحة ملكية أراضيهم مع كافة التصرفات القانونية التى تترتب على ملكية الرقبة .

ضريبة الأرض

وإذ تم الوصول إلى حل لمشكلة الأرض في البلاد المفتوحة صار من المتعين وضع قواعد محددة لتنظيم جباية الخراج : أى الضريبة العقارية على نحو يحفظ حقوق الخزانة أى بيت المال ويحض على الاهتمام بالمساحات التى يقومون

باستغلالها ، فكان هذه الضريبة توفر حافزاً كافياً لأهل الزراعة على مواصلة نشاطهم الإنتاجي .

وعرف المقيزي الخراج - وأن تحدث عن مصر - ، بأنه ما كان يؤخذ مسانة من الأراضي المزروعة حبوباً وفاكهة ونخلًا ، أو من الفلاحين هدية مثل الغنم والدجاج . ويتضح نوع الهدايا مما سمحت به الحكومة في مصر في عام ١٥ هـ ، فقد اشتمل البيان عن العناب وورق الصباغ والأغنام ، والبر والجريد والرمان والشهد ، وعسل النحل والخلايا وعسل القصب ، والأبقار والدواب ، والسمن والجبن والصوف والشعر .

وإلى جانب الأراضي الخراجية ، كانت هناك أراضٍ لم يوضع عليها خراج وإنما عرفت بالعشرية ، وهي كل أرض للعرب خلاف أرض بني تغلب ، وكل أرض لغير العرب أسلم أهلها طوعاً أو استولى عليها المسلمون عنوة ثم قسمت بين الفاتحين .

ودرج الأمويون على إحصاء السكان في العراق من حين لآخر وهذا كان يتفق فيما يبدو مع سياستهم في تعديل الموارد المالية طبقاً للظروف .

ومما يلفت النظر بالنسبة إلى الشام ما يعرف باسم « الصوافي » . وهي أراض كانت من قبل مملوكة لأباطرة الروم والفرس أو لرجال قتلوا في الحروب ، فضم الخليفة هذه الأراضي إلى بيت المال ، أو وزع بعضها على هيئة قطائع على أقاربه أو رجاله كي يضمن استمرار ولائهم . ولم تختلف الأساليب في مصر عنها في العراق والشام وإن تميز التطبيق بقدر وافر من الدقة ، وهذا بدوره يتوقف على شخصية الولاة . فيحدثنا المقيزي أن عبد الله بن الحبحاب والى مصر من قبل الخليفة هشام بن عبد الملك خرج يتفقد ، ومسح العامر من أراضي مصر

والغامر مما يركبه ماء النيل فوجده ثلاثين ألف ألف فدان سوى ارتفاع الجرف ووسخ الأرض ..

لكن بعض عمال بنى أمية اشتطوا في معاملة الرعية وخاصة أهل الزراعة ، وهو أسلوب قمين أن تكون له آثار عكسية على القطاع الزراعى . ومن ألوان العسف توحيد الضريبة على الأرض المزروعة وغير المزروعة ، وتحصيل الضرائب بعمولات من وزن معين بدلاً من العملات السائدة عند دفع الضريبة ، وكان هذا أوضح ما يكون في العراق . فلما تولى عمر الثاني الخلافة عزم على إبطال تلك المظالم وأمساها ، فكتب مثلاً إلى وإلى الكوفة يقول : لا تحمل خراباً على عامر ولا عامراً على خراب . وانظر الخراب فخذ منه ما طاق وأصلحه حتى يعمر ، ولا يؤخذ من العامر إلا وظيفة الخراج في رفق وتسكين لأهل الأرض .

غير أن موارد الدولة كانت قد أخذت في التناقص بسبب إقبال أهل البلاد المفتوحة على اعتناق الإسلام ومن ثم تسقط عنهم الجزية ، كما أن مساحات كبيرة تحولت من أرض خراجية إلى أرض عشرية . وإزاء هذا وضع الخليفة معياراً للتفرقة بين الجزية والخراج ، فالأولى تسقط بالدخول في الإسلام ، أما الخراج فهو إيجار للأرض يؤديه ملاكها سواء احتفظوا بدياناتهم الأصلية أو اعتنقوا الإسلام .

وأدخل الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور تعديلاً على الضرائب المفروضة على الأرض في إقليم السواد . فبعد أن كانت الضريبة تؤدى نقداً على مساحة الأرض بغض النظر عما إذا كانت تزرع أو لا تزرع ، طبق نظام « المقاسمة » وهى ضريبة عينية بمقتضاها يدفع الزارع جانباً من المحصول .

ووجه خلفاء بنى العباس وخاصة في العصر الأول من دولتهم ، اهتماماً كبيراً إلى الزراعة ، لأنها نشاط اقتصادى يسهم مع غيره من الأنشطة كالتجارة في رخاء الدولة وفي قوتها ، فكانت النتيجة حدوث زيادة في خراج الأرض ، وامتلات الخزائن العامة بالأموال ، ففى عهد هارون الرشيد مثلاً اقترت حصيلة الضرائب من ١٢ مليون دينار بخلاف الضريبة العينية من الإنتاج من الحبوب . أما بالنسبة إلى أقاليم مصر فكان أكثرها جباية مصر والإسكندرية حيث بلغت ٢٥٠٠٠٠٠ دينار .

وبمطالعة الأرقام التى أوردها المؤرخون والجغرافيون والرحالة عن الضرائب بوجه عام وضرائب الأرض بنوع خاص ، نلاحظ تفاوتاً من عهد لآخر . هذا التفاوت يرجع إلى عوامل متباينة منها على سبيل المثال :

أولاً : درجة اهتمام الحكومة المركزية أو حكومات الأقاليم بالزراعة ، بتوفير وسائل الري ، وعدم إرهاق الزراع بالمطالبات بالحق أو الباطل .

ثانياً : استتباب الأمن والنظام ، وانتفاء الفتن ، والضرب على أيدي من يعيثون في الأرض فساداً .

ثالثاً : الدقة في تقدير الخراج وجبايته .

رابعاً : حزم أو تهاون الحكام أو الولاة .

نظام الالتزام

المفروض أن تتولى الدولة تحصيل الضرائب عن طريق عمال يختصون بهذا الضرب من العمل . لكن يحدث إذا ما غلب الضعف على الحكومات أن تلجأ

إلى أساليب أخرى للتحويل . ففي مصر مثلاً كان يتعهد شخص بجباية الضرائب في قرية أو عدة قرى أو كور ؛ ويتم هذا بطريق المزايدة .

وكان المتزايدون من مختلف طبقات الشعب . واستمر الحال كذلك زمناً في مصر ، فلما حدثت الأزمة الكبرى أو « الشدة العظمى » بتعبير آخر في عهد الخليفة الفاطمي المنتصر بالله قضت على ثروات الكثير من الملاك والفلاحين ، وانسحب العديد منهم من هذه العملية المالية ، وهنا بدأ الأجناد والأمراء وسواهم من كبار الموظفين أصحاب الرواتب الثابتة ، يطغون على غيرهم في الالتزام بمساحات واسعة من الأراضي ، كما أن الوزير المأمون البطائحي أطال المدة من أربع سنين إلى ثلاثين سنة ، وهكذا حدث انقلاب في نظام الالتزام من حيث المدة ونوع المتزمين . كذلك كان هذا العمل تمهيداً لقيام نظام الاقطاع العسكرية في عهد الدولة الأيوبية .

وفي اعتقادنا أن هذه المزايدات كانت صورية أكثر منها حقيقية وأنها انحصرت في أيدي نفر معروفين من الأعيان والأمراء والأجناد ، ومن ثم فمن المحقق أن المبلغ الذي كانوا يدفعونه كان أقل بكثير من الحصيلة الفعلية .

وما من شك أن المتقبلين والضمناء كانوا يرهقون الفلاحين وغيرهم من دافعي الضرائب ، وهذا يفسر الثراء الذي كان هؤلاء الكبراء ينعمون به ، نتيجة أسلوب في الجباية يتعارض مع عدالة الإسلام وسماحته .

وحدث في العصر العباسي الثاني بوجه خاص أن كانت الحكومة في بغداد لا يتوافر لها من مال الخراج ما يكفي لتغطية نفقاتها السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية ، فكبرت اعتمادها على الاقتراض من أغنياء التجار ، وكانت القروض تتضمن مبدأ ضمان الخراج .

وإلى جانب الضامن شخص يشرف عليه ليرى إن كان يستغل الضمان فيحصل من دافعي الضرائب على أكثر من المستحق ، كما يختص المشرف من جهة أخرى بالتأكد من أن الضامن يؤدي ما يلزم من الانقاقات على أعمال الري والبذور وحفظ الأمن . وكان للضمناء أيضاً سلطة تعيين عمال الخراج وعزلهم ، ومن ثم كانوا في العادة يعينون أتباعاً لهم .

ولم يكن الضمناء جميعاً من المسلمين ، بل كان الحكام يجعلون الجباية لنفر من أهل الثقة ، وخاصة من اليهود وهؤلاء كانوا يجابون أبناء ملتهم . فعندما قبض العزيز بالله الفاطمي على عيسى بن نسطوروس تشفعت له ست الملك فأعاده إلى عمله بعد أن حمل إلى خزانة الدولة مائتي ألف دينار . وكان عيسى هذا يخص نفسه بكل عمل يدر عليه المكاسب وحاجي أهل ملته وعينهم في الوظائف الهامة بعد أن عزل السكرتارين والجباة من المسلمين ، ولهذا لما أعيد إلى عمله « شرط عليه استخدام المسلمين » على ما يقول صاحب « نهاية الأرب » .

إلا أن الحكام وخاصة في الأوقات التي تصاب فيها الإيرادات بعجز ظاهر ، كانوا لا يحترمون عقود الضمان ، وكثيراً ما تعرض الضامن لإلغاء ضمانه إذا تقدم غيره متعهداً بأداء مبالغ أكبر .

الإقطاع

وثمة موضوع يتصل بقطاع الزراعة هو الإقطاع ومعناه على ما جاء في « دائرة المعارف الإسلامية » منح الأرض التي لا مالك لها في مقابل الخراج أو العشور ، أو منح غلة الأرض في مقابل إعطاء شيء أو ضمانه لبيت المال ؛ وهو إما إقطاع إقليم بأكمله لعامل من العمال كإقطاع الخليفة مصر لأحمد

ابن طولون نظير جزية يؤديها ، أو إقطاع جزء من الأرض نظير العشر أو الخراج أوخراج الأخيرة أو جزية الرؤوس .

من الناحية النظرية قسم الفقهاء المسلمون الإقطاع إلى تمليك واستغلال .

والأرض المقطعة بالتمليك إما موات وإما عامر ، والموات ما كان كذلك على مر الزمان ، أو كان عامراً فخرّب وصار مواتاً عاطلاً . وأما العامر فالذى لم يتعين مالكه . فإن كان الإمام اصطفاه لبیت المال من الفتوح بحق الخمس أو برضاء الفاتح . فسيصير حكمه حكم الوقف المؤبد وللسلطان استغلاله لبیت المال أو اختيار من يقوم بعمارة رقبته وأخذ أجرته وانفاقها في وجوه المصالح .

أما من الناحية العملية فالحكومات لم تك تنقيد بهذه القواعد ، فقد أورد القلقشندي في « صبح الأعشى » . منشور اقطاع اصدرته حكومة الفاطميين ويقضى « بتمليك الجهة المقدم ذكرها بجميع حدودها وحقلها وظاهرها وباطنها وعاليها وسافلها وكل حق له داخل فيها وخارج عنها وما هو معروف بها ومنسوب إليها تمليكاً مخلداً وإنعاماً مؤبداً وحقاً مؤكداً يجري على الأصل والفرع » ومن هذه الصيغة نستدل على أن إقطاع التملك فيه تنازل الدولة تنازلاً تاماً مطلقاً عن جزء من الأراضي التابعة لها إلى بعض الأفراد .

ومما يؤكد هذا الرأي ما ذكره الليث بن سعد عن أن عمر ابن الخطاب أقطع ابن سندر ، أرض منية الإصبخ بمصر ، فلم تزل له حتى مات ، فاشتراها الإصبخ بن عبد العزيز بن مروان من ورثته .

ولا شك أن كثرة هذا النوع من الإقطاع كان من بين الأسباب التي ساعدت على انتشار الملكيات الخاصة .

أما إقطاع الاستغلال فلا يزيد في الواقع عن نظام الالتزام ، فتمنح الدولة بعض أراضي الحوز ، إلى الأفراد من الوزراء والأمراء والأجناد وغيرهم ، على أن يدفع المقتطع مبلغاً معيناً يذكر في الأمر الصادر بإقطاعه إحدى الجهات .

وظاهرة إقطاع الأرض ترجع إلى عهد الرسول ﷺ ، فقد أقطع الزبير أرضاً فيها نخل من أموال بنى النضير ، واقطع أناساً من مزيته (أوجهيته) أرضاً ، وسأله تميم الداري أن يقطعه عيون البلد الذي كان منه بالشام قبل فتحه ، ففعل .

واصفى عمر بن الخطاب من أرض السواد أموال كسرى وأهل بيته وما هرب عنه أربابه أو هلكوا ، ولم يقطع شيئاً فيها ، ثم إن عثمان أقطعها لأنه رأى ذلك أوفر لغلتها من تعطيلها ، وشرط على المقتطع أن يأخذ منه حق الفىء ، فكان مبلغ غلته خمسين ألف ألف درهم .

ومن هذا ندرك سبباً هاماً في تطبيق هذا النظام ، هو أن يعمل المقتطعون على المزيد من عمارة الأرض . ومن ثم فهم أقدر على العمارة من الدولة . . إذا ما أدارت الأرض بنفسها ، فكان إقطاع الأرض على صورة التملك الكامل ، فيه حافز على عمارة الأرض .

وهنا يطالعنا مبدأ اقتصادى بالغ الأهمية بالنسبة إلى الزراعة وأهل الزراعة ، فقد سبق أن أشرنا إلى أرض أقطعها الرسول لأناس من مزيته (أوجهيته) فلم يعمروها ، فجاء قوم فعمروها فخاصمهم الأولون إلى عمر ابن الخطاب ، فكان مما قاله : من كانت له أرض ثم تركها ثلاث سنين لا يعمرها ، فعمرها قوم آخرون فهم أحق بها . في هذا المبدأ حث على عمارة الأرض ، كما أنه يعنى أن استمرار الملكية مشروط بالعمل على ما فيه صالح

الجماعة ، ولا ريب أن الاستحواذ على أرض ثم تعطيلها عن الزرع والانتاج فيه إضرار بالجماعة .

وثمة دافع آخر وراء التوسع في منح الإقطاعات ، هو ترغيب العرب الذين تدفقوا على البلاد المفتوحة ، في ممارسة الزراعة فيتم استيطانهم فيها . فقد طلب عبد الله بن الحبحاب بن هشام بن عبد الملك الأذن له بنقل ثلاثة آلاف من أهل قيس إلى مصر ، فلما أذن له الخليفة ، بعث إلى البادية ، ناستقدم عدداً من بنى نصر وبنى سليم وأنزلهم بلبيس وأمرهم بالزرع .

ومن المحقق أن هذا الأسلوب كان يتبع في مختلف أرجاء الدولة كجزء من سياسة دعم السيطرة ، وتوطيد البدو حتى ينصرفوا عن أعمال العدوان والنهب كما كان شأن بنى هلال مثلاً حين اجتاحتهم الشمال الأفريقي .

قلنا إن إقطاع التملك ينقسم إلى موات وعامر ، ومن ثم فإقطاع الأول إنما يراد به تشجيع الناس على استصلاح الأراضي البور وما في حكمها كأراضي المستنقعات غير المزروعة . وهكذا يكون الإقطاع بالتمليك جزءاً من السياسة الزراعية السليمة التي يحض عليها الإسلام وطبقته الحكومات الإسلامية .

ويذكر المؤرخون والمحدثون أن أول من توسع في منح القطائع كان عمر بن عفان . فلما جاء بنو أمية ومن بعدهم العباسيون انتشرت الظاهرة ، ولكن هؤلاء كانوا يقدون الإقطاعات على أقاربهم ونحواصهم . وهذا يفسر نشوء الضياع الكبيرة التي آلت إلى نقر من الوزراء والأمراء والأعيان .

ومن العوامل التي عملت على اتساع نطاق الإقطاع ، ما كانت الدولة العباسية — وخاصة في عصرها الثاني ، وهو عصر الضعف والانحلال —

تتعرض له من الفتن والثورات ، فتؤثر في الفلاحين والمقطعين الصغار ، وتدفع بالعديد منهم إلى هجر أراضيهم ، أو تجعلهم عاجزين عن أداء الخراج أو الوفاء بالالتزامات المالية المتفق عليها في حالة الإقطاع ، فانتهاز الأمراء والوزراء وكبار المقطعين الفرصة ، فجاروا على الصغار وزادوا من إقطاعاتها هم ، بل ربما أرغموا هؤلاء الصغار على التماس الحماية منهم مقابل رسم مقرر .

إذا كان الإقطاع في نشأته جزءاً من سياسة زراعية رشيدة تهدف إلى زيادة عمارة الأرض على حد قول عثمان بن عفان ، أو توسيع الرقعة الزراعية عن طريق استصلاح الأرض الموات ، كما ذكرنا ، إلا أنه تحول في عصور ضعف الحكومة المركزية في بغداد ، أو الحكومات التي قامت في الأقاليم ولها استقلال ذاتي - كما في عهد ابن طولون والإخشيديين مثلاً في مصر ، أو في عصر الفاطميين - إلى نظام لنهب أملاك الدولة وأموالها ، وإلى استغلال أهل المناطق المقسطة وإرهاقهم بقرض العديد من الالتزامات المالية ، وحرمان الفلاحين وخاصة الصغار منهم والضعفاء من ملكياتهم الزراعية ، بطريقة أو بأخرى .

ومن هنا أصبح الإقطاع عاملاً لا يؤدي إلى تنمية الزراعة وهو الهدف الحقيقى الكامن وراء هذا النظام .

مظاهر التقدم الزراعى

كان انتشار الزراعة في الكثير من أجزاء الامبراطورية الإسلامية من الأمور التي أشاد بها المؤرخون والجغرافيون وفتت أنظار الرحالة ، فيحدثنا ابن جبير مثلاً عند وصوله إلى العراق ، أن الفرات من الكوفة على مقدار نصف فرسخ مما يلى الجانب الشرقى « والجانب الشرقى كله حدائق نخيل ملتفة يتصل سوادها ويمتد امتداد البصر » وما أثار اهتمامه كثرة القناطر في الطريق إلى

بغداد . فلا تكاد تمشى ميلاً إلا وتجذ قنطرة على نهر متفرع من الفرات . فتلك الطرق أكثر الطرق سواق وقناطر . ويمتد أمام نصيين وخلفها بسيط أخضر مد البصر . وتحف بها عن يمين وشمال بساتين ملتفة الاشجار يانعة الثمار . وتقع مدينة دنيصر في بسيط من الارض فسيح ، وحولها بساتين الرياحين والخضر . تسقى بالسواقي .

ولعل من أروع ما سجله ذلك الوصف الذى يطالعنا به بشأن دمشق فيقول : « انها قد تحلت بأزاهير الرياحين ، وتحلت في حلال سندسية من البساتين قد سثمت أرضها كثرة الماء حتى اشتاقت إلى الظمأ . . قد أهدقت البساتين بها إحداق الهالة بالقمر ، واكتنفتها اكتناف الكمامة للزهر ، وامتدت بشرقيها غوطتها الخضراء امتداد البصر . فكل موضع لحظته بجهااتها الأربع نضرته اليانعة قيد النظر ، ولله صدق القائلين عنها : إن كانت الجنة في الأرض فدمشق لا شك فيها ، وإن كانت في السماء فهي بحيث تسامقها وتحاذيها » .

ويصف ابن بطوطه مدينة البصرة بأنها إحدى أمهات العراق الشهيرة الذكر . . ذات البساتين الكثيرة والفواكه الأثيرة ، توفر قسمها من الأنضارة والخصب ، لما كانت مجمع البحرين الأجاج والعذب ، وليس في الدنيا أكثر نخلاً منها فيبيع التمر في سوقها بحساب أربعة عشر رطلاً عراقية بدرهم » .

ويقول ابن جبير بعد أن غادر الإسكندرية في طريقه إلى القاهرة أنه وصل إلى موضع يعرف بدمهور « وهو بلد مسور في بسيط من الأرض أفيح متصل من الإسكندرية إليه إلى مصر ، والبسيط كله حرث يعمه النيل بفيضه ، والقرى فيه يميناً وشمالاً لا تحصى كثرة » وذكر الإدفعوى أن من محاسن إقليم الصعيد كثرة ما ينمو به من أشجار النخيل على شاطئ النيل من الجانبين الشرقى والغربى يشق بينهما مسافة سبعة أيام لا يخلو منها إلا القليل .

ولا شك أن تقدم الزراعة تترتب عليه زيادة الانتاج ، بحيث قد يفوق الطلب فترخص الأسعار ، فيذكر ابن بطوطة أنه ألقى عصا التسيار ببلاد سلطان تونس بعد أن تحقق « أنها أحسن البلدان لأن الفواكه بها متيسره ، والمياه والأقوات غير متعذره ، وقل إقليم يجمع ذلك كله » . ثم راح يورد نباتات من أنواع من الفاكهة والخضر في مصر والشام ويقارن بين الأسعار التي تباع بها كثير من هذه المنتجات ، وينتهي إلى القول : فإذا تأملت ذلك كله تبين لك أن بلاد المغرب أرخص البلاد أسعاراً وأكثرها خيرات ، وأعظمها مرافق وفوائد .

هذه الفقرات التي اقتبسناها من مؤلفات وضعها أصحابها في عصور متأخرة شاهد على الدور الذي كانت تلعبه الزراعة ، وعلى الأهمية التي كانت لها في اقتصاد العالم الإسلامي ، وهذا التقدم الذي عرفه هذا القطاع من الاقتصاد الوطني لا بد أنه يدين بالكثير من أسبابه إلى السياسة التي كان يتتبعها الخلفاء والولاة ، وإلى العدل الذي اتصف به العديد من هؤلاء الحكام امتثالاً لما يأمر به الإسلام .

فقد كانوا يخصصون نسبة كافية من الخراج للإنفاق على الأعمال العامة المتصلة بالزراعة كتوفير المياه ، وعلى صيانة المشروعات التي يجري تنفيذها . وقد رأينا كيف كانت عقود الضمان تشتمل على نصوص خاصة بالاتفاق على أمثال هذه الأعمال ، بل إن المبدأ الذي وضعه عمر بن الخطاب عن الأرض التي يتقضى عليها ثلاث سنوات دون أن يعمرها الذين أعطيت لهم ، مبدأ يعكس اهتمام الدولة بالزراعة .

ولدينا أمثلة عما كان يعمل به الخلفاء والولاة والحكام ، فيحدثنا المسعودي أن هشام بن عبد الملك كان يجمع « الاموال ويعمر الأرض ، واتخذ القنى

والبرك بطريق مكة . ثم أورد المؤرخ الكبير عن الخليفة العباسي المعتصم عبارة تنطوي على ما يمكن اعتباره فلسفة للتنمية الاقتصادية عامة وللزراعة على وجه الخصوص فقال عن العمارة : « إن فيها أموراً محمودة ، فاولها عمران الأرض التي يحبى بها العالم ، وعليها يؤكد الخراج وتكثر الأموال ، وتعيش البهائم وترخص الاسعار ، ويكثر الكسب ويتسع المعاش » . وكان يقول لوزير محمد بن عبد الملك : إذا وجدت موضعاً إذا انفق فيه عشرة دراهم جاء بعد سنة بأحد عشر درهماً فلا تؤامرني فيه .

وفي مصر نفذت حكومة الحاكم بامر الله الفاطمي مشروعاً كان له الأثر العظيم في تسهيل الري والمواصلات ، ذلك أنه في عام ٤٠٤ هـ طهر خليج الإسكندرية بعد أن طم تقريباً خاصة في قسمه الأول عند خروجه من فرع رشيد ، وبلغ ما أنفقته الحكومة على هذا العمل خمسة عشر ألف دينار على ما جاء في « أحسن التقاسيم » فاستفادت من هذا العمل منطقة كبيرة في مديرية البحيرة إذ كان الخليج يغذى عدداً كبيراً من الترع أورد ابن عماتى اسماءها في كتابه « قوانين الدواوين » .

وتم في وزارة الأفضل مشروع عظيم الأهمية إذ اشرف أبو النجاشي شعيا وكان على رأس إدارة الزراعة ، على حفر خليج يخرج من النيل وعرف باسمه فيما بعد . ويرجع سبب حفر هذا الخليج إلى أن البلاد الشرقية كانت جارية في ديوان الخلافة (الفاطمية) ، وكان معظمها لا يروى في أكثر السنين ، ولا يصل الماء إليها إلا من خليج السردوس أو من غيره من المجارى المائية البعيدة . وقد استغرق الحفر عامين . وكان في كل سنة تظهر فائده ويتضاعف ارتفاع البلاد التي يجري فيها .

لم تكن أساليب الري والزراعة واحدة في جميع أرجاء الدولة الإسلامية ،

وإنما كانت تختلف من منطقة إلى أخرى طبقاً للظروف الطبيعية والمناخية في كل منها .

وفضلاً عن هذا ، فبرغم تفاوت نظم الري ، إلا أن هناك قاعدة رئيسية طبقها العرب « هي أن الماء لا يجوز أن يشتري أو يباع ، وعلى هذا فلم يكن يجوز للدولة ولا للأفراد أن يجعلوا مسألة الري وحدها سبيلاً للكسب أو التجارة (آدم متز ، ج ٣ ، ص ٣٣٥) . وهذا يتفق مع قول صاحب « شرح البخارى » تعقيباً على حديث أورده البخارى ، أن الأخير أراد أن الانهار الكائنه في الطريق ألا يختص بالشرب منها أحد دون أحد ، وهذا ينطبق أيضاً على استخدام مائها لأغراض الري والزراعة ، بل يمكن أن نستخلص نتيجة مهمة من الحديث « ولا تمنعوا فضل الماء ل تمنعوا به فضل الكلا » وهي أنه إذا كان الماء يفيض عن حاجة صاحبه ومنع غيره عنه بمن يكونون في أشد الحاجة إليه ، ففي هذه الحالة يجوز لولى الأمر أن يرغمه على السماح لهم بالاتضاع بهذا الماء حتى لا يضاروا ، ذلك أن مصلحة المجموع - عجب - أو يجب أن عجب - مصلحة الفرد (ص ٧٠ = ٧١ من كتابنا التفسير القرآنى للتاريخ) .

وكانت السدود تبنى من القصب والتراب ، وتقام في وجوه المياه الجارية ، ومن ثم كانت سهلة التعرض للعطب الذى إذا لم يعالج في حينه لكانت النتيجة أن يتهدم السد . ولقل بلغ من الاهتمام بأمور الصيانة أن خصصوا فرقة كان أفرادها يعرفون بالمهندسين .

أما في مصر حيث كانت الزراعة وما تزال ، المظهر البارز في حياتنا الاقتصادية ، فإن انتظام ورود ماء الفيضان جعل في الاستطاعة رى الأراضى في هذه البلاد الصحراوية شبه المدارية ، كما كان أثره عظيماً بالنسبة إلى رخاء

البلاد وغنى السكان ومبلغ الإيرادات التى تحصل عليها الحكومات .

وكان المصريون يقسمون الأرض إلى حياض يصلها الماء فى وقت الفيضان بواسطة شبكة واسعة من الترع التى تسد حتى يبلغ ارتفاع النيل حداً معيناً ، ولكى يتسنى غمر هذه الحياض بالماء ، كان من الضروري أن يكون الفيضان عادياً ، وأن تطهر الترع فى فصل الجفاف ، وأن يكون مستوى ماء الفيضان أعلى من مستوى قاع الترع التى تحملها إلى الحياض ، ولهذا السبب كانت الجسور من الأهمية بمكان عظيم ؛ إذ عليها بتوقف بقاء الماء فوق سطح الحياض ومنعه من التسرب ثانية إلى النهر من وراء الجسور .

واختلفت آراء الكتاب فى بيان الحد اللازم لرى الأراضى حتى لا تقحط ، فعند المسعودى كان فى ستة عشر ذراعاً تمام الخراج وخصب البلاد ، وفى سبعة عشر وثمانية عشر ذراعاً استبحر من أرض مصر الربع وفى ذلك ضرر لبعض الضياع ، أما إن زاد عن ثمانية عشر ذراعاً حدث بالبلاد الوباء ، وفى نظر القضاء كان الحد اللازم للرى حتى لا تقحط البلاد خمسة عشر ذراعاً ، فإذا بلغ النيل ستة عشر ذراعاً كان ذلك الحد الذى يفضل عن الحاجة ويبقى عند الناس قوت سنة أخرى ، أما النهايتان المخوفتان فهما اثنا عشر وثمانية عشر ذراعاً ، ولكن ناصر خسرو الذى زار مصر فى خلافة المستنصر الفاطمى قال : « إن سبعة عشر ذراعاً هى المستوى العادى ، فإذا نقص الفيضان عنها عجز السلطان عن الحصول على الخراج كاملاً ، ويرسم التقديرات المتباينة بيدو أن حد الوفاء كان ستة عشر ذراعاً ، ويقول المقرئى نفسه : إن قانون النيل إلى ما بعد الخمسمائة ٥٠٠ سنة هـ كان ستة عشر ذراعاً فى مقياس الروضة » وكانوا يقولون إذا زاد عن ذلك ذراعاً زاد خراج مصر مائة ألف دينار لما يروى من الأراضى العالية » .

ونظراً لأن تحسين الري في مصر يرتبط بعمق الترع والقنوات ارتباطه بالمحافظة الكاملة على الجسور المقامة في عرض وادى النيل . لهذا كانت صيانة الأخيرة عملاً اجبارياً ، وكان هناك نوعان من الجسور : الجسور السلطانية وهى الأعمال الشرقيه والغربية ، وكان الإشراف عليها من مهام الحكومة المركزية .

وفي أيام ابن مماتى ، أى في عهد صلاح الدين الأيوبي ، كان لها رسوم تستخرج بأيدي موظفين عموميين ، وينفق مما يجمع على هذا العمل ، وقد أصبحت هذه الرسوم جزءاً من الخراج يدفعه الفلاحون بنسبة ما يزرعه كل منهم . أما الجسور البلدية الخاصة النفع بناحية دون أخرى ، أو الجسور المحلية بعبارة أخرى ، فقد كان الملاك والمتقبلون يتولون إقامتها وصيانتها في شهور معلومة ، أما النفقات التى ينطوى عليها هذا العمل فكانت تخضم من الخراج الذى يتعين على هؤلاء أن يدفعوه .

الغلات الزراعية

كانت الدولة الإسلامية سواء في عصور وحدتها السياسية أو بعد تفكك هذه الوحدة وقيام العديد من الدويلات أو الحكومات المستقلة وشبه المستقلة في أقاليم العالم الاسلامى المختلفة آنذاك ، تمتد من المحيط الأطلسى غرباً حتى حدود الهند شرقاً ، أما في اتجاه الجنوب فإنها تصل في أفريقيه حتى السودان بمعناه الواسع عند مؤرخى ورخالة العرب في العصور الوسطى ، وتصل حتى المحيط الهندى الذى يحف بالشواطىء الجنوبيه لشبه الجزيرة العربيه . ومن هنا تغاوت المناخ ، فهناك مناخ إقليم البحر المتوسط ، والمناطق المدارية ، والمناخ الصحراوى . ولكل نوع من هذه خصائصه النباتية . ولهذا السبب ونظراً

لاختلاف طبيعة التربة من طينية أو حجرية أو رملية ، وتباين المصادر المائية من أنهار وجدول وينابيع ، تعددت صنوف الإنتاج الزراعي وتفاوتت مقاديره .

وإذ نتناول هذا الإنتاج في القسم الأسوي من الدولة الإسلامية كما حددناها ، نلاحظ أن الحبوب الغذائية شملت القمح والشعير والأرز والذرة . وكان العراق وخوزستان والشام أكثر المناطق إنتاجاً للقمح . وكان هو الغذاء الرئيسي للناس ، بل كان انخفاض أسعاره من المؤشرات الدالة على الرخاء الاقتصادي ، أما إذا غلا السعر فقد كان ذلك دليلاً على أن البلد يعاني من أزمة . ولم يكن الشعير واسع الانتشار إلا في بعض المناطق بالصحراء . أما الأرز فلم يكن من أنواع الغذاء الشائعة إلا في جهات خصبة ، فكان أهل خوزستان يصنعون منه نوعاً من الخبز ، كما كان قوتاً للشعب على ما ذكره ابن حوقل . وبالنسبة إلى الذرة فإن زراعتها اقتصر على بعض الأنحاء الجنوبية الجافة مثل جنوب شبه الجزيرة العربية لأنها يمكن أن تعيش على الماء القليل ، ويقول يحيى بن آدم في كتاب « الحراج » : إنها كانت تؤكل كما يؤكل الأرز ، ويحدثنا ابن بطوطة أن أهل ظفار كانوا يزرعون الذرة ، وأنهم يسقونها من آبار بعيدة الماء .

وتعددت أنواع الفواكه ، كان أشهرها وأوسعها انتشار الكروم ، وبسبب تعدد أصنافها ، كتب ابن الفقيه يقول : « ولو أن رجلاً خرج من بيته مسافراً في عنفوان شبته وحادثة سنة . واستقرى البلدان صقماً فصقماً يتبع الكروم مصراً فمصر ، حتى يهرم ، وصغيراً حتى يبذل لتعرف اجناسه وإحاطة العلم بأنواعه ، بل إقليمياً واحداً من الأقاليم وناحية من أقطار الأرض ، لأعوزه وغلبه ، وعزه وبهره ، إذ كانت كثرة فتونه واختلاف أنواعه لا تدرك ، وأشهر مناطق الكروم العراق وفارس ، والشام وفلسطين واليمن والحجاز وامتازت

أشجار العنب في اليمن بكبر حجمها ، حتى قيل أنه بينما كان الرشيد يؤدي فريضة الحج حمل إليه بعض عماله عنقودين من العنب في محملين فوق بعير ، ويبدو أن منطقة جبال السراة عرفت بانتاج الأنواع الممتازة ، ويقول ابن جبير وهو يصف أسواق مكة . إنه يجلب إليها قوم من اليمن يعرفون بالسرو نوعاً من الزبيب الأسود والاحمر .

وكانت بلاد الشام ، شأنها دائماً ، مشهور بزراعة الكروم ، فيتحدث الرحالة سالف الذكر عن حماة بأنه يقع في خارجها « بسيط فسيح عريض قد انتظم اكثره شجرات الأعتاب ، وأن في خارج حلب ، المزارع وشجرات الأعتاب . وكان الناس في بعلبك يصنعون الدبس من العنب . ومن الأول تصنع الحلواء . وكانت الطائف من أرض الحجاز تنتج نوعاً من العنب كانت له شهرة واسعة بحيث نسب إليها فيقال العنب الطائفيء . ونقله العرب إلى العراق حيث جادت زراعته كما نقل أيضاً فروع في منطقة تجاور مدينة هراة في افغانستان .

ومن الفواكه التي كانت لها سوق رابحة وخاصة في صفوف الطبقة العاليه من المجتمع ، البطيخ ، فكان بطيخ مرو يحمل إلى الخلفاء في بغداد طازجاً ، فإذا وصل إليها سليماً بيعت الواحدة منه بسبعائة درهم . وهذا يؤيد رأينا في أنه كان من الفواكه الممتازة . ولعل هذا راجع إلى عدم كفاية الإنتاج منه . ويشيد ابن بطوطه ببسطيخ خوارزم إذ « لا نظير له في بلاد الدنيا شرقاً وغرباً إلا ما كان من بطيخ بخارى ويلييه بطيخ اصبهان ، وهو يحمل من خوارزم إلى أقصى بلاد الهند والصين » ويتحدث ابن جبير عن نابلس فيقول « وبها البطيخ المنسوب إليها » .

ومن الفواكه المشهورة التين في العراق والشام والطائف واليمن . فيذكر

ابن جبير أن منطقة « سر من رأى » اشتهرت بالتين الوزبرى وهو أعذب الأتيان وأرقها قشراً وأصغرها حباً « لا يبلغه تين الشام ولا يلحقه تين ارجان وحلوان . وهو أيضاً من منتجات المعرة وصيدا وكان ينقل منها إلى مصر بسبب جودته .

وكانت حماة من أمهات مدن الشام . تحفها البساتين والجنات ويشقها نهر العاصى ، وبها المشمش المعروف باللوزة ، وله سمعة عالية وكانت المعرة منطقة أكثر شجرها الفستق ، والتين ، وينقل الأول إلى الشام ومصر . أما التفاح فكانت أحسن أنواعه بالشام .

ويقول ابن بطوطة عن ظفار : إن بها بساتين فيها موز كبير الحجم ووزنت بمحضرى حبة منه فكان وزنها اثنتى عشرة اوقية ، طيب الطعم شديد الحلاوة .

ونقل العرب إلى بلادهم نوعين من الفاكهة هما النارج والأترج . فيقول المسعودى « وكذلك شجر النارج والأترج المدور جلب من ارض الهند بعد الثلاثمائة ، فزرع بعمان ، ثم نقل إلى البصرة والعراق والشام حتى كثر فى دور الفاس بطرسوس وغيرها من الثغر الشامى وانطاكية وساحل الشام وفلسطين ومصر ، وما كان يعهد ولا يعرف ، فعدمت منه الروائح الطيبة واللون الحسن الذى يوجد فيه بأرض الهند لعدم ذلك الهواء ، والتربة والماء وخاصة البلد » وكان للخليفة القاهر بستان فى قصر له ، زرع فيه النارج ، وحمل إليه من البصرة وعمان مما حمل من أرض الهند (مروج الذهب ج ٤ ، ص ٢٨٠) . ووصف ابن حوقل الأترجه وهو يتحدث عن المنصورة بالسند « وبارضهم ثمرة على قدر التفاح تسمى الليمونه ، حامضة شديدة الحموضة » .

ويذكر ابن بطوطة فى معرض الحديث عن ظفار أن بها أيضاً التنبول

والتارجيل المعروف بجوز الهند ، ولا يكونان إلا ببلاد الهند ، وبمدينة ظفار هذه لشبهها بالهند وقربها منها . ومن التارجيل يصنع الزيت والحليب والعسل . وفي طريقه بحراً إلى عمان وصل ورفاق له إلى مرسى حاسك حيث شاهد شجر الكندر وهو رقيق الورق ، وإذا شرطت الورقة قطر منها شبيه باللبن ثم عاد صمغاً ، وذلك الصمغ هو اللبان .

وأهم المحاصيل الصناعية الزيتون والسهم وقصب السكر ، ولقد كانت الشام أكثر أجزاء القسم الآسيوي من العالم الإسلامي ، إنتاجاً للزيتون ومنه يصنعون الزيت ، فنبلس على ما يقول ابن جبير ، من أكثر بلاد الشام زيتوناً ومنها يحمل الزيت إلى مصر ودمشق . واشتهرت سرمين بأشجار الزيتون ، وبها يصنع الصابون الأجرى ويحلب إلى مصر والشام ، كما جاء في المصدر سالف الذكر . وفي العراق وأفغانستان كانوا يتجون السمس ومنه يصنعون الزيت . وكان قصب السكر يزرع حيث تكون الظروف المناخية ملائمة . وكانت أعظم مراكز صناعة السكر جنديساً بورياقليم خوزستان ، وكذلك المنطقة التي كانت تحيط بالبصرة .

وكان النخيل تنتشراً في أجزاء شتى من العالم الإسلامي وخاصة العراق وبلاد العرب . فإذا تحدث ابن جبير عن الكوفة ، يقول : إن الجانب الشرقي كله حدائق نخيل ملتفة يتصل سوادها ويمتد امتداد البصر ، ويقول المسعودي عن النخل في البصرة ، « عندما يثمر يكبسونه الرطب في القواصر قرماً ، وتكون البساتين مشحونة ، بالرجال ممن يعمل في الثمر من الاكره ، وهم الزراع وغيرهم » .

ويقول ابن بطوطة : مدينة هجر وتسمى الآن بالحسا ، وبها من النخيل

ما ليس ببلد سواها ، ومنه يعلفون حيواناتهم .

مصر

كان أهم المحاصيل الشتوية القمح والشعير والقول والكتان والبصل والعدس والبرسيم والجلبان ، أما المحاصيل الصيفية فأهمها قصب السكر والسهم والقطن والأرز والنبيلة والقلقاس والبطيخ والفجل والخس والكرب .

وكان القمح الغذاء الأساسى لأهل البلاد بسبب عدم استعمال الذرة التى لم يذكرها أحد من الجغرافيين والرحالة والمؤرخين مثل ابن حوقل والمقدسى وناصر خسرو والادريسى . وكانت زراعته تشغل الجزء الأكبر من الأراضى الخصبة الصالحة للزراعة الشتوية . وكانوا يزرعون فى كل أنحاء الدلتا والوجه القبلى وخاصة الأخير . ويتحدث ابن حوقل عن سخا بأنها اختصت بأنواع ممتازة من القمح . وانتشرت زراعة الشعير فى جميع أنحاء البلاد من أسوان جنوباً حتى ساحل البحر المتوسط شمالاً ، ومن الحبوب الغذائية أيضاً الأرز وهو من المحاصيل الصيفية . وكانت زراعته منتشرة فى جهات كثيرة ، فقال المقدسى مثلاً إنه كان فى الفيوم مزارع الأرز بالديار المصرية ، كما كان من بين المواد التى ارتفعت أسعارها خلال أزمة سنة ٣١٧ - ٣١٨ فى عهد الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر لله .

ومن الغلات التى لها أهمية غذائية السهم وهو محصول صيفى ؛ فقد كانوا يستخرجون منه نوعاً من الزيت يعرف بأسم السرج ، إلا أن - المساحة المخصصة له كانت صغيرة ، ويبدو أننا نلقى تفسير هذا فى قول ابن العوام عنه بأنه « نبات مفسد للأرض فينبغى ألا يتابع زرعه سنتين متواليتين فى أرض واحدة ، وتوافقه الأرض التى فيها أدنى ملوحيه ، والأرض اليابسه

« المكشفه » . والبعيدة عن النز والعرق والرطوبة . وينبغي أن يتعهد ويقام عليه قياماً حسناً بالتدبير .

وكانت زراعة البرسيم — وهو محصول شتوى — ذات أهمية كبيرة ، ومن الطبيعى أن يعنى أهل البلاد بزراعته لما له من أثر بعيد فى التربة ، كما كان أعظم غذاء للماشية لأن مصر ليست من البلاد التى تملك المراعى الطبيعية الجيدة .

ومن المحاصيل الفنية أو الصناعية يأتى فى المقدمة : الكتان . وكانت زراعته منتشرة فى أسىوط والمنيا والفيوم والدلتا ، ولما كانت الأراضى التى يروىها النيل متفاوتة فى الارتفاع والانخفاض ، أى لم تكن ذات مستوى واحد ، كانت اوطأ الأراضى وهى التى تظل معمورة بالماء أطول مدة هى التى يقع عليها الاختيار لزراعة الكتان . ولا شك أن توافر هذا النبات وهو محصول شتوى ، وجودة أليافه ، مما يفسر النشاط الذى اتسمت به صناعة المنسوجات التيلية فى مصر منذ القدم .

وهناك خلاف بصدد القطن وإن كنا نسمع بوجود فندق للقطن فى مصر بمناسبة الرسوم التى ألغاهها صلاح الدين فى عام ٥٦٩ هـ . قد يكون بعضه مستورداً من بلاد أجنبية ، ولكن هذا لا يمنع أن مقادير صغيرة منه كانت تزرع فى الجهات التى يتوافر فيها الرى الدائم كالفيوم وأعلى جوانب النهر .

ومن النباتات التى لها أهمية من الناحية الصناعية ، النيلة وكانت زراعتها خاصة فى الصعيد الأعلى . لكن ينبغي أن يلاحظ أن تكاليف زراعتها كانت كبيرة . ومن ثم لم يكن يقدم عليها سوى كبار الملاك والمقطعين وأصحاب الضياع . وكانت هذه المادة أيضاً من غلات الواحات المصرية .

أما قصب السكر فإن الجغرافيين من أهل القرن الرابع الهجرى لم يتكلموا عنه وإن دلت على زراعته بعض أوراق البردى ، ونقرأ فى إحداها ويرجع تاريخها إلى القرن الثالث « ثمن مائة حزمة ربع دينار » إلا أن زراعته اخذت تنتشر فى العصر الفاطمى نظراً لعظم الطلب على السكر والحلوى ، بسبب سياسة الحكومة فى الحفلات الكبيرة ، وبسبب الحياة الاجتماعية المترفة التى كانت سائدة آنذاك ، ولقد ذكر الإدريسى فى أواخر العصر الفاطمى أن زراعة القصب كانت منتشرة على جانب النيل من الصعيد حتى مصب النهر ، وكانت أصلح الجهات لزراعته الأراضى الواقعة بين فرعى زشيد ودمياط .

والجلبان نوع من العلف قال عنه ابن العوام إنه لا يحتاج إلى للسقى الكثير ، كما ذكره ابن عماتى وهو يتحدث عن نباتات مصر . وهذا العلف الجاف لا يأكل تبته سوى الإبل ، وذكروا أنه كلما اتجهنا إلى أعلى النيل لاحظنا ارتفاع ثمن هذا العلف بسبب صعوبة زرعه بمقادير كافية .

واشتهرت مصر بإنتاج الأنواع المختلفة من الفواكه سواء ما اقتصت به البلاد الحارة أو الباردة ، وكان أهم أصنافها الكروم وانتشرت زراعتها فى نواحي كورة مريوط والجيزة والفيوم وقلوب والفسطاط وجهات مختلفة بالوجهين البحرى والقبلى . وكانوا يفرسون أشجار الرمان والموز والخوخ والنازنج وإلترج والبطيخ الأخضر والأصفر . ومن الفواكه أيضاً الليمون التفاحى ، ويقول المقرئى : إنه كان يؤكل بغير سكر - نظراً لقلة حموضته ولذة طعمه ، ويدر له فى شهر مسرى . واشتهرت الفيوم واسيوط بالسفرجل ، حتى أنه فى أيام كافور الإخشيدي ، كان قاضى الأخير يهدى إليه كل سنة خمسين ألف سفرجلة لعمل الشراب ، على ما يقول ابن الزيات فى « الكواكب السيارة » . وكان يبيع النازنج المتحصل من البستان الذى أنشأه الوزير الأفضل ينيقا

وثلاثين ألف دينار في السنة .

ولعل خير ما كتب عن زهور مصر ونباتها ما قاله الهروي الذي زار الإسكندرية في عام ٥٧٠ هـ (١١٧٤ م) : « فإن في ديار مصر ويغلها من عجائب الدنيا كثيراً . ورأيت بها في آن واحد مجتمعاً ورداً ثلاثة ألوان ورأيت ياسمين لونين ، وليتوفرا لونين . ونسرينا وريحاناً وخبزاً وخصوماً وعنباً وتيناً أخضر ولوزاً وقتى وفقوساً وبطيخاً وبادنجاناً وياقلاً أخضر ويقطيناً وحمصاً أخضر وخساً والبقول والرمان وھليوناً وقصب السكر . (نقولاً زيادة : رواد الشرق العربي في العصور الوسطى) .

وكان شجر النخيل مغروساً في مختلف أنحاء البلاد ، وكانت أغلب القرى تحيط بها أشجار النخيل ومنها يحصل القرويون على فاكهة رخيصة لذينة الطعم ، وعلى الخشب اللازم لبيوتهم ، وعمل أثاثهم وحاجاتهم البسيطة ، ولا نجد جغرافياً أو مؤرخاً إلا حدثنا عن النخيل ، ويظهر أن أشهر الجهات به كانت في الوجه القبلي ، فقد ذكر الادفوى أن من محاسن اقليم الصعيد كثرة ما ينمو به من أشجار النخيل على شاطئ النيل من الجانبين الشرقي والغربي يشق بينهما مسافة سبعة أيام لا يخلو منها إلا القليل ، وقدر مساحة الأراضي التي فيها النخيل والبساتين بما يقارب عشرين ألف فدان . وكان تمر الصعيد من نوع ممتاز حتى قال ابن ولاق المتوفى عام ٣٨٦ هـ أنه ليس من أنواع التمر بالعراق إلا وفي صعيد قوص مثله وفيه ما لا يوجد بالعراق .

وزع المصريون كذلك نبات الخشخاش وصنعوا منه الافيون ، ولكن زراعته كانت محدودة جداً فلا نسمع عنها إلا في بلدة أبي تيج . واختصت بلدة عين شمس بنبات قيل له البستان لم يكن له نظير في العالم . وكان يتخذ منه

نوع من الدهن يتخذ دواء لعلاج بعض الأمراض .

وبرغم أن مصر ليست من مناطق الغابات الطبيعية ، إلا أن الحكام وخاصة في العصر الفاطمي وجهوا اهتماماً واضحاً إلى غرس الغابات .

وكانوا يستخدمون الغابات لعمل الفحم النباتي . أما أشجار الصنوبر التي تكثر على حافة المزينا ، فكانت تقطع وتستخدم دعائم لصواري السفن . . أما المناطق شبه السهوب في الجنوب الشرقي فكانت تزودهم بأشجار النخيل القصيرة ونبات الخلفاء التي تستعمل لعمل السلال ، وفي أغراض منزلية شتى .

الثروة الحيوانية

كانت أهم عناصر الثروة الحيوانية في القسم الشرقي من العالم الإسلامي ، البقر والجاموس والغنم والمعز والأبل والخيول والبغال بالإضافة إلى تربية الدواجن ودودة القز .

وكان العراق معروفاً من قبل الفتح العربي بتربية البقر ، وكانوا يستخدمونه لأغراض حرث الأرض والزراعة ، حتى أن الحجاج أمر بعدم ذبحه بعد أن رأى اتجاهها من هذا القبيل ، وذلك لما يترتب على ذلك من آثار سيئة بالنسبة إلى الزراعة . فلما كثرت البطائح والمستنقعات جلبوا الجاموس من الهند وهي موطنه الأصلي لأنه من الأنواع التي تحب المستنقعات ، وحدث ذلك في عهد بني أمية . ويقال أن الحكومة وضعت أربعة آلاف من الجاموس على حدود الشام من ناحية الشمال . إذ كان الناس يشكون من كثرة هجوم السباع عليهم وهذه الأخيرة يُعتبر الجاموس أكبر عدو لها .

وما يلفت النظر بصدد تلك العصور أن الناس كانوا يربون البقر من أجل لبنه وجلده ، أما لحمه فلم يكونوا يقيمون عليه في معظم البلاد . اعتقاداً منهم بأنه ضار بل وسام — ولعل مما يشهد بهذه الظاهرة أن ابن رسته اعترته الدهشة إذ رأى أهل اليمن يفضلون لحم البقر على لحم الضأن السمين .

وتعتبر الأغنام والماعز من أصح حيوانات الرعى . فاحتياجاتها من الغذاء قليلة من جهة . كما أنها قادرة على تسلق المرتفعات من جهة أخرى ، ولهذا انتشرت تربية هذين النوعين في كافة أرجاء الدولة تستوى في هذا البيئة الصحراوية وشبه الصحراوية ، والسهول وسفوح الجبال والهضبات وكانت قيمة الأغنام والماعز تنحصر في لحومها التي كانت موضع التقدير العظيم . وفي أصوافها وجلودها ، فضلاً عن ألبانها .

ونظراً لانتشار الصحراء ، وبسبب ما يمتاز به الجمل من صفات تؤهله لاحتمال ظروف الصحراء ، كان موضع الاهتمام البالغ من جانب العرب لأنه في الحق « سفينة الصحراء » ومن ثم فهو الوسيلة المثلى للسفر ، وأهم من هذا لنقل السلع والمنتجات ، فكانت القوافل التي تقطع المسافات الطويلة بين أجزاء العالم الإسلامي محملة بالسلع والمنتجات ، تضم الواحدة منها الألوفا من الجمال . وكذلك كان الشأن بالنسبة إلى قوافل الحجيج من كافة البلاد الإسلامية في طريقها إلى الأماكن المقدسة ، وفضلاً عن هذا كانت لحوم الإبل تؤكل وخاصة في الجزيرة العربية . ونقول بإيجاز : إن الجمل كان من أكبر العوامل التي أسهمت في تنمية التجارة العربية وازدهارها ، وفي بعض التقدم الذي حققته الحضارة العربية ، بل إن « آدم متر » لعل حق إذ يقول : وقد كان الجمل موضوعاً نمت عليه دقة الخقل نمواً كبيراً (مصدر سابق ج ٢ ،

وكان شبه الجزيرة العربية موطن الجمل ذى السنام الواحد ، بينما كانت بلخ تشتهر بالجمال ذات السنامين وكان يقال لها الجمال البخت ، وهى من أفضل الأنواع . وكانوا يجلبون الفالج من السند ، وله سنامان وهو الذى يولد البخاتى ، ولا يستعمله ولا يملكه سوى الملوك على حد تعبير المقدسى .

أما الخيل فكانت تربي فى مناطق كثيرة ، وبلغ من اهتمام العرب بها أنهم حرصوا على حفظ أنسابها ، وكانت الخيل الأصيلة موطنها جزيرة العرب ومنها تنقل إلى العراق والشام ومصر والهند وغيرها من الاقطار بسبب ما لها من شهرة واسعة ، لا تزال قائمة حتى اليوم ، وحين نتحدث عن الخيل فعلىنا ألا ننسى الدور العظيم الذى لعبته فى الفتوح التى قام بها العرب فى الإسلام ، وكان للعرب تفوق ظاهر من هذه الناحية على أعدائهم من الروم والفرس . كانت الخيل تقوم بما يشبه الدور الذى تلعبه السيارة والمدركات فى الحرب الحديثه .

وبالنسبة إلى الطيور فقد كانوا يربون الدجاج من أجل اللحم والبيض ، وكذلك كانوا يربون الحمام ، وهنا لا يسعنا سوى الإشارة بالحمام الزاجل حقيقة كان هذا النوع معروفاً عند الرومان ، ولكن العرب هم الذين جعلوا منه نظاماً مستقراً لنقل البريد ، ويظهر أن مؤسس فرقة القرامطة فى القرن الثالث الهجرى كان أول من نظمه واستعمله على صورة واسعة النطاق ، فجعل لنفسه من أول أمره طيوراً تحمل إليه فى مقره بالعراق اخباراً من جميع البلاد ، ليستعين بذلك على الشعوذة والإخبار بالغيب (آدم متز مصدر سابق ، ج ٢ ، ص ٤٢٢) .

هذه الثروة الحيوانية كانت لها قيمتها من نواح عدة أشرنا إليها ، ولكن ينبغى أن نذكر فى الوقت نفسه أن روث البهائم وزبل الحمام كانا يستخدمان

لتسميد الأرض وتعويض ما تفقده من المواد المغذية بسبب الزراعة ، ومن ثم تسترد خصوبتها وإنتاجيتها ، مما يؤدي بالتالى إلى تنمية الإنتاج الزراعى .

أما فى مصر فقد كان الفلاحون شديدى العناية بتربية الماشية والحمير والإبل للمساعدة فى الحرث ، ورفع الماء من النيل ، ودرس الحبوب ونقل الغلات والسباخ وما إلى ذلك من مختلف أعمال الزراعة ، ولهذا كان تجاوز فيضان النيل المستوى العادى خطراً على البهائم ، إذ يفسد الأرض التى تبنى على نباتها الماشية ، حتى أن بعض الحكومات كانت تحرم فى بعض الحالات ذبح الماشية السليمة على نحو ما فعلت حكومة الخليفة الفاطمى الظاهر .

وكان استخدام البقر أكثر من الجاموس فى الصعيد الأعلى لأن حرارة هذه المنطقة أشد من أن يتحملها الجاموس . لكن ينبغى أن نذكر أن تربية الحيوان فى مصر كانت بوجه عام لأغراض الزراعة والنقل . ولهذا كانت البلاد تستورد الماشية للذبح من إقليم برقة المجاور لها .

أما الجمال فكانت تستخدم فى نقل الحاصلات من الحقول إلى الأجران والأسواق ، وحمل التجارة من القسطنطينية إلى القلزم وما بعدها ، ومن قوص وأسوان إلى الموانئ الواقعة على ساحل البحر الأحمر . ولا شك أن ازدياد نشاط التجارة الخارجية بوجه خاص بعد تحولها من طريق الخليج العربى والعراق إلى طريق البحر الأحمر ومصر ، زاد من الاهتمام بتربية الجمال والإكثار من أعدادها حتى نفى بتلك الحاجات .

ولعل الحمار كان أعظم الحيوانات نفعاً للفلاح المصرى ، إذ لا شك أن قناعته وصبره وقوة احتماله لا مثيل لها مما جعله المطية العادية للفلاح ولأسرته ، ونستدل من أقوال المؤرخين وغيرهم على عظم اهتمام المصريين بتربية الحمير .

فقد حدثنا أبو صالح الارمنى أن أنواع الحمير والبغال في مصر مما يجعل لأهلها الحق في الفخر بها ، إذ لم يعرف في بلاد الإسلام أحسن ولا أئمن منها . . وكانت حمير مصر حسب تقدير عبد اللطيف البغدادي فارهة جداً وتركب بالسروج . وتجرى مع الخيل والبغال بنفسه .

وفضلاً عن هذا كان استخدام الحمير في المدن الكبرى عظيماً ، كما في الفسطاط إذ أن الثراء الذي حققه تجار هذه المدينة جعلهم يتوجهون إلى أماكن عملهم ويعودون إلى بيوتهم على ظهور الحمير حتى أعجب بذلك ناصر خسرو فأوصل عددها في الفسطاط وحدها إلى خمسين ألفاً . ومعنى هذا أن التوسع في استخدام الحمير بالمراكز المدنية الكبرى يعكس ناحية من حضارة البلد في عصر معين .

وكانت تربية النحل واستخراج العسل من الاعمال الرائجة التي مارسها الكثيرون خاصة حيث توجد الأزهار ، ولعل أكبر المراكز القيوم وضواحي الفسطاط وقلوب لوفرة البساتين فيها . وقد أورد ابن ممتى بعض بيانات فقال : « العسل كل مائة خلية عشرة ارطال بالمصرى وغالب ما يحصل منها في السنة من خمس إلى ست قناطير وعشرين رطل من الشمع » .

وكان الاهتمام بإنتاج عسل النحل بوجه خاص راجعاً أيضاً إلى اعتبارات طبية ، حيث كان الكثيرون من رجال الطب يبالغون فيما له من مزايا غذائية وصحية وكان الطلب على العسل من النحل أو من القصب شديداً في العصر الفاطمي بوجه خاص بسبب الحياة الاجتماعية المترفة ، وما ابتدعه الخلفاء من عمل الأسمطة وتوزيع جامات الحلوى في الاعياد وغيرها من المناسبات ، واستمرت هذه الظاهرة في عصر المهاليك بسبب الثراء من التجارة من جهة ،

وحياة الترف التي انغمس فيها أمراء الممالك من جهة أخرى .

وعرف المصريون تربية الفراخ بطريقة الترقيد الصناعى ويظهر أن هذه الطريقة لم تكن معروفة ، أو غير متبعة إلا في مصر . وكان الإنتاج من هذا النوع من الدواجن كبيراً ، وكان الفلاحون يربون الطيور في بيوتهم ويبيعونها في أسواق المدن القريبة .

واشتهر شمال إفريقية في البلاد الواقعة غربى مصر ، بتربية الأغنام وخاصة في برقة . والجمال على نطاق واسع . وكان للأخيرة أهميتها بسبب كثرة القوافل . التي كانت تخرج من إقليم المغرب إلى غانا والسودان مخترقة الصحراء الكبرى .

الفصل الثانى

ورشة المصالح فى العصور الوسطى

أخذت انجلترا منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر تستغل الكشف العلمية والفنية التى توصلت إليها والاختراعات الجديدة ، فى تقديم الكثير من المنتجات الصناعية الجديدة لأغراض الاستهلاك المحلى ، وكذلك - وهذا هو الأهم - لأغراض التصدير إلى البلاد الخارجية ، بحيث أصبحت تعرف بأنها ورشة العالم . وسوف نرى فى الصفحات التالية أن التقدم الصناعى فى الوطن العربى الإسلامى يسمح لنا بالقول أن هذه المنطقة كانت ورشة العالم فى العصور الوسطى .

لقد أورد المؤرخون والجغرافيون والرحالة ، بل وأصحاب المصنفات الأدبية وتراجم البارزين من رجالات العرب فى العهد الإسلامى ، والروايات العديدة الطويلة عن القصور التى شيدها الأمويون فى دمشق وغيرها والعباسيون فى بغداد وسامراء ، والطولونيون والفاطميون والمماليك فى مصر ، وما كانت تضمه هذه القصور وغيرها من أفخر أنواع الملابس والفرش والبسط والأمتعة والسروج والأواني الذهبية والفضية والخزفية ، ومن أنواع السلاح كالسيوف والدروع . كذلك وصلت إلينا أحاديث مسهبة عن المدن التى أنشأها

العرب مثل بغداد والفسطاط والقاهرة ، وعن التى كانت قائمة فى عهد الروم والفرس فوسعها العرب وطوروها ، وعن المنشآت الرائعة من الجوامع والمشاهد وغيرها من آيات العمارة .

وأشاد أولئك الكتاب بالنشاط البالغ الذى شهدته التجارة الخارجية ، وما كانت الدولة العربية تستورده من خامات ومصنوعات وما كانت تصدره من مختلف السلع إلى الأقطار الخارجية ، وكل هذا يشهد بارتفاع شأن الصناعة بمعناها الواسع فى الدولة العربية الإسلامية ، وفى هذا المعنى يقول « فيليب حتى » فى كتابه « تاريخ العرب » بعد أن تحدث عن ازدهار التجارة العربية : « إن ذلك النشاط التجارى ما كان ليصل إلى تلك الحدود التى وصل إليها لو لم يكن معتمداً على إنتاج صناعى وزراعى فى الداخل » .

عوامل نشاط الصناعة العربية

أولاً : كانت الدول العربية المدينة بنشاطها للإسلام تغطى رقعة شاسعة من عالم العصور الوسطى . هذه الرقعة الشاسعة والممتدة عبر الكثير من خطوط الطول وخطوط العرض ، معناها تنوع الظروف المناخية بما يترتب عليه من تنوع النبات والحيوان ، وهذا يعنى أيضاً تعدد المواد الأولية من نباتية وحيوانية .

وقضلاً عن هذا ، كانت هذه الأمبراطورية العربية التى تمتد فى قارات ثلاث ، تضم تكوينات جيولوجية متباينة ، وانعكس هذا فى توافر كثير من الخامات المعدنية التى تحتاج إليها الصناعة ، والتى تمكنت العلوم والتكنولوجيا العربية من الكشف عنها واستخراجها ، ثم استغلالها فى إشباع حاجات المجتمع ، هذه الثروة المعدنية خلقت صناعة استخراجية لها شأنها ، ووفرت

من جهة أخرى أحد مقومات الصناعة التحويلية .

وفي الوقت نفسه ، كانت بعض المسطحات المائية في الدولة العربية ، كالبحرين المتوسط والأحمر والخليج العربي ، مصدر أنواع من الثروة البحرية ذات القيمة الصناعية بالإضافة إلى أهميتها في التجارة الخارجية بوجه خاص .

مجمال القول أن إتساع رقعة الدولة التي سادتها الحضارة العربية هيا أولى مستلزمات البناء الصناعي ونقصه به ما يحتاج إليه من أنواع المواد الأولية على ما سبق بيانه . لسنا ننكر أن هذه المواد كانت موجودة في موطنها قبل العصر العربي ، ولكن هذا العصر خلق ظروفاً جديدة شجعت على التوسع في إنتاج هذه المواد وتبادلها ، في مقدمتها أن هذه المواطن كانت أجزاء في وحدة سياسية واحدة لها حكومة مركزية : في المدينة المنورة ثم الكوفة في عهد الخلفاء الراشدين ، وفي دمشق على أيام الأمويين ، ثم في بغداد التي بناها المنصور لتكون حاضرة الخلافة العباسية .

وحتى بعد أن تسربت عوامل الضعف وقوى الانحلال إلى جسم الدولة ، وحققت أجزاء كثيرة منها استقلالاً كاملاً من الناحية السياسية كما كان شأن الأندلس أو مصر الفاطميين ، واستقلالاً تاماً من الناحية الفعلية برغم اعتراف بخليفة بغداد بحكم منصبه الديني في الحقيقة ، فإن أقطار هذه الدولة كانت قد تعودت على نوع من التعاون ، أوربما التكامل الاقتصادي بدرجة أو أخرى ، ومن ثم لم يؤد الانفصال أيّاً كانت الصورة التي اتخذها ، إلى وقف العلاقات الاقتصادية بين بعضها البعض ، كانت للفاطميين الحاكمين في مصر مبادلات تجارية مع العراق مثلاً .

كان التجار يتنقلون من قطر عربي إلى آخر ، حاملين معهم ، تصديراً

أو استيراداً ، الكثير من المنتجات الصناعية . بل وكانت الفنون الصناعية تنقل من بلد إلى آخر . كان هناك ، وبرغم العواصف السياسية ، إحساس بتراث مشترك وتطور مشترك وحضارة مشتركة ، وهو إحساس لا شك أنه دعم القطاع الصناعي في ذلك العالم العربي الإسلامي .

ومن القواعد الاقتصادية التي تدرج في عداد الأمور البديهية ، أن قيام الصناعة واتساع نطاقها ورسوخ أقدامها ، يستلزم وجود السوق التي تستطيع أن تستوعب إنتاجها ، فقد يشتهر أهل بلد تجارى مثلاً بنوع من المنتجات الصوفية بفضل ظروف طبيعية مواتية أو بفعل مهارة فنية اكتسبها على مر الزمان وأنموها وتوارثوها جيلاً بعد جيل ، ولكن هذه الصناعة ما كانت لتظفر بالشهرة التي اكتسبتها لو أنها وقفت عند حدود البلد التجارى ، وبالتالي ما كانت أقدامها ترسخ وإنتاجها يتعاضم ، وصناعة المنسوجات من الكتان في مصر لم تكن لتصل إلى تلك الدرجة التي وصلت إليها ، من الجودة والإتقان والاتساع ، لو أن الاستهلاك كان مقصوراً على السوق المحلية .

هنا يتضح ما كان للدولة العربية من أثر منشط بالنسبة إلى الصناعة . فكبرها من حيث المساحة وعدد السكان مما سلفت الإشارة إليه ، هياً سوقاً واسعة أمام المنتجات الصناعية على اختلاف أنواعها فكانت منتجات بخارى الصوفية تصل إلى مصر بل والأندلس ، وكانت المنسوجات المصرية الممتازة موضع الطلب عليها في العراق وغيره ، وكان الزيتون من الشام وفلسطين يباع في مصر .

كان إتساع السوق وقدرتها الاستهلاكية بمعايير تلك العصور وطبقاً للتقسيم إلى الفئات الاجتماعية آنذاك ، حافزاً قوياً للمشتغلين بالحرف

والصناعات على زيادة طاقتهم الإنتاجية وتحسين مستوى الصناعة وخفض تكاليف الإنتاج نسبياً ، وهذا أيضاً كان يدفع بالكثيرين من أهل الثراء من أصحاب الضياع والإقطاعات ، وأهم من هذا كان يدفع بالمشتغلين بالتجارة الخارجية التي كانت مصدر الأرباح الضخمة إلى الاشتراك في تنمية النشاط الصناعي بتقديم الخامات أو الأموال التي يحتاج إليها الصناع .

ولكن مهما كانت موارد الدولة من المواد الخام وفيرة ، ومهما كانت السوق الداخلية واسعة ، فإن النشاط الصناعي الآخذ في الازدياد المطرد ، ما كان ليكتفى بها كان تحت يديه ، بل كان في حاجة مستمرة إلى مواد أولية لا تنتجها الدولة العربية بالمقادير الكافية أو لا تنتجها على الإطلاق ، ومن ثم كان يضطر إلى الحصول على حاجته منها من البلاد الخارجية ، فصناعة بناء السفن مثلاً كانت تحتاج إلى أنواع من الأخشاب مصادرها في دلماشيا بأوروبا ، وكان بناء البيوت في المشرق أيضاً يعتمد على أنواع من الخشب الصلب ينتج جنوب شرق آسيا .

وكلما عظم النشاط الصناعي وزاد إنتاجه ، اشتدت الحاجة إلى المزيد من الأسواق ، وأخذ المشتغلون بالصناعات يتطلعون إلى منافذ كافية خارج حدود الأقطار التي ينتمون إليها ، بل وخارج الدولة العربية ككل .

هنا تتجلى أهمية التجارة الخارجية ، ويكمن الدور الهام الذي اضطلعت به الدولة العربية من هذه الناحية ، ف ضرب التجار المسلمون في اتجاه الشرق حتى وصلوا إلى الصين . وفي الغرب توغل أولئك التجار حتى بلغوا مراكش وأسبانيا ، كما عبروا الصحراء الأفريقية الكبرى إلى البلاد الواقعة جنوبها ، وكان بحر الخزر مسرح حركات تجارية نشيطة — وكان التجار المسلمون يحملون

معهم السكر والمنسوجات القطنية والحريرية والصوفية والأدوات الخرفية والأواني المصنوعة من الزجاج ، وكانوا يستوردون من بين ما يستوردون من السلع : الكافور والحرير من آسيا الصغرى ، والعاج والأبنوس من أفريقيا .

ومن العوامل التي أسهمت في تنشيطها الصناعة ، الثراء الذي تميزت به الدولة العربية بسبب كثرة الأموال التي كانت تتدفق على الخزائن العامة من مختلف الضرائب والرسوم وغيرها مما تشهد به الأرقام التي سجلها بعض الكتاب من أمثال قدامة بن جعفر وابن خلدون ، عن ضخامة إيرادات الحكومة المركزية - على الأقل حتى نهاية العصر العباسي الأول ، وعن الثروات الطائلة التي خلفها بعض الخلفاء فيذكر المسعودي أنهم وجدوا في خزائن الخليفة العباسي المنصور (١٣٦ - ١٥٨ هـ) مثلاً = ٦٠٠ مليون درهم ، ١٤ مليون دينار ، وحدث الطبري أن هارون الرشيد خلف عند وفاته (١٩٢ هـ) ثروة نقدية قدرها ٩٠٠ مليون درهم ، وبلغت جياية الأندلس على عهد عبد الرحمن الناصر ما يقرب من خمسة ملايين ونصف المليون دينار .

ولم يقف الأمر عند حد الخزانة العامة ، أعنى بيت المال ، بل إن هذا الثراء كانت تنعم به طوائف كثيرة العدد من أهل بيت الخليفة ، ومن عمال الأقاليم والوزراء وكبار الموظفين ، فعن اليعقوبي أن عثمان بن عفان أعطى مروان بن الحكم مليونين ونصف مليون دينار من غنائم أفريقية وبلغت غلة خالد القسري أمير العراق في أيام هشام ١٣ مليون درهم ، وبلغت غلة أموال الخيزران أم الرشيد ١٦٠ مليون درهم في السنة ، ووجدوا لدى أم المقتدر العباسي أموالاً مخبأة في الدهاليز تقدر بنحو مليون دينار نقداً .

أما التحف فكانت تشمل مقدار مكوك من الزمرد الثمين ، ونصف مكوك

من اللؤلؤ الكبير ، ونحو كبلجة ياقوت أحمر قدروا قيمته بمليونى دينار . وعن الطبرى أن غلة أملاك أم محمد بن الواثق كانت ١٠ ملايين دينار . وكان مجموع مرتبات جبريل بن ينجيشوع طبيب الرشيد ٤,٩ ملايين درهم فى السنة ، وبلغت جملة نفقاته ٢,٧٦٠,٠٠٠ درهم ، وكان ارتفاع أملاك المادرائى وزير بنى طولون ٤٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً عدا الخراج . وخلف يعقوب ابن كلس فى عصر الفاطميين ثروة قدرت بأربعة ملايين دينار . ولما أختار المأمون لولاية الشرق الفضل بن سهل جعل له ٣ ملايين درهم فى السنة وفرض المقنن العباسى لوزيره على بن عيسى ٥٠٠٠ دينار فى الشهر .

وفى العصر الفاطمى كان يعطى للوزير ٥٠٠٠ دينار ، ولكل واحد من أولاده وأخواته ٢٠٠ - ٣٠٠ دينار ، ولكل واحد من حواشيهم ٣٠٠ - ٥٠٠ دينار . ربما ليس لنا أن نأخذ أمثال هذه الأرقام حسب قيمتها الاسمية ، ولكن مهما تحفظنا بالنسبة إليها فإنها تقدم دليلاً على مبلغ ثراء أمثال أولئك الناس من آل الحاكم ومن كبار رجال الدولة ، وهو ثراء لا يختلف عنه ثراء أمثال « روكفلر » و« مورجان » و« روتشيلد » فى العصر الحديث .

وهناك أيضاً الإيرادات الضخمة التى حققها أصحاب الضياع والإقطاعيات وأخيراً ، وليس آخر ، يجب أن نذكر الأرباح الطائلة التى كان التجار يحققونها مما أشرنا إليه عند حديثنا عن « التجارة فى الحضارة العربية » .

هذا الذى قدمنا معناه أنه كانت هناك قوة شرائية كبيرة ، أو بتعبير آخر ، كانت هناك فئات اجتماعية لها من الإمكانيات المالية ما يسمح لها بالحصول على مختلف ضروب السلع والخدمات الترفية فانعكس الأثر على قطار الصناعة بطبيعة الحال .

الحق ، لقد عرفت الدولة العربية ذلك النوع من الاستهلاك المظهرى الباذخ الذى أجاد « ثورشتا بن قبلن » وصفه فى عصرنا الحديث ، وتجلى هذا اللون من الاستهلاك فى الدور التى أقامها سراة القوم ، وفى مشترياتهم من فاخر الثياب والستور والبسط ، وأصناف الحلى والمجوهرات التى تزين بها الملابس وتزين بها النساء من الحرائر والجوارى والمحظيات ، كان هؤلاء جميعاً على استعداد لدفع أثمان المنتجات الصناعية ، لا تعتبر فاحشة فحسب بل وقد تبدو خيالية فى نظر البعض . ولعل أمثلة قلائل يمكن أن تلقى الضوء على هذه الحقائق ، فقد ذكر الطبرى أن يحيى بن خالد البرمكى عرض ذات يوم ٧ ملايين درهم لتاجر فى بغداد لكى يصنع له صندوق جواهر من الأحجار الكريمة ، وكانت زوج الرشيد ترصع نعالها بالجواهر . وأورد المسعودى أن الخليفة العباسى المعتز كان أول من ظهر ركباً فرساً فى دروع مذهب على سروج من ذهب ، ومن مظاهر البذخ ما جاء فى كتاب « الأغاني » من أن مصعب بن الزبير أمهر كل واحدة من زوجتيه سكينه وعائشة بنت طلحة مليون درهم .

ولقد لعبت الدولة بطريق مباشر وغير مباشر ، دوراً له شأنه فى تنمية الصناعة ، تجلى فى أكثر من ناحية وبدا فى أكثر من مظهر فالقصور وما فى حكمها التى أنشأها الخلفاء وعمال الأقاليم كانت قوة مؤثرة فى تنشيط فن العمارة ، أو البناء والصناعات التى يعتمد عليها هذا القطاع ، مثل عمل الرخام والفسيفساء والزجاج والخزف وما إلى ذلك ، ولعلنا نستطيع أن نشير إلى أمثلة فحسب . فهناك قصر الخلافة باسم « باب الذهب » الذى أنشأه مؤسس بغداد وقصر الخلد ، وقصور البرامكة فى الشامسية ، وقصر الثريا الذى أنفق عليه المعتضد ٤٠٠ ألف دينار على حد رواية المسعودى ، وقصر البويهيين المعروف باسم المعزية نسبة إلى معز الدولة ، وأنفق عليه مليون دينار كما ذكر

أبن الأثير . وبنى الأمين قصوراً في الخيزرانية بلغت تكاليفها ٢٠ مليون درهم . ويذكر المقدسي أن المنصور العباسي أنفق على بناء بغداد وحدها ما يقرب من خمسة ملايين درهم وتكلف جامع سامراً ٧٠٠ ألف دينار طبقاً للمرقم الذي أورده ياقوت . ومعنى هذا بوجه عام أن المشآت العامة كانت عاملاً مؤثراً .

وتبارت الفئات المترفة في إقامة الدور الفاخرة ، وإنشاء الجوامع والمقابر ، مما حدثنا عنه الكتاب ، ولا تزال آثار العديد منها قائمة حتى وقتنا هذا شاهدة بما بلغته العلوم والفنون والصنائع في ظل الحضارة العربية .

وثمة ناحية أخرى تجلّ فيها الدور الحكومي هي أن البلاد التي فتحها العرب ابتداء من عهد عمر بن الخطاب ، كانت بها صناعات نشيطة في ظل ظروف العالم القديم — فلما انتقلت إلى حوزة العرب ولم تكن لهم دراية كافية بهذا اللون من النشاط الإنتاجي ، حرص الخلفاء وولاة الأقاليم والنواحي على أن يواصل أهل البلاد المفتوحة نشاطهم الصناعي . وذلك انشاقاً من المبدأ الإسلامي العام ، وهو حماية أهل الذمة ومنحهم الحقوق التي يجب أن يتمتعوا بها باعتبارهم من مواطني الدولة الأساسيين وليسوا مواطنين من الدرجة الثانية كما كان يحرص بعض كتاب الغرب . وبتعبير آخر نقول إن سياسة التسامح الديني التي أنتهجها العرب كانت عاملاً فعالاً في الإبقاء على النشاط الصناعي القديم ثم تنميته بشتى الوسائل الممكنة .

وأكثر من هذا ، وبرغم الصراع الذي كان ينشب من حين لآخر بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي الأوربي ، كانت الدولة الإسلامية تستعين بالمهرة من الصنائع الحديثة ، مثلاً على اختلاف تخصصاتهم ، ومن أمثلة ذلك أن قبة الصخرة التي بناها عبد الملك بن مروان ، كان يقوم على البناء الصناع

الوطنيون الذين يحتمل أن فريقاً منهم كان من أصل بيزنطى^(٢) . وعندما شيد عبد الرحمن الناصر قصر الزهراء في الأندلس استقدم أعداداً من الصناع والفنيين المسيحيين ، ومن بيزنطة نفسها .

ولقد كان الخلفاء الفاطميون في مصر يشجعون الصناع الأجانب ، واستخدموا عدداً من المهرة منهم ، ورفعوهم إلى مراكز تتفق مع كفاياتهم ، فقد ذكر ابن الطوير مثلاً عند كلامه عن المناخ السعيد ، العبارة المهمة التالية والتي نقلها عنه المؤرخ الكبير المقرئى : « وأما المناخات ففيها من الخواصل ما لا يحصره القلم من الأخشاب والحديد والطواحين وآلات الأساطيل من الأسلحة المعمولة بيد الضريخ في بيوت برسمهم ، وكانت عدتهم كثيرة ففيه من النجارين والدهانين والخبازين والخياطين والفعلة ، » .

ولما استقلت بعض الأقطار عن الحكومة المركزية حرص حكام هذه الأقطار على منافسة بغداد ، فمثلاً ، كان هدف الفاطميين أن يؤسسوا إمبراطورية واسعة حاضرتها القاهرة ، وكانوا يسعون فضلاً عن هذا ، إلى منافسة الخلافة العباسية ويزها في مجالات القوة والعظمة والبذخ والترف ، ومن ثم كان من الطبيعي أن يعملوا على استغلال موارد الثروة حتى تكون لهم منها قوة وأداة فعالة تعاونهم في إدراك غاياتهم السياسية والمذهبية ، ومن هنا كان اهتمامهم بالصناعة باعتبارها من عناصر الثروة الأهلية ووسيلة يمكن استخدامها لبلوغ الأهداف السياسية .

ولقد امتاز ذلك العصر الفاطمى بحياة اجتماعية قوامها الترف والبذخ مما تجلى في القصور والمناظر والجوامع والمشاهد والقرافات ، وفي بنائها وتزيينها وتأثيثها ، فمثلاً ، كانوا يرصعون آنية المطبخ بالدر والجوهر ، ورصعوا التماثيل

لتزيين مجالسهم ، كما ذكر الكتاب عن مجلس شراب الأفضل أنه كان فيه ثمانية تماثيل لثمانى جوار متقابلات ، وكان منهم أربع بيض من الكافور وأربع سود من عنبر ، وكن مرتديات أفخر الثياب ومزينات بأثمن الحل ، ويمسكن بأيديهن أحسن الأحجار الكريمة ، وكذلك ملأوا خزائهم بالمجوهرات ، فقبل إنهم أخرجوا من الجواهر على عهد المستنصر بالله صندوقاً فيه سبعة أمداد ملأى بالزمرد ، واستخرجوا خريطة فيها وبة جواهر ، واتخذ الفاطميون مظاهرات الديباج والخرز المحلى بالذهب والمرصع بالجواهر وقيل إن ست الملك أهدت إلى الحاكم بأمر الله هدايا ثمينة من جهتها ثلاثون فرساً بمراكبها ذهباً ، منها مركب واحد مرصع ومركب من حجر البلور ، وعشرون بغلة بسرورها ولجمها ، ومائة تحت من أنواع الثياب وفاخرها ، ووجهوا اهتماماً واضحاً إلى صناعة بناء السفن وهذا أمر طبيعى يتفق مع النشاط الذى طرأ على علاقاتهم التجارية مع البلاد الخارجية .

خامات الصناعة

أشرنا إلى تنوع الأحوال المناخية والتكوينات الجيولوجية فى الدولة العربية الإسلامية ، مما ترتب على ذلك من تنوع الغلات النباتية والمنتجات المعدنية . فكانت صناعة الغزل والنسيج تعتمد على الكتان الذى تميزت به الديار المصرية بوجه خاص ، والذى انتقل منها بعد وقت إلى المشرق ، وعلى القطن الذى كان يشغل المرتبة الأولى فى بلاد المشرق ، ثم نقلت زراعته بعد ذلك إلى افريقية والأندلس ، وعلى الحرير وكانت أهم مراكز إنتاجه الشام وخوزستان وطبرستان وأرمينية والأندلس أما الأصواف والأوبار فكانت متوفرة بسبب الاهتمام بتربية الأغنام والأبل وخاصة فى المناطق الصحراوية .

وبالنسبة إلى الصناعات الغذائية فالمعروف أن الزيتون من نبات حوض البحر المتوسط وكان يتركز في الشام وشمال أفريقية ، كما كان قصب السكر يزرع في مصر والعراق .

وتحتاج صناعة المنسوجات على اختلاف أنواعها إلى مواد الصعنة . وهنا نجد النيلة ، وكانت في مصر بالصعيد وخاصة في الواحات ، وكانت اليمن تقدم الزعفران للون الأصفر ، وكذلك كانت الأندلس تزرع أنواعاً من مواد التلوين مثل الزعفران والعصفر .

وكانت صناعة المنتجات الجلدية تحصل على حاجتها من الجلود بسهولة ويكميات كافية بفضل انتشار تربية الماشية والأغنام والماعز والإبل في أنحاء كثيرة من الدولة ، وفي الوقت نفسه كانوا يحصلون من بلاد الزنج على جلود النمر ، والحمر المخططة .

واعتمدت صناعة البناء على الأخشاب ، ولكن خشب الساج الهندي كان أحسن ما يستخدم في بناء البيوت ببغداد والمشرق . وفي الوقت نفسه كانت صناعة بناء السفن لا تكتفى بالأخشاب المحلية ، وإنما اعتمدت أيضاً على الأخشاب من أحراش الشام ومن كرواتيا وبنماشيا ، كما اشتهرت الأندلس بأشجار الصنوبر .

فإذا انتقلنا إلى الخامات المعدنية وجدنا الذهب والفضة في خراسان وفيما وراء النهر ، وفي بلاد المغرب مما يلي سجلماسة ، وفي المنطقة الممتدة بحذاء الساحل الغربي من شبه الجزيرة العربية ، واشتهرت خراسان بالفيروز وطين الختم ، وكانت بلاد فارس بوجه عام بها الحديد والرصاص والكبريت والنفط . والنحاس ، وكذلك كان يوجد في الشام الحديد على مقربة من بيروت ،

بالإضافة إلى المعرفة الجديدة بجوار حلب ومنها تصنع الغراء واشتهرت خراسان وفلسطين بالرخام ، وكانت شواطئ شمال أفريقية تضم مغاوص غزيرة للمرجان ، بينما تركزت مغاوص اللؤلؤ في البحر بالخليج العربي ، وكانوا يحصلون على العقيق من مناجم في منطقة صنعاء باليمن وأنتجت مصر الشب وكانوا يبعون منه للروم سنوياً ما قيمته اثني عشر ألف دينار .

واشتهرت أسبانيا العربية بالشب وكبريتات الحديد والرصاص والرخام ، كما كانت هناك رواسب من الزنجفر . وكان الملح الصخري يستخرج من مناجمه بالأندلس واليمن ، أما الملح البحري فكان يستخرج من البحار كما في مصر وشمال أفريقية .

الصناعات الرئيسية ، أنواعها ومواطنها

(١) صناعة النسيج

كانت هذه أهم صناعة لأنها تتصل بإشباع إحدى الحاجات الفيزيكية الرئيسية للإنسان ، يقول « آدم متر » إنها كانت من أرقى الصناعات عند أهل الشرق الأدنى . وكانت زينة البيوت من الداخل ، عبارة عن ستور ملونة تعلق على حيطانها ، وكان أهم ما يعتبر ترفاً هو أن يكون الإنسان حسن اللباس عندهم . وكان جمال المسكن يتلخص في أن تكون حيطانه معلقاً عليها الستور الجميلة ، أن تكون أرضه مفروشة بالبسط . ويضيف الكاتب نفسه أن النماذج الصناعية لكل بلد أشبه بجزء من اللباس القومي . وكان السائر في أنحاء المملكة الإسلامية يستطيع أن يعرف في أي بلد هو ، وذلك بالنظر إلى ما على حيطان الغرف من أنواع الستور^(١) .

وثمة اعتبارات تفسر الاهتمام الكبير الذى كانت هذه الصناعة تحظى به . لقد جرت العادة عند الفرس والروم أن يرسم الملوك أسبأهم أو علامات تختص بهم فى طراز أثوابهم المعدة للباسهم من الحرير أو الديباج . وكان عبد الملك ابن مروان أول من نقل الطراز إلى العربية .

وكان توزيع الكسى على الناس عادة عند خلفاء بنى العباس ، وسار على هذه السياسة ذاتها الخلفاء الفاطميون فى مصر ، فانشأ الخليفة المعز لدين الله دار الكسوة ، كان يفصل فيها أنواع الثياب والبز ويكسوها الناس على اختلاف أصنافهم كسوة الشتاء والصيف ، وهذا العمل كان يكلف الدولة حوالى ستمائة ألف دينار فى السنة على ما ذكر المقرئى ، ولا ريب أن الحكومة الفاطمية ما كانت تنفق مثل هذا المبلغ الضخم إلا إذا كانت ترجو من ورائه كسباً أدبياً ومادياً كبيراً من حيث استمالة قلوب الناس بمظاهر الإنعام والعطف .

وكانت الكسوات تفرق فى المناسبات المختلفة مثل : غرة رمضان وأول العام والأعياد الدينية وغير ذلك ، على أقارب الخليفة والوزراء وكبار رجال القصر وولاة مصر والقاهرة وصغار الموظفين فى القصور وغيرها .

وكان الخلفاء يكثر من الإنعام على رجال الدولة بالخلع مما يجعلنا نميل إلى اعتبار ذلك العمل ضرباً من الإنعام بالأوسمة والأوشحة التى يمنحها رؤساء الدول فى العصر الحديث .

وتحدثنا المصادر العربية عن المقادير التى يحار المرء فى تصديقها ، من الثياب وقطع النسيج والفرش والستور والسجاجيد ، مما خلفه الخلفاء والوزراء ووجوه الدولة واغنياء التجار ، الأمر الذى يجعلنا على أن نعتبره نوعاً من الاختزان أسوة بالجواهر والأحجار الكريمة .

ولا شك أن خزائن الأمراء والوزراء والأعيان المملوءة بأنواع الكسوات كانت رمزاً لمركزهم الاجتماعى ودليلاً على ثرائهم ، كما كانوا يورثون هذه الخزائن لأهلهم وأعقابهم . ولا ريب أن ضيق أبواب استثمار الأموال فى الميدان الاقتصادى حول جانباً منها إلى هذه الناحية . وكان الخلفاء إذا سخطوا على وزير أو كبير صادروا خزائن الكسوة فى داره ومملوها إلى قصورهم أو ربما تصرفوا فيها بالبيع وحصلوا على أثمانها .

وكان الطلب شديداً على مختلف أنواع النسيج ، ففضلاً عن استخدامهم لعمل الملابس ، اتخذوا من إنتاج المناسج مادة لصنع أشياء لا حصر لها ، مثل الخيم والمضارب والحصىون والشراعات والمشارع . وكانوا يصنعون من القماش المساند والمخاد والمسود والمراتب والبسط والمقاطع والستور والعصائب النسائيات والفرط والخرايط للسيوف من الديباج . ومن القماش اتخذوا أغطية الصوانى وقارورات الشرب ، وما إلى ذلك من الأدوات التى اقتضتها حياة الترف وساعد عليها توافر المال فى أيدي الخلفاء وكبار القوم وأثرياء التجار وأمراء الإقطاع .

وكانت مصر أهم مراكز صناعة المنسوجات الثيلية فى الدولة العربية وطبقت شهرتها الأفاق ، وهذا راجع إلى انتشار زراعة الكتان فى جهات كثيرة فى مصر ، وخاصة فى الدلتا والقيوم ، وقد اشتهرت بعض المراكز بأنواع معينة من النسيج فعرفت ويبق بعمل النسيج الموشى بالحرير والذهب ، وما لبث أن أصبح هذا اسماً يطلق على نوع كان يصنع فيها وفى غيرها من المدن كاسيوط . وذكر المقرئى فى « الخطط » أنهم كانوا يصنعون فى ويبق عمامات الشرب المذهبة وطول العمامة مائة ذراع ، وفيها رقعات منسوجة بالذهب فيبلغ ثمن العمامة خمسمائة دينار عدا الحرير والغزل . وقد اتخذت هذه العمامات لأول مرة فى أيام العزيز بالله سنة ٣٦٥ هـ وكانت كسوة الكعبة تعمل فى شطاء ، وكان يحاك فى

تليس ثياب الشروب ، وكان يصنع فيها للخليفة ثوب يقال له البدنة لا يدخل فيه من الغزل سدى ولحمة ، سوى أوقيتين وينسج باقيه بالذهب ، بضاعة محكمة لم تكن تحتاج إلى تفصيل أو خياطة ، وكان ثمنه يبلغ الألف دينار .

ووصف ياقوت القيس بأنها قرية في مديرية الشرقية نسب إليها القماش ويحتوى على الحرير ، ويبدو أن شهرة الإسكندرية بالنسج كانت عظيمة حتى أن الصناع في أيام ابن الحاج كانوا يقلدون إنتاجها ويبيعونه على أنه مصنوع (المدخل ، ج ٤ ، ص ٦٥) .

واشتغلت المناسج المصرية في خلافة العزيز بالله ، بصنع نوعين جديدين من النسيج هما العتابن والسقلاطون ، وينسب الأول إلى بغداد والثاني إلى بلاد الروم ، ويمكن تعليل ذلك بحسن العلاقة بين العزيز وعضد الدولة ، والصلح مع الروم في عام ٣٧٧ هـ .

أما الأقمشة السميكة فكانت في مصر الوسطى بسبب اعتماد هذه المنطقة على الكتان الذى يزرع في الفيوم ، ولم يكن من النوع الجيد . وكانت أهم المراكز المشغلة بهذا الإنتاج في المنطقة المشار إليها أهناس والبهنسا والأشمونين ، وكان أهل البهنسا يصنعون الستور التى تنسب إليها ، وينسجون المقاطيع والمضارب الكبار والثياب المحبرة . وكانوا يعملون من الستور ما يبلغ طول الواحدة منها ثلاثين ذراعاً ، ووصلت قيمة الزوج إلى مائتى مثقال ذهب .

أما صناعة النسيج من القطن فكان مركزها بلاد المشرق ، بل كان القصب الذى يصنع بمدينة كازرون يعمل من القطن في كثير من الأحيان ، وقد حمل القطن من الهند إلى الشمال مباشرة قبل أن ينقل غرباً أو شرقاً بزمان

طويل^(٤) ومن شمال فارس نقلت زراعة القطن إلى العراق ، كما انتشرت في القرن الرابع الهجرى في شمال أفريقيا والأندلس .

وكانت صناعة الحرير منتشرة في مختلف أرجاء الدولة العربية ويحدثنا صاحب « مروج الذهب » أنه منذ أن غزا سابور ملك فارس بلاد الجزيرة وآمد وغيرها من بلاد الروم ، ونقل من أهلها خلقاً كثيراً أسكنهم مدناً في فارس ، صار الديباج يعمل بتستر والخز بالسوس^(٥) وكان استيراد الديباج واليزبون والثياب والأكسية الرومية لا يزال مستمراً في القرن الرابع الهجرى ، وكان ذلك أهم ما يمر بمدينة اطرايزنده^(٦) .

وكانت الكوفة تنتج الحرير ونوعاً من المناديل الحريرية للرأس ظلت تعرف باسم الكوفية . وفي الأندلس ازدهرت تربية دودة القز ، وخاصة في المنطقة الواقعة بين غرناطة وساحل البحر المتوسط ، ومن هنا نشطت الصناعة الحريرية وكان جانب من الإنتاج يصدر إلى الخارج .

ولم تكن مصر من البلاد التي تعنى بتربية دودة القز لأجل ما تخرجه من الحرير ، ومن ثم كان استعماله خالصاً محدوداً ، كما كان يمزج بالمواد اللينة الأخرى مثل الكتان .

ويرى فريق من الباحثين أن دور النسيج المصرية لم تخرج أنسجة من الحرير الخالص قبل عصر المماليك ، ولكننا نرجح وجود هذه الصناعة من الحرير الخالص وأكبر مركز لها مدينة الإسكندرية^(٧) وتتوافر الأدلة على صحة رأينا ، فقد خلفت ست الملك أخت الخليفة المعز لدين الله مثلاً ثلاثين ألف قطعة من شقق الحرير الأحمر ، ولما قتل برجوان وجد له ألف قميص حرير إسكندري ، وكانوا يعملون الحرير الديباج بالقاهرة ، وأرسل صلاح الدين الأيوبي إلى

نور الدين أربعة وعشرين ثوباً من الحرير ، ومثلها من الوشى حريرية ، ومن المرجح أن هذه جميعاً كانت من إنتاج المناسج المصرية . وإذا كانت مصر لم تنتج مادة الحرير بالمقادير الكافية ، فقد كان المشتغلون بهذه الصناعة يحصلون على حاجتهم من المادة الأولية من بلاد أخرى في المشرق والمغرب .

وامتازت مصر الوسطى والعليا بصناعة المنسوجات الصوفية من قبيل الملابس والشيلان والأبسطة ، ولعل هذا راجع إلى أن الصوف كان من منتجات الصعيد لكثرة تربية الأغنام على أيدي القبائل العربية التي استوطنت بعض المناطق هناك . وقد اشتهرت الفيوم بصناعة الخيش وأخميم بالفرش المقطوع وكان للمصريين مهارة فائقة في صناعة الأصواف حتى قلد أهل أسبوط النسيج الذي اقتصت به أرمينية ، وصنعوا نوعاً من العمام لا نظير له في العالم وعمت شهرتها الأفاق . وكانت مصر تصدر مقادير كبيرة منها إلى الأقطار الأخرى ، وأطلق أهل فارس على هذا النسيج اسم « المصرى » أما طحا فاشتغلت بعمل الثياب الرفيعة من الصوف . وذكر أبو صالح الأرمني مركزاً لعمل المنسوجات من شعر الماعز وامتدح هذا النوع فقال : إنه لا مثيل له في العالم .

ويتصل بصناعة المنسوجات مواد الصباغة ، وبالنسبة إلى اللون الأزرق كانوا يستخدمون النيلة وكانت موجودة في مصر بإقليم الصعيد وخاصة بالواحات . ويشير ابن حوقل إلى « كابل » فيقول : إنه كان يباع فيها سنوياً ما قيمته مليوناً دينار . وبالنسبة إلى اللون الأصفر اعتمدوا عادة على الزعفران وأهم مناطقه اليمن ، وكذلك كان من النباتات التي تزرع بالأندلس .

(٢) صناعة الزيت والصابون والشمع

كان الزيتون ولا يزال من النباتات المهمة في إقليم البحر المتوسط ،

واشتهرت بزراعته الشام وشمال أفريقية وخاصة تونس ، كما كان يزرع في الأندلس على نطاق واسع . وقامت عليه صناعة زيت كبيرة ورائجة بسبب وفرة المحصول من هذا النبات ولما كان الإنتاج من الزيت في هذه البلاد بوجه خاص يفوق احتياجات الطلب المحلي فقد كانوا يصدرون كميات كبيرة منه إلى البلاد الأخرى فيحدثنا ابن جبير مثلاً أن نابلس وهي من أكثر بلاد الشام زيتوناً كان يحمل منها الزيت إلى مصر ودمشق . وكذلك كانت مصر تستورد بعض حاجتها من صيدا .

وثمة نباتات أخرى كان يستخرج منها أنواع من الزيت – فهناك السيرج من السمسم ولكن إنتاجه كان قليلاً وثمرته مرتفعاً بسبب صغر المساحات التي تزرع بهذا النبات . وفي مصر مثلاً كانوا يصنعون زيتاً من الفجل ، كما في المعصرة حيث كان له فيها معصرة كبيرة على ما ذكر ليو الأفريقي ، وأشار إلى هذا النوع أيضاً ابن حوقل في كتابه « المسالك والممالك » وكانوا يستعملون أيضاً زيتاً من الخس ، ويلاحظ أن هذا النوع ظل شائعاً في مصر حتى القرن التاسع عشر الميلادي .

ويلاحظ أن أكثر الأنواع شيوعاً كان زيت الزيتون ، فكان الناس يفضلونه في طهي طعامهم لمزايا تتصل بالنكهة والطعم ، وفي الوقت نفسه وبسبب التوسع في الإنتاج نتيجة وفرة محصول الزيتون ، كان ثمن هذا الزيت رخيصاً بالقياس إلى أنواع أخرى كالسيرج مثلاً ومن ثم كان في متناول الغالبية الساحقة من الناس .

وثمة عوامل كثيرة تفسر نشاط صناعة الزيت ، في مقدمتها أنه كان غذاء للطبقات الفقيرة من الفلاحين والعمال ، كما كانوا يستخدمونه أيضاً في القناديل والمصابيح لأغراض الإضاءة . وفضلاً عن هذا كان هو المادة الأساسية التي

قامت عليها صناعة الصابون والشمع . ولقد كان الصابون من المواد التي تلقى رواجاً كبيراً في صفوف مختلف فئات المجتمع ، وهذا راجع إلى أحد تعاليم الإسلام بحيث وصفت النظافة بأنها من الإيثار . ومن هنا كان المسلمون في تلك العصور يعتبرون من أشد شعوب العالم إهتماماً بالاستحمام ، فكان الحمام جزءاً أساسياً من اليب . وأكثر من هذا ، ولأسباب اقتصادية وأخرى ترفية ، انتشرت الحمامات في المدن الإسلامية يتوجه إليها الناس مقابل رسم أو أجر معلوم ، فنعلم مثلاً أن الفسطاط كان بها ١١٧٠ حمام وأن بغداد في النصف الأول من القرن الرابع الهجري كانت تضم نحواً من عشرة آلاف حمام وما يلفت النظر أن الرحالة كانوا ينوّهون دائماً بها في البلاد التي يزورونها من حمامات مما يشهد بأنها كانت من المعالم الرئيسية في الحياة الاجتماعية في الدولة العربية في العصور الوسطى .

وإذ نحن بصدد الحديث عن الإضاءة باستخدام الزيت والشمع ينبغي أن نشير إلى حياة الترف واللهو التي كانت تسود العديد من الحواضر والمدن الكبرى ، مثل البصرة وبغداد ودمشق والفسطاط والقاهرة والإسكندرية .

وعرفت الحياة ألواناً من الحفلات الليلية التي كانت تشترك فيها مختلف الطوائف ، فضلاً عن عادة السهر في داخل البيوت وخارجها . وكان الناس يحتفلون بالكثير من المناسبات الاجتماعية كمولد الأطفال والزفاف والختان ، فيحدثنا ابن جبير عن الاحتفال بختم أحد أبناء المكين ذوى اليسار للقرآن ، وهو غلام لم يبلغ سنة الخمس عشرة سنة ، « فاحتفل أبوه لهذه الليلة احتفالاً بديعاً ، وذلك أنه أمد له ثوباً مصنوعة من الشمع مغطى ، قد انتظمت أنواع الفواكه الرطبة واليابسة ، وأعد لها شمعاً كثيراً ووضع في وسط الحرم . . .

وربطت في أعلاه عيدان نزلت منها قناديل وأسرجت في أعلاه مصابيح ومشاعل . . . » .

وهناك أيضاً المناسبات الدينية ، والاحتفالات التي كانت تقام في الليل كليلة النصف من شعبان وليلة رؤيا هلال رمضان ، وإحياء ليالي رمضان في البيوت والجوامع . ويصف لنا ابن جبير الاحتفال في مكة بليلة النصف من شعبان ، ومما قاله : « وبسطت الحصر وأوقدت الشموع وأشعلت المشاعل وأسرجت المصابيح . . . » ويتحدث المقرئ عن الاستعدادات في القاهرة للاحتفال بليلة الوقود ، ونقل من وصف المسبحى في حوادث رجب من سنة

٣٨٠ « أن الناس خرجوا إلى جامع القاهرة » وزيد فيه في الوقيد على حافات الجوامع وحول صحنه التناشير والقناديل والشمع ، وكان يطلق في أربع ليالي الوقود برسم الجوامع الستة جملة كبيرة من الزيت الطيب . وهنا ننوه بالأعداد الضخمة من الجوامع والمساجد والمشاهد . إذاً لنا كل هذا في الاعتبار أمكن أن نقدر ما كان يجري إنتاجه من الزيتون والشمع .

وكانت صناعة الشمع يكثر ما تكون في الموانئ الواقعة على ساحل البحر المتوسط ، ولعل هذا راجع إلى ما لوطوية الجو من أثر في تماسك المواد التي يصنع منها الشمع .

وكان للعرب مهارة كبيرة في عمل الشموع على اختلاف أنواعها ، ما بين صغير يحمله الطفل وكبير تزن الشمعة منه بضعة أرطال ، وقد ذكر المقرئ مثلاً ، أنه إذا مضى النصف من جمادى الآخرة أمر الخليفة الفاطمى أن يسبك في خزائن دار افتكين ستون شمعة وزن كل شمعة منها سدس قنطار مصرى استعداداً للاحتفال بليلة الوقود .

(٣) صناعة السكر والعسل والأشربة

قامت صناعة السكر في البلاد أو المناطق التي اشتغلت بزراعة القصب سواء كان من نباتاتها الأصلية أو نقلت إليها زراعته في وقت أو آخر ، وثمة مناطق اشتهرت بهذه الصناعة ، ففي العراق كانت البصرة وما حولها أهم مراكز عمل السكر . ونقل أهل الأندلس القصب إلى بلادهم وصنعوا منه السكر أيضاً . وتوسع أهل مصر في زراعة القصب في العصر الفاطمي ، وقد ذكر الإدريسي في أواخر ذلك العصر أن زراعة القصب كانت منتشرة على جانبي النيل من الصعيد حتى مصب النهر .

وكان التوسع في زراعة القصب ، ومن ثم في عمل السكر ، مرتبطاً بالحياة الاجتماعية السائدة ، فلما بدأت البلاد الإسلامية تأخذ بأسباب الترف اشتد الإقبال على مختلف أصناف الحلوى التي صارت تشكل جزءاً أساسياً من الطعام . كانت المآدب التي يقيمها الكبراء لا تخلو من ألوان من الحلوى ومن الفواكه المسكرة . وكانت الأشربة السكرية والحلوى من الأشياء التي لا غنى عنها في حفلات الزفاف مثلاً ، وتوزع على المدعوين ، ويهتم أهل الحفل بهذا الأمر اهتماماً كبيراً لأنه يعكس ثراءهم أو رخاءهم المادي . وكانت الحلويات موضع الرواج أيضاً في عدد من المناسبات الدينية كالأعياد ، وهذه العادة لا تزال موجودة حتى اليوم .

وجاء في « الأحكام السلطانية » ، لمناسبة مواكب الحج عند الخلفاء العباسيين ، أنه كان يجتمع في بغداد أعداد غفيرة من الحجاج وخاصة من العراق وفارس وخراسان ، وقد أعدوا عدتهم من الإبل « والطعام الذي كان يتكون من الأقراص المعجونة باللبن والسكر والكعك » .

ويبدو أن اعتبارات مذهبية وسياسية معينة لعبت دوراً له شأنه في النشاط الذى دب في صناعة السكر ، ولعل هذه الظواهر أكثر انطباقاً على مصر في عصر الفاطميين بسبب ما أدخلوه من تقاليد استقرت بمضى الزمن ، بل وراحت تشق طريقها إلى بلاد أخرى إذ لقيت قبولاً من الناس ، فقد جرت عادة الفاطميين على عمل الأسمطة في شهر رمضان وفي الأعياد والمواسم المختلفة ، يدعى إليها أعداد كبيرة من الناس تقدم لها أنواع الحلوى ، وذكر الرحالة ناصر خسرو أنه حضر وليمة إفطار بالقاهرة في رمضان وقدر ما استهلك فيها من السكر نحو ٧٦,٣٠٠ كيلو جرام . أى حوالى ٢٠٤١ قنطاراً .

وانشأ الخليفة العزيز بالله دار الفطرة ، وكانت وظيفتها تفرقة ما يشتري لها من السكر والحلوى وغيرها في الأعياد والمواسم على جميع الناس من الخاصة والعامة ، وذكر المقرئى أنه إذا كان اليوم الثانى عشر من ربيع الأول ، بدأت الاستعدادات للاحتفال بالمولد النبوى ، ففي الاحتفال بهذا العيد في سنة ١٥٦ هـ عملت أربعون صينية خشكنا من حلوى وكعك ، وأطلق برسم المشاهد سكر وعسل ولوز ودقيق ، وصدر الأمر بعمل ٥٠٠ رطل حلوى لتفرق على المتصدين والقراء والفقراء .

وكان القصب يحمل أولاً إلى المعاصر ، حيث بها أحجار خاصة لعصره ، أما عمل السكر نفسه فكانت له مصانع خاصة عرفت باسم المسابك أو المطابخ .

وكانت صناعة الحلوى واسعة الانتشار ولكن هناك أنواعاً معينة أختصت بها بعض البلاد ، ففي نابلس بالشام كانوا يصنعون حلواء الخروب وتجلب إلى دمشق وغيرها ، وتحدث ابن جبير عن بعلبك فقال يصنع بها الدبس من

العنب ، وتصنع منه الحلواء ويجعل فيها الفستق واللوز وكانت اليمس يعمل بها معقدات الفاكهة من أترج وجزر وقرع وخوخ ونحوها .

وكان العسل يصنع على نطاق واسع ، فيبدأ الطباخون في عمله بعد عصر قصب السكر ، وكانوا يصنعون العسل من التمر ، واشتهرت البصرة بنوع منه كانوا يطلقون عليه اسم السيلان ، وكانت تربية النحل واستخراج العسل من الأعمال الرائجة في أكثر البلاد وخاصة حيث تجود زراعة الأزهار . . ففي مصر مثلاً كانت أكبر مراكز صناعة عسل النحل الفيوم وضواحي الفسطاط وقلوب وذلك نظراً لوفرة البساتين فيها .

المعروف أن الإسلام يحرم تناول الخمر ، وجاء التحريم قاطعاً بنزول هذه الآية القرآنية الكريمة « إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه » ويرغم هذا كانت عادة تعاطى الخمر منتشر في مختلف أنحاء الدولة العربية ، بفضل التقاليد المتخلقة عن الفرس والروم في البلاد التي كانت من قبل خاضعة لهم ، مثل العراق والشام ومصر . وكان لانتشار زراعة الكروم في أقاليم مثل شمال أفريقيا والأندلس أثر لا ينكر في قيام صناعة النبيذ ، وفي إقبال الناس على هذا الشرب . ولما أخذت الدولة بأسباب الحياة المترفة مما تجلب في أثر من ناحية ، فيبدو أن هذا اللون من الحياة ساعد إلى حد كبير على اتساع نطاق عادة تعاطى الخمر .

ولقد أمدنا المؤرخون وكثير من الكتاب الآخرين بطائفة من الأخبار عن شيوع هذه العادة وعن روح اللهو والميل إلى المجون .

وكان من الخلفاء أنفسهم من هوى الشراب بل وانغمس فيه ، فكان يزيد ابن معاوية يعرف باسم يزيد الخمر ، بل وصل به الحال إلى تدريب قرد عنده

على أن يشاركه سكره ، على ما ذكر صاحب كتاب « الأغاني » ومن كانوا يتعاطون الخمر ولو في اعتدال نسبي الوليد الأول وهشام ويزيد الثاني . أما الوليد الثاني فكان مستهتراً فقليل أنه كان يسيح في بركة من النبيذ ويظل يجرع منها بحيث كان في الإمكان أن يلحظ انخفاض سطح هذا الشراب في البركة .

وذكروا أن الخليفة القاهر حرم الغناء والخمر ، ومع ذلك كان يشرب المطبوخ « ولا يكاد يصحو من السكر » وكان الخليفة المستكفي قد ألقع عن شرب النبيذ ، فلما تولى الخلافة عاد إلى شربه . وكان الكبراء من رجال الدولة ومن التجار وأمثالهم من ذوى الثراء ، يعقدون مجلس الشراب ويتفنون في تحقيق أكبر الاستمتاع منها ، وكان في بيوت الكبراء إلى جانب صاحب المطبخ رجل يسمى الشرابي شأنه العناية بالشراب وآلاته ، بالفاكهة والروائح . وحتى أصحاب المناصب الشرعية كان الكثيرون منهم يقبلون على الشراب ، فينقل آدم منز عن « يتيمة الدهر » للشعالبي ، أنه كان جماعة من الكبراء ينادمون الوزير المهلبى ، ويجتمعون عنده في الأسبوع لبتين على أطراح الحشمة والتبسط في القصف والخلاعة ، فإذا تكامل الأنس وطاب المجلس وضع في يد كل منهم كأس ذهب وزنه ألف مثقال ، مملوء شراباً قطراً بلياً أو عكبرياً فيغمس لحيته فيه ، حتى تتشرب أكثره ، ويوش منه بعضهم على بعض .

ويبدو أن الأمر خرج عن الحد المعقول في مصر ، وأسرف الناس في احتساء الراح في الأعياد والحفلات وغيرها وأوغلوا في المجون والفجور فثارت نزعة الحاكم بأمر الله الإصلاحية ، ونهى عن بيع الفققاق وقطع الكزوم ومنع بيع الزبيب ، وأراق خمسة آلاف جرة من عسل في البحر خوفاً من أن تعمل نبيذاً ، على ما روى صاحب « النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة » . فلما آلت

الخلافة إلى الظاهر أذن لأهالى مصر فيها كان يعمل فى ليلة الغطاس وكان الظاهر يعمل إلى اللهو والطرب وشرب الخمر ، وحذا حذوه الأمر بأحكام الله . وحتى الأديرة التى كان يغشاها بعض الخلفاء الفاطميين للهو والشرب ويرتادها غيرهم من أفراد الشعب ، فكانوا يعاقرون الخمر فى دير مارى حنا ^(٨) .

ولم يقف الأمر عند حد الرجال ، بل كانت عادة تعاطى الخمر منتشرة فى صفوف فئات من النساء . فيحكى عن نساء مراكش وهى بلاد كثيرة الأعناب أنهن كن مولعات بالشرب ^(٩) .

وكانت الخمر تصنع من مواد مختلفة ، فهناك أولاً نبيذ الكرم وكان أنقاها وأغلاها ثمناً ، ولهذا يبدو أن تعاطيه كان مقصوراً على أهل الثراء ، وخاصة فى البلاد التى لم تشتهر بزراعة الكروم . وفى العراق وبلاد العرب واليمن مثلاً كانوا يصنعون خمرًا من التمر ، ولم يكن مرتفع الثمن ولهذا كان فى متناول الطبقات الفقيرة ، وكان الزبيب شائعاً فى الشام ولبنان ، ولا يزال الحال على هذا النحو إلى الآن . وكان الناس فى مصر يشربون المزرو النبيلة اللذين كان يصنعان من القمح أو الشعير ، وقد ظلت النبيلة من المسكرات التى تعمل فى إقليم صعيد مصر ، فقد تكلم عنها الرحالة الهولندى نوردن ، ولعلها النوع المعروف باسم « البوظة » ^(١٠) .

وكانوا يتخذون أيضاً المسكر من العسل ، وهذا يفسر ما عمله الحاكم بأمر الله حين أمر بإلقاء خمسة آلاف جرة من العسل فى البحر كما سبق لنا ذكره ^(١١) .

(٤) صناعة بناء السفن

كان من الطبيعى وقد فتح العرب الشام ومصر أن يعملوا على حمايتها من

غارات الروم التي كانت تشن من جزيرة قبرص ، وهنا طلب معاوية بن أبي سفيان حاكم الشام السماح له في غزو هذه الجزيرة ، فتردد الخليفة عمر ابن الخطاب في إجابة مطلب معاوية . فلما آلت الخلافة إلى عثمان بن عفان جدد معاوية المحاولة ، ونجح هذه المرة ، إذ أذن له عثمان بالغزو شريطة ألا يكره أحداً على ركوب البحر ، وأن يعتمد على المتطوعين فحسب ، وحارب إلى جانب المتطوعين المسلمون البحارة والمقاتلة من أهل الشام ومصر ، إذ كان اعتماد السلطات العربية الإسلامية في تلك الفترة المبكرة من نشاط أساطيلها على أقباط مصر وسكان الشام القدامى الذين مهروا في ركوب البحار^(١٢) .

إلا أن العرب المسلمين ما لبثوا أن اهتموا ببناء السفن ، وكانوا يطلقون اسم « دار الصناعة » على الأماكن التي تبنى بها السفن ، وأنشأوا أول دار صناعة في جزيرة الروضة بمصر ، وهي التي زودت معاوية بالسفن التي كونت نواة الأسطول العربي ، الذي استخدمه في فتح جزيرة قبرص^(١٣) « وفي سنة ٤٩ هـ أنشأ معاوية داراً أخرى بالشام واتخذ من ميناء عكا مقراً لها ، وكانت تحصل على حاجتها من الأخشاب من غابات لبنان » .

وفي عهد الإخشيد نقلت دار الصناعة المصرية المشار إليها إلى الفسطاط وكان ذلك في أول القرن الرابع الهجري . ثم أنشأ الفاطميون داراً في أطقس ، القريبة من القاهرة ، ويتسبب إنشاؤها إلى المعز لدين الله في قول وإلى العزيز بالله في قول آخر ، وأشرف عيسى بن بسطوروس على إنشاء الأسطول وتابع الخلفاء من بعد ذلك العناية بالأسطول . وكان أهم مراكز إنشاء السفن مصر والإسكندرية ودمياط ، وحتى في أواخر الدولة الفاطمية حين ضاعت الشام كان الأسطول مكوناً من نحو ثمانين شونة وعشر مسطحات وعشر حمالات .

وفي عهد عبد الملك بن مروان انشئت دار صناعة كبرى في تونس واهتم حكام الأندلس المسلمون ببناء السفن ، وبلغ عدد سفن أسطولهم على عهد عبد الرحمن الناصر في أواسط القرن الرابع ٢٠٠ سفينة وكان أسطول أفريقية نحو ذلك وأشهر موانئ الأندلس بجاية المرية .

ولم يقف الأمر عند حد السفن الحربية وكانت الدولة هي التي تتولى إنشاؤها ، وإنما اهتمت الحكومات العربية ببناء السفن للأغراض المدنية ، ففي مصر كانت تستخدم السفن في النيل وفروعه لنقل الغلات والمنتجات .

وفي العراق أيضاً كانوا يهتمون ببناء السفن لأغراض الملاحة النهرية عن طريق الفرات ودجلة ، فكانت تنقل مثلاً الأخشاب من جبال أرمينية ، وزيت الزيتون من الشام . وكان ببغداد أعداد كبيرة من القوارب الخاصة ، فقل إنه كان لكل واحد من أهل اليسار في الحضارة العباسية وأية في اصطبله وطبار في النهر ، وكان الكبراء وأصحاب الجاه يتقلون في الغالب على الماء ^(١٤) وفي أوائل القرن الرابع مثلاً ، أحصى عدد السفن التي تنقل الناس والتجارة في بغداد فكان ثلاثين ألفاً ^(١٥)

وفي الوقت نفسه ينبغي ألا ننفل عاملاً مهماً ، كان له أثره بالنسبة إلى نشاط صناعة السفن ، ونقصد به التوسع الذي شهدته العلاقات التجارية بين بلاد الدولة المصرية الإسلامية والعالم الخارجي في أفريقيا ، وجنوب آسيا وشرقها وفي أوروبا ^(١٦) هذا التوسع المطرد كان يستلزم توسعاً مائلاً في إنشاء السفن الكبيرة القادرة على اختراق البحار والمحيطات ، ومواجهة العواصف والأنواء ، وبسبب هذه التجارة الخارجية نشطت هذه الصناعة في العديد من الموانئ الإسلامية مثل سيراك وعدن وعيذاب والإسكندرية ودمياط وغير هذه من الموانئ في الشام وأفريقية والأندلس .

(5) صناعة الورق والتجليد

ظلت مصر بعد الفتح العربى محتفظة بشهرتها القديمة فى عمل البردى فى مراكز مختلفة ، منها بورة وأفراجون والفيوم ، كما كانت له مصانع فى مدينة الفسطاط ، وظل الصنّاع حتى بداية القرن الثانى الهجرى (الثامن الميلادى) من الأقباط بدليل عبارة « الأب والأبن والروح القدس » التى نلقاها على أوراق البردى التى ترجع إلى هذا العصر . وتمتع البردى المصرى بشهرة واسعة فى العالم حيث كان الناس يعتمدون على مصر بشأن هذه المادة ، ويظهر أن صنّاعته انتقلت منها إلى صقلية ، وحدثنا عنها ابن حوقل فى القرن الرابع .

ثم أخذت هذه الصناعة المصرية تسير فى طريق الانحلال بسبب المنافسة من جاتب الكواغيد السمرقندية ، التى نقلت صنّاعتها من الصين ، ونال هذا النوع على أيدي المسلمين التغيير الهام الذى يعتبر حادثاً فى تاريخ العالم ، فإن المسلمين نقوه مما كان يستعمل فى صنّاعته من ورق التوت ومن الغاب الهندى⁽¹⁾ وفى القرن الثالث اقتضرت الكواغيد على بلاد ما وراء النهر ، ثم أخذت تنتقل إلى أقاليم أخرى ، فتجد فى القرن الرابع مصانع للورق فى دمشق وطبرية بفلسطين ، ويطرابلس الشام ، ومع ذلك ظلت سمرقند أكبر مراكز هذه الصنّاعة .

ومن أكبر العوامل التى أسهمت فى نشاط صناعة الورق والنهضة العلمية والأدبية التى شهدتها العالم الإسلامى واهتمام الخلفاء والأمراء والوزراء بجمع الكتب من كل مكان ، بل وكانوا يحرصون على اقتناء نسخ متعددة من المؤلف الواحد ، ولا شك أن هذه الثروة الضخمة التى كانت تضمها خزائن القصور والمكتبات فى بغداد ، وعلى رأسها بيت الحكمة ، قد راحت ضحية الجريمة

التي أرتكبتها التتار ضد الحضارة العربية بوجه خاص والحضارة الإنسانية بصفة عامة .

وفي سبيل المنافسة وتمشياً مع النهضة في العلوم والآداب حرصت قرطبة في العهد العربي على اقتناء الكتب النفيسة ، وكذلك فعلت القاهرة الفاطمية إلا أن ازدهار الحركة العلمية في عهدهم كان مرتبطاً بسياستهم في نشر الدعاية الشيعية ، ولهذا افتتح الحاكم بأمر الله مثلاً دار الحكمة ، وحملت إليها الكتب من خزائن القصر ، ودخل الناس إلى هذه الدار ، وأبيع لهم قراءة الكتب ونسخ ما أرادوا منها ، وجعل فيها ما يحتاجون إليه من الحبر والأقلام والورق والمحابر ، على ما نعرف من « الخطط » للمقريزي . ولقد أشار الكتاب إلى صناعة الورق في مصر ، فقال أبو صالح الأرمني أن بمصر صناعة الورق الأبيض ، كما ذكر ابن سعيد الوراقات ، وقال إن الفسطاط اختصت بالمطابخ التي كان يصنع فيها الورق المنصوري .

وراج عمل الوراقين تبعاً للنشاط العلمي ، والتشجيع من جانب الخلفاء والوزراء والأعيان وكان الوراقون في العادة يشتغلون بعمل الورق وتجارته والنسخ والتجليد وبيع الأقلام والحبر - وكانت لهم أماكنهم في الأسواق على غرار سواهم من أصحاب الحرف وأرباب المتاجر ، كما كانت محالهم أشبه بالمتنديات يتلاقى فيها المثقفون ، وهو ما يستفاد مما ذكره ابن خلكان عن ابن صورة^(١) - الذي كان سمساراً في الكتب ويجلس في دهليز داره لذلك ويجتمع عنده في يومى الأحد والأربعاء أعيان الرؤساء والفضلاء ويعرض عليهم الكتب ، ولا يزالون مجتمعين عنده إلى انقضاء وقت السوق .

وصحب انتشار صناعة الورق تقدم فن التجليد الذي أبدى فيه الصناع

قدراً وافراً من المهارة والدقة الفنية ، إذ به تصان المصاحف وكتب الأحاديث والعلوم الشرعية . وكانت عملية التجليد تشمل الجلد والبطانة والحزير واستعملوا جلود العجول ، واستخدموا الحزير والديباج والأطلس في تجليد المصاحف بوجه خاص .

ويرتبط بصناعة الكتب مهنة الخطاط الذى يكتب كلام الله ، وكان له مركز ممتاز في العالم الإسلامى . ويعتبر من علامات الازدهار في البلد ، وإذا أرادوا بيان قيمة النسخة من هذه الناحية قالوا إنها بخط فلان من مشاهير الخطاطين ، كما بين البواب مثلاً .

ويلى الخطاط في الدرجة والأهمية المذهب الذى يزخرف الصحيفة وكانوا يوجهون عناية كبرى إلى الفاتحة « بحيث تختفى نصوصها وعباراتها في هالة من الذهب واللون ، فضلاً عن هذا كانوا يزينون بعض المخطوطات بالصور والرسومات الدقيقة ... » .

العمارة

كتب « فيليب حتى » في مؤلفه « تاريخ العرب » (مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٣٣٢ ، يقول « نستطيع أن نقرر أن الفن العربى الإسلامى كان أكثر ما يكون رقياً في العمارة . . وعلى ذلك نجد في تطور المساجد سجلاً تاريخياً عن تطور الحضارة الإسلامية .

كما أن المسجد الذى أقامه النبى ﷺ بالمدينة مثلاً للبساطة التى تميزت بها حياة المسلمين آنذاك ، فقد كان عبارة عن ساحة مكشوفة تحوطها جدران اللبن ، وسقفه مكون من جذوع نخل يستند إليها الجريد والطمى ، ورغم

هذه البساطة أصبح مسجد المدينة نموذجاً يحتذى بعد عصر النبي ، ولكن أدخلت على التصميم إضافات وتعديلات بفضل ما اكتسب العرب من مهارة فنية نتيجة اتصالحهم بشعوب البلاد التي فتحوها في آسيا وأفريقية ، والتي كانت من قبل خاضعة للفرس والروم ومتأثرة بحضارتهم وبفنونهم في البناء والعمارة .

كان النبي يتخذ من جذع نخلة مثبت في الأرض منبراً يرتقيه حين يخاطب الناس ، ولكن ما لبث أن حلت محله منصة صغيرة من الخشب ، لها ثلاث درجات . وأدخل معاوية شيئاً جديداً هو « المقصورة » التي اعتبرها القوم في عصره بدعة : ويبدو أن الأمويين وقد تأثروا بعمارة الكنائس المسيحية في الشام ، أدخلوا المحراب . وكان ذلك في مسجد المدينة لأول مرة ، ثم سرعان ما أصبح سمة عامة تتميز بها المساجد في كافة أرجاء العالم الإسلامي وتطور بناء المساجد حين أدخل الأمويون المآذن ، ويبدو أن الفضل في هذا يرجع إلى الوليد ابن عبد الملك الذي أقام الكثير منها في الشام والحجاز ، كما انتشرت المئذنة في العراق ومصر وغيرها .

ومن اعظم المنشآت الدينية في العصر الأموي الجامع الكبير الذي أقامه الوليد بدمشق ، وفيه ظهر لأول مرة المحراب الدائري ، كما ظهرت العقود التي تشبه حدوة الفرس ، وزخرفت الجدران بالرخام والفسيفساء . وذكر المقدس في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي ، أنه كان في المسجد فسيفساء من الذهب والأحجار الكريمة على صور الأشجار والمداخن ، تتخللها الكتابة الجميلة ، وتحدث عنه ابن جبير حديثاً مسهباً ومما كتب عنه قوله « ومحرا به من أعجب المحاريب الإسلامية حسناً وغرابة وصنعة » .

ومن أبرز ما خلفه عبد الرحمن الأول المسجد الجامع الذي بناه في قرطبة عام ١٨٦ هـ وأتمه ابنه هشام ، ثم توالى عليه الزيادات وعمليات التجميل

حتى صار من أجل مساجد الإسلام . وبلغ عدد بوائكه تسع عشرة من الشرق إلى الغرب وإحدى وثلاثين من الشمال إلى الجنوب ، وله واحد وعشرون باباً ، طليت بالنحاس الأصفر اللامع ، وثلاث وتسعون ومائتان وألف سارية ، وأجريت الفضة في حيطان محرابه المزين بالفسيفساء الخوصب في سواريه الذهب واللازورد وكان المنبر مصنوعاً من العاج ونفيس الخشب ، ويتكون من ستة وثلاثين ألف قطعة منفصلة سمّرت بمسامير الذهب والفضة ، وزين بعضها بالأحجار الكريمة .

وبنى الفاطميون في مصر عدداً من الجوامع والمساجد ، أشهرها الجامع الأزهر ، الذي استحدث فيه نوع من الأقواس المديبة على شكل حدوة الفرس وترتكز على قواعد مرتفعة . وكان جامع الحاكم أول جامع في القاهرة استخدمت فيه الحجارة ، وهو أقدم مثال لهذا الطراز في العالم الإسلامي أما الجامع الأحمر فيدعو إلى الاهتمام لأنه أول مثال للتنوع الجديد الذي يحتوي على المآذن الرفيعة الأسطوانية ، والواقع أن المهندسين بدأوا في القرن الخامس الهجري يتحررون بالتدريج من الشكل المربع التقليدي للمآذن .

ولم يقف الأمر بصناعة البناء عند حد الجوامع والمساجد ، ولكن هناك القصور وغيرها من دور السكنى . ولقد عمد خلفاء بني أمية إلى أن اتخذوا لأنفسهم مقابر لإقامتهم على أطراف بادية الشام ، وكانت في الأصل إما معازل رومانية أصلحت وأعدت للسكنى ، أو أقامها المهندسون الأمويون على الطراز البيزنطي أو الفارسي .

وكانت الدور تبني بالأجر وتغطي بالكلس ، وتحلى جدرانها وسقوفها بالفسيفساء المذهبة ، كما كانت تحيط بها الحدائق والبساتين . وكانت العمائر

تتألف من عدة طبقات وكانوا ينفقون الكثير على هذا اللون من حياة الترف ، ففيل إن جعفر البرمكى مثلاً ، أنفق على بناء داره ٢٠ مليون درهم . ومن الأمثلة على فخامة المباني وسعتها القصر الذى أقامه عيسى بن عبد الله ابن العباسى على أحد فروع دجله ففيل إن أبا جعفر زارعه عيسى فى أربعة آلاف رجل فوسعهم هذا القصر .

وبنى عبد الرحمن بقرطبة الكثير من القصور ، ومنها قصر الرصافة وكانت تحيط به البساتين التى نقل إليها غرائب النباتات والأشجار من مختلف البلاد . وكان قصر الدمشق يقوم على أعمدة من الرخام ، وقد نمقت ساحاته .

وكان للخلفاء الفاطميين قصورهم ومناظرهم ودورهم فأنشأوا منها الكثير مثل قصور الذهب والإقبال والظفر والشوك والزمرد وكلها قاعات ومناظر . أما عن دورهم فنذكر فى دارالضيافة ودار الوزارة ودار الضرب ومناظر اللؤلؤة والغزاة والمقس .

وأدخل الفاطميون فى مصر أسلوب إنشاء المشاهد فوق مقابر البارزين من أفراد البيت العلوى بمن دفنوا بالديار المصرية ، ومن أمثلة هذا النوع مدفن الجيوشى والمشهد الحسينى . ومن الجهات التى تقدمت عمارتها فى عهدهم القرافة ، فأنشأ الخلفاء وأهل بيته والوزراء والأعيان بها المساجد الكثيرة . وكان بالقرافة مباني تعرف بالجواسق . وكان يقال لها القصور . وقد وصف ابن سعيد القرافة وصفاً شيقاً فقال « بيت ليال كثيرة بقرافة الفسطاط وهى فى شرقها ، بها منازل الأعيان بالفسطاط والقاهرة ، وقبور عليها مباني مقنى بها وتسرب كثيرة علربها أوقات للقراء . . . ولا تكاد تخلو من طرب ولا سيما فى الليالى المقمرة ، وهى معظم مجتمعات أهل مصر وأشهر منتزهاتهم وفيها أقول :

إن القرافة قد حوت ضدين من
دنيا وأخرى فهي نعم المنزل
يغشى الخليلع بها السباع مواصلاً
ويطوف حول قبورها المتقبل

وكانت الحصر من السلع التي تلقى رواجاً ظاهراً في جميع أركان الدولة
بسبب تعدد استخداماتها ، فكانت الطبقات المحدودة الدخل والفقيرة تتخذها
لفرش أرضية الغرف ، وخاصة الغرف التي يجتمع فيها أفراد الأسرة
أويستقبلون فيها الضيوف والزوار . وفي بعض بيوت المتوسطين والأغنياء كانت
الحصر تقوم بدور الستائر ، وهنا كانوا يتفنون في تزيينها برسوم طريفة وفي ألوان
جذابة ؛ ولكن الأهم من هذا أن الحصر كانت تستخدم على أوسع نطاق في
الجوامع والمساجد ، وإن كانت البسط والسجاجيد تستخدم أيضاً .

وكانت الحصر تصنع من مادة الخلفاء ، وكانت عبادان تنتج أحسن الأنواع
منها ، وكانت حصرها موضع التقليد في فارس ومصر ، وعلى ما ذكر المقدسي
ومما يلفت النظر أن الحصرية كان بنقش المكان الذي يصنع فيه ، ولهذا أثره في
الرواج وفي السعر الذي يباع به ، ذلك أن بلاداً أو مدناً معينة كانت لها شهرة
واسعة في هذه الصناعة .

وكان القار من المواد التي استخدمت أحياناً ، فمثلاً كانت أكثر حمامات
بغداد مطلية بالقار الذي يجلب من عين بين الكوفة والبصرة ، ينبع به أبداً ،
ويصير في جوانبها كالصلصال ، ومنها يجرف ثم يأتون به إلى بغداد .

ومن الصناعات المرتبطة بصناعة البناء عمل الزجاج والخزف والبلور
الصخري ، وكانت الشام وخاصة في صور وصيدا من أعظم مراكز صناعة

الزجاج في ظل الحضارة العربية . وكذلك كانت مصر ، فقد تكلم ابن سعيّد مثلاً عن مسابكه في الفسطاط ، ومن المناطق التي اشتهرت به أيضاً القيوم والأشمونين والأسكندرية .

ويرجع نشاط هذه الصناعات الزجاجية والحرفية إلى نشاط العمارة ، فقد كانت المصابيح والقناديل الزجاجية من مستلزمات الجوامع والمساجد والمشاهد وغيرها من المنشآت الدينية ، فضلاً عن القصور . واقتضت حياة الترف وحالة الشراء الإكثار من السلع الزجاجية والحرفية والبلورية المختلفة الأشكال والأغراض ، فقد خلف الأمير جوهر عشر آلاف زيدية صيني وبلور وفضة ، وترجع شهرة الشام ومصر بوجه خاص إلى أن صناعة الزجاج ، كانت مما تفوق فيه الفينيقيون والمصريون القدماء .

ويقول « حتى » (مصلو سابق ، ج ٢ ، ص ٤٣٤) إن الزجاج السوري مطلي بالميناء أو مرقش بالألوان ، وكان مضرب الأشكال من حيث الرقعة والشفافية ، وانتقلت صناعته إلى أوروبا بعد الحرب الصليبية ، وكانت أصل الزجاج المصبوغ الذي استخدم في الكاتدرائيات الأوروبية .

وكانت دمشق مركزاً لصناعة الفسيفساء والقاشاني ، وكان الأخير يستخدم لتزيين المباني والجدران من الداخل أو الخارج ، وكانت الألوان الغالبة فيه اللون الأزرق النيلي أو الأزرق الياقوتي أو الأخضر . وقبلما كان يستعمل فيه اللون الأحمر أو الأصفر » (المصدر السابق ، ص ٤٣٥) ، وازدهرت صناعة الفسيفساء في مصر خلال العصر الفاطمي ، وكذلك في الأندلس ولقد شاهد المقدسي مثلاً ، على بعض الفسيفساء في الكعبة توقيع صناع مصر ، وذكر أن راهباً من مون كاسان أتى بصناع من المسلمين من الإسكندرية لعمل الفسيفساء إذ كانوا هو والبيزنطيون أمهر من الطليان في صناعتها .

واستخدم المصريون البلور الصخري في عمل الكؤوس والأباريق
والفتاجين والأطباق والقناني وغيرها . ومن المحتمل أن جلب البلور الصخري
من مصر نفسها كان سبباً في انخفاض ثمنه ومن ثم كان موضع الاقتناء على
نطاق واسع .

وازدهرت صناعة الجواهر ، إذ كان الخلفاء والحكام وأهلهم والوزراء
والكبراء والأغنياء ، من المولعين باقتناء اللآلئ ، والياقوت والزمرد ،
وأما الطبقات الدنيا فكانت تقبل على الفيروز والجمشت وشبه الياقوت
والعقيق اليماني ، فهذه أحجار كريمة ولكنها من نوع أدنى ، ومن ثم كانت
أرخص ثمناً . . .

واشتهرت منطقة سابور من أعمال فارس بصناعة الروائح العطرية وكانت
الزيوت اللازمة لهذه الروائح تستخرج من البنفسج والنيلوفر والترجمس
والسوسن والزنبق ، واستحدثت الكوفة نوعاً عرف باسم الخبرى . وفي مدينة
حور التي تقع جنوب فارس ، كان يجري تحضير ماء الورد ، وكان ينقل إلى
المغرب والأندلس ومصر واليمن وبلاد الهند والصين ، على ما ذكر ابن حوقل .

وأما مصر بعمل دهن البلسان الذي انقردت به إذ لا يزرع نباهه إلا في
عين الشمس ، وكان المصنوع منه قليلاً جداً بسبب صغر المساحة المخصصة
لزراعة هذا النبات . إذ لم تكن تتعدى بضعة أفدنة ، وكان البلسان يتخذ
لعلاج بعض الأمراض ، وقد احتكرته حكومة الممالك وكانت تستخدمه في
المستشفيات وتهدى منه إلى المندوبيين والسفراء والأجانب »^(١٧) .

الفصل الثالث

الوطن العربي الاسلامى والتنظيم الصناعى

حتى يتسنى معالجة هذا الموضوع ، يتعين أن نفرق بين أنواع ثلاثة من الصناعة :-

أولاً : بالنسبة إلى صناعة الغزل والنسيج : هناك الصناعة الريفية ، والغرض منها عمل المنسوجات الرخيصة وخاصة من المواد المحلية ، لسد حاجة أهل الريف ، وهم الأغلبية الساحقة من السكان فى تلك العصور . وكانت عملية الغزل تقوم بها نساء القرية مستخدمات مغازل خشبية بسيطة ، أما النسيج فيقوم به الرجال وكانوا يستخدمون أنوالاً خشبية بسيطة . وهذه الظاهرة ظلت قائمة فى البلاد العربية حتى القرن التاسع عشر الميلادى .

ثانياً : المصانع والورش الأهلية المملوكة للأفراد ، وهذا أسلوب يجمع بين الصناعة المنزلية من جهة ، وما يمكن ، من جهة أخرى ، أن تدعوه النظام الرأسمالى . وهنا نلقى أنواعاً مختلفة . . فقد يملك الصانع محلاً صغيراً يشتغل فيه بنفسه . أو بمساعدة غيره . بل وقد يكون البيت

الذى يسكن فيه هو محل عمله أيضاً ، والاول منها ينطبق على أصحاب محال التجارة أو الحدادة أو عمل الحصر ، ولعل الثاني أكثر انطباقاً على صناعة النسيج .

وهذه المحلات الصغيرة كانت منتشرة فى العالم العربى ، وفى غيره ، خلال العصور الوسطى ، وهى منشآت فردية من ناحية الملكية ، ومما يدل على ذلك ما رواه ابن الزيات عن أبى عبد الله بن أبى الفرج بن إبراهيم المعروف بالكيزانى والمتوفى بعد الخمسمائة من الهجرة ، فقال « وكان له معمل قزاة وكان يدير الدولار بيده » ومن أمثلة الصانع المستقل ما ذكره المسعودى فى « مروج الذهب » على لسان مسكين المدنى وكان من مشاهير المغنين إذ قال للرشيد « وكنت عبداً خياطاً لبعض آل الزبير وكنت أدفع كل يوم درهمين ، فإذا أدفعت ضربينى تصرفت فى حوائجى » . وهذا الخياط يأتى له الناس بالقماش فيقوم بحياته لهم حسب الطلب ، وهو يملك الأدوات التى يشتغل بها مثل الإبرة والخيط وما إلى ذلك .

وكتب ابن الحاج (المدخل ، ج ٤ ، ص ١٥) عن الصانع فقال : « لا يخلو حالهم من قسمين ، إما أن يكون صانعاً يعمل بالأجرة عند غيره ، وإما أن يعمل لنفسه ، وهو أيضاً على قسمين أحدهما أن يكون الناس يأتون بالغزل وينسجه لهم وهذا ما يسمونه بالقبالة ، والقسم الثانى أن يشتري الغزل وينسجه لنفسه ويبيعه » .

أما فى المدن الكبيرة فيظهر أن بعض السماسرة كانوا يتولون العملية بمعنى أنهم يسلمون الغزل إلى عمال يقيمون فى غرف يستأجرونها فى

أبنية معينة ، ويقوم النساجون بتسجيتها ، ثم تسليمها أثواباً ، ولقد أورد القزويني شيئاً من هذا له أهمية فقال : « من ظريف أمر دمياط أن قبلها على الخليج غرقاً تعرف بالمعامل » يستأجرها العامل لعمل ثياب الشرب فيها ، فإن عمل بها ثوب ونقل إلى غير هذه الغرف وعلم بذلك السمسار المتابع للثوب وينقص من ثمنه لاختلاف جوهر الثوب .

وهذا الصانع يستأجر محلاً للعمل فيه ثم يبيع الانتاج إلى السمسار الذي يراقبه مراقبة دقيقة ، ويظهر أن هذه المعامل كانت مزودة بالآلات إذ يقول الكاتب سالف الذكر ، فلا يكاد يبحث آلتها وذلك بعد استئجارها . أما من الذى يملك هذه الغرف فالمؤلف المذكور لا يوضح ذلك ، والذي نراه أنها إما ملك للحكومة ، وأما أنها كانت مملوكة لطبقة من أصحاب رؤوس الأموال من قبيل السباسة المشار إليهم ، أو نفر من أغنياء التجار .

ولقد ذكر ناصر خسرو وهو يتحدث عن مصر ، المخازن والمتاجر التى كانت تؤجرها الحكومة القاطمية لصناع وتجار المنسوجات . وكانت الصناعة مصدر رخصه وثناء المشتغلين بها سواء أكانوا من أصحاب المصانع أم من التجار الذين يتولون تصريف الإنتاج .

ثالثاً : المصانع الحكومية ، وكانت ذات نظام دقيق وتختص بصنع ما يلزم البلاط فى بغداد أو القاهرة أو فى غيرها من الخواضر ، ولعل هذا الأمر أصدق ما يكون بالنسبة إلى صناعة المنسوجات ، فقد أنشأ العباسيون دوراً للطراز فى أهم مدن فارس ، وفى مصر أنشأ المعز لدين الله

الفاطمي دار الكسوة في القاهرة لتفصيل الثياب التي يراد توزيعها على مختلف أصناف الناس ، كما سبق لنا القول .

واشتهرت البصرة مثلاً بعمل الصابون والزجاج ، وخاصة في عهد الخليفة العباسي المعتصم الذي أنشأ مصانع جديدة لهم في بغداد وسامرا وغيرهما ، وكذلك لعمل الورق ، هذه المصانع كانت تشتغل أولاً بإنتاج ما يحتاج إليه البلاط وكذلك الإدارات الحكومية ، ولكن من الطبيعي أن تبيع إنتاجها من هذه السلع للراغبين في شرائها .

الدولة والصناعة

حين نذكر مختلف أنواع المنتجات الصناعة التي كانت الدولة تحصل عليها لغرض أو آخر يتمشى مع حياة الترف والبذخ التي أشرنا إليها في أكثر من موضع ، وحين نتحدث عن المباني الفخمة التي أنشأها الخلفاء وعمال الأقاليم ، وعن الاهتمام الذي كان يوجه إلى إنشاء الأساطيل ودور الصناعة نقول : إننا إذ نشير إلى هذا يتضح لنا أن الدولة كانت أعظم مستهلك بالنسبة إلى بعض الصناعات .

فلولا الحرص على حماية البلاد من عدوان الطامعين لما وصلت صناعة بناء السفن إلى ما وصلت إليه من التوسع ولولا الاهتمام الواضح ببناء القصور والعمائر والجوامع والمساجد ، لما بلغت صناعة البناء والصناعات المتصلة بها كعمل البلور والزجاج والفسيفساء المستوى الرفيع الذي أشاد به الكتاب ، والذي وصلت إلينا بعض الآثار الدالة عليه ، ولولا الدفعة القوية التي وفرتها الدولة في العصر العباسي الأول ، والعصر الفاطمي وفي الأندلس للنهضة العلمية والأدبية لما حدث ذلك التطور الرائع في صناعة الورق والتجليد .

سبق أن أشرنا إلى المصانع الحكومية التي أنشئت في مختلف أرجاء العالم الإسلامي ، وسواء حين كان يخضع لحكومة مركزية واحدة ، أو تعددت فيه الحكومات المستقلة تماماً ، أو من الناحية الفعلية . هذه المصانع تعكس فلسفة لها الطابع العصري ، مؤداها أن للدولة وظيفة اقتصادية ، بمعنى أن عليها أن تلعب دوراً إيجابياً ومباشراً في عملية الإنشاء الصناعي مثلاً ، لأنها قد تكون أقدر من الأفراد على توفير ما يحتاج إليه هذا الإنشاء من مال ومن خبرة فنية وتكنولوجية ، وهذا الأمر أكثر إنطباقاً على البلاد التي يطلق عليها وصف « النامية » وهي بصدد محاولة الخروج من دائرة التخلف الذي ران عليها قروناً طويلة .

وكانت الحكومة العربية تشرف إشرافاً دقيقاً على عمليات البيع والإصدار ، فهذه كان لا يمكن أن تتم إلا على أيدي الساسرة ، فبعد أن يتحدث ابن البلخي عن كيفية صناعة الثياب التوزية بمدينة كازرون ، يستطرد إلى القول « وثم ساسرة يعينون الثمن المعادل للأقمشة ويختمون اللفائف المخزونة ، قبل تسليمها للتجار الأجانب ، وكان هؤلاء يتقون بالساسرة ويشترون اللفائف من غير أن يفكوا حبالها ، بل يأخذونها كما هي ، كانت إذ وصلت اللفائف إلى أي بلد اشتراها التجار من غير أن يفتحوها ، واكتفوا بمجرد السؤال عن شهادة السمسار بكازرون » ^(١٨) .

وكان نظام الحسبة من الوسائل التي تستخدمها الدولة لحسن الإشراف على الصناعة ، فقد كان من مهام المحتسب أن يحضر عمليات الصناعة ويراقبها ويختمها ، وله أن يجعل لكل صناعة عريفاً من صالح أهلها ، خبيراً ببضاعتهم بصيراً بغشوشهم ومن تدليساتهم ، مشهوراً بالثقة والأمانة ، على حد قول النبراوي في « نهاية الرتبة في طلب الحسبة » .

ولقد عملت الحكومات في الدولة العربية على الاستفادة من التوسع المطرد الذي شهدته الصناعات ، فكانت تفرض الرسوم العالية خاصة على الكماليات كالأصناف الفاخرة من المنسوجات ، وهو ما يتمشى مع أحدث المبادئ الاقتصادية التي تطبقها الحكومات اليوم ، وفي الحديث عن مصر مثلاً ، أشار المقدسى إلى ثقل عبء الضرائب في تنيس ودمياط ، خاصة بوصفها من أكبر مراكز صناعة المنسوجات في البلاد ، وقدر ناصر خسرو الخراج اليومي بالنسبة إلى مدينة تنيس وحدها بألف دينار ، وهذا معناه أن خراجها في السنة كان يربو على ثلث مليون دينار .

ولكن سياسة التشجيع للصناعة لم تحل دون إرهاب رجال الصناعة بالأعباء المالية ، وخاصة في الأوقات التي تقل فيها إيرادات بيت المال ، أوحين يكون على رأس الإدارة المالية رجال لا يهدفون إلا إلى زيادة الحصيلة . ولو أضر ذلك باقتصاد البلاد . وكان الكتاب يستنكرون أمثال هذه الأساليب التعسفية ، ولهذا نجد ابن جبير مثلاً يشيد بها ألغاه صلاح الدين من مكوس كانت تثقل كاهل الصناعة المصرية مثلاً .

وبلاحظ أن الأسواق في المدن العربية كانت تشمل على أماكن لأهل الصناعات المختلفة . فيتحدث ابن بطوطة عن مدينة الحلة بأن لها أسواق حسنة جامعة للمرافق والصناعات ، ويقول عن الجانب الشرقي من بغداد أن به سوق الثلاثاء وكل صناعة فيه على حدة .

الطوائف الصناعية

ونقصد بها النقابات الصناعية التي كان ينتظم في سلكها أرباب الحرف المختلفة ، وهذا النظام الذي كان من دعائم الحياة الاقتصادية في أوروبا في

العصور الوسطى ، والذي ظل قائماً في أغلب بلادها حتى نشوب الثورة الفرنسية أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ، كان له نظير في الدولة العربية الإسلامية وكان له نفس الأهمية .

أما السبب في نشوء نقابات تضم طوائف المشتغلين بالصناعات المختلفة فقد عبر عنه روشيه Rocher بقوله : « وكان المشتغلون بحرفة واحدة ينضم بعضهم إلى بعض بقصد الدفاع عن مصالحهم . ولكن بمرور الزمن أصبح لهذه التجمعات وظائف اقتصادية واجتماعية لها أهميتها وصار لها تقاليد لا يجوز الخروج عليها » .

لسنا نجد للأسف في المصادر العربية القديمة بيانات جلية شاملة تستطيع أن تلقى ضوءاً كافياً على نظام الطوائف في العصر الإسلامي ، وكل ما هناك إشارات مبشرة وعبارات مبهمة فيما خلفه المؤرخون والجغرافيون والرحالة ، قد لا يكون لأغلبها اتصال مباشر بالموضوع .

يقول المقرئ في كتابه « إغاثة الأمة بكشف الغمة » (ص ١٨) مانصه : « وكان في كل سوق من أسواق مصر على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم » ولاحظ الأستاذ قيت (مساحة القاهرة ، ج ١ ، ص ١٣١ ، بالفرنسية) على الكتابات المنقوشة على المباني الفاطمية أنه بجانب الكلمات العربية « بناء ومهندس » نجد اسم الذي أشرف على البناء مسبقاً بكلمة « معلم » واستعمل أبو صالح الأرمي العبارة ذاتها حيث قال « لا يزال قبر المعلم سرور الجلال قائماً في هذه الكنيسة حتى اليوم » . وعلى ذلك يستدل من كتابة كلمة « معلم » إنه كان لها مدلول خاص وقيمة فنية ، وأن صاحب هذا اللقب يمتاز عن الصانع العادي من ناحية الدراية الفنية

والمركز الاجتماعي ، وأنه بعبارة أخرى . كان رئيساً لغيره من المشتغلين بحرفة ما والذين لم يرتقوا إلى هذه المنزلة بعد .

وتمدنا إحدى أوراق البردي بمعلومات قيمة ، وفيما يلي نص هذه الوثيقة :

كشف نفقات إعادة بناء بيت (القرن الثالث الهجرى)

— النقاطين (= يعنى العمال القائمين بقطع الحجارة) $\frac{1}{4}$ دينار .

— والبناء فى أول يوم = بنائين وستة رقاصين معهم ونصف رقاص أجرة البنائين ستة دراهم وغداهم .

درهم واحد وغدا ستة رقاصين درهم ونصف

وعلق « جروهمان » على النص فقال إن الرقاصين هم ، أما « نصف رقاص » فالمرجح أن هذه العبارة (ولعلها اصطلاح عند العامة) يقصد بها أحد الصبيان ممن يستخدم للخدمة الشخصية .

ويبدو أنه كان للنقابة صوت فى تحديد الأجور التى تدفع لطوائف العمال والصناع من أصحاب الحرف المختلفة ، ولا شك أن هذه الأجور كانت تتفاوت حسب المهنة والظروف والمناطق وغير ذلك من العوامل التى تتصل بتحديد الأجور .

ذكر ناصر خسرو فى وصف بلدة تنيس المصرية أن العمال كانوا يقبلون على عملهم بسرور وأنه كان يدفع لهم السعر العادل ، وهو فى هذا يتكلم عن عمال فى مصانع تدار لحساب الحكومة ، ونظن أن الحكومة كانت تستعين بالعرفاء وشيوخ الصناعة لمعرفة الأجر الذى يصح دفعه للعمال . والمعقول أن يتفق أفراد

الطائفة بينهم على الأجور التي يتناولها الصناع ، وفي اعتقادنا أن رئيس الطائفة
كان من واجبه الإشراف على تنفيذ مثل هذه الاتفاقات .

الفصل الرابع

التجارة .. والملاقات التجارية

من ضروب النشاط الاقتصادي التي يشير إليها القرآن كثيراً ، ويحث على مزاولتها ، تشغل التجارة مركزاً رئيسياً . هذا الاهتمام بالتجارة ينبغى أن لا يثير الدهشة إذا أخذنا في الاعتبار الظروف المناخية لشبه الجزيرة العربية . فالرياح جافة والأرض كلها تقريباً قاحلة غير ذات زرع . وإذا استثنينا مناطق قليلة ومحدودة تعتمد على الآبار التي كان يستخدمها البدو لشرب حيواناتهم ، واستثنينا كذلك الواحات الكبيرة في الحجاز وكان فيها قدر يسير من الزراعة ، واستبعدنا اليمن بصفة خاصة تلك التي تهب عليها رياح موسمية صيفية ممطرة ، فشبه الجزيرة العربية كانت تفتقر إلى الكثير من المواد اللازمة للقوت ، ومن السلع المصنوعة ، وهذه وما في حكمها جرى العرف منذ القدم باستيرادها من البلاد المجاورة الأوفر خصوبة والأكثر إنتاجاً من المواد الغذائية ، والأكثر تقدماً في الصناعة . ومقابل هذا كانت شبه الجزيرة تصدر بعض إنتاجها الحيواني بشكل مباشر أو غير مباشر ، أو النباتي كاللبان والبخور ، وبعض أنواع من النسيج اشتهرت بها مناطق معينة .

لكن أهمية شبه الجزيرة في التجارة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقع الجغرافي ،

البحر يحف بالمنطقة على امتداد المسافة من خليج السويس حتى الخليج العربي ، وعلى مقربة من هذه السواحل الطويلة تقع أخصب أجزاء المنطقة ، وهي اليمن وحضرموت وعمان ، ولقد أتاحت شواطئ شمال شرق أفريقيا وشواطئ إيران للعرب أن يتصلوا اتصالاً مادياً وحضارياً باثنين من أقدم مراكز الثروة والحضارة في العالم القديم ، وهما مصر عبر البحر الأحمر ، وإيران عن طريق الخليج العربي

وكان من السهل على العرب أن يعبروا البحر إلى شرق أفريقيا سعياً وراء بعض السلع التي يختص بها الإقليم الاستوائي . وكان شاطئ إيران يؤدي شرقاً إلى الهند ومنها إلى جنوب شرق آسيا ثم إلى الصين في الشرق . وما من شك أن الرياح الموسمية كانت عاملاً طبيعياً شجع على الاتجاه بحراً نحو أفريقيا من جهة وعلى الوصول إلى الهند من جهة أخرى . وفضلاً عن هذا فالخليج العربي والبحر الأحمر ومعهما أنهار الفرات والدجلة والنيل ، ممران طبيعيين للملاحة ومن ثم للتجارة بين شرق آسيا وحوض البحر المتوسط .

ومن هذا كله كانت شبه الجزيرة العربية ذات أهمية بالغة كوسيط تجارى ومنطقة اتصال بين الشرق والغرب ، تمر عبرها السلع المادية والأفكار والثقافات .

قبل الاسلام

وقامت في جنوب شبه الجزيرة قبل الإسلام بوقت غير قصير ، دول رئيسية ثلاث هي : معين في الشمال ، وإلى الجنوب منها سبأ وقتبان في نواحي عدن ، وإلى الشرق من هذه الدول الثلاث قامت حضرموت .

ويبدو أن أهل معين قدموا من العراق فنزلوا اليمن حيث أقاموا دولة ،

وكان لهم نشاط تجارى بلغ الخليج العربى وامتد إلى أعالي الحجاز ، وكانت أهم سلعة يشملها ذلك النشاط ، البخور من جنوب شبه الجزيرة ولها سوق طيبة فى المعابد المصرية .

وبرزت سبأ فى أواخر أيام معين ، وامتد نفوذها من ساحل الخليج العربى شرقاً حتى البحر الأحمر فى الغرب ، واشتغل أهلها أيضاً بالتجارة ، فينقلون المتاجر بحراً إلى مصر بفضل أسطولهم ، وأوبراً عن طريق القوافل إلى الشام وفلسطين . . وبما أسهم فى ازدهار هذه الدولة اهتمامها بالزراعة مما يدل عليه إنشاء سد مأرب المعروف ، كما حرصت - فيما يبدو - على الابتعاد عن الحروب والمغامرات الخارجية ، وهو ما يمكن أن نستشفه من موقف ملكتها بلقيس إذ بادرت إلى الاستسلام لسليمان عليه السلام ، وكانت حجتها « إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة » على ما تذكر الآية (٣٤) من سورة النحل .

وكان بشواطئ اليمن ثغور تصلح لرسو السفن ، منها موزا أو مخا الان ، وكانت تبنى بها السفن الكبيرة التى تستخدم فى الرحلات بالمحيط الهندى . ومن الموانئ المهمة أيضاً عدن .

وتقع مملكة حمير بين سبأ والبحر الأحمر ، واشتغل أهلها بالتجارة أيضاً ، فحلت فيما يبدو محل المعينيين والسبأيين . وحدث أن تعرض البصارى للاضطهاد على أيدى الملك ذى نواس وأمر بحرقهم فى عام ٥٣٤ ، فطلب الامبراطور جستينيان من نجاشى الحبشة أن يغزو هذه البلاد لحماية أهلها المسيحيين . لكن المحقق أن هدفه اقتصادياً وسياسياً كان يكمن وراء هذا المطلب ، ذلك أنه فى حالة ما إذا نجح الأحباش فى هذا المشروع أصبحت المنطقة طريقاً للتجارة الرومانية مع الشرق ، فضلاً عن القضاء على تجارة

الفرس هناك . ولكن لم يمض وقت حتى تمكنت الدولة الفارسية من الاستيلاء على اليمن .

أما الحجاز فظل بمنجاة من الغزوات الخارجية التي تعرضت لها أجزاء أخرى من شبه الجزيرة . وأهم مدنه مكة التي بنيت حوالى منتصف القرن الخامس الميلادى ، وتبعد ٤٥ ميلاً عن جدة الواقعة على البحر الأحمر والتي ظلت حتى العصور الوسطى تقوم بدور ثغر المدينة الأولى .

وقامت مكة في واد صخرى يجذب ، فاتجه أهلها إلى النشاط التجارى يتخذون منه حرفة ومصدر رزق لهم ، وهكذا صارت مركزاً للتجارة بين اليمن والشام والحبشة . فكانت القوافل تخرج من موانئ الجنوب محملة بالطيب والبخور ، وكان الطلب عليها كبيراً فى المنشآت الدينية والقصور فى بلاد حوض البحر المتوسط . ومن السلع التى كانت موضع الاتجار أيضاً المنسوجات الحريرية والجلود والأسلحة والذهب والفضة واللؤلؤ وكان معظمها يرد من بلاد الشرق وخاصة من الهند والصين . وكانت القوافل تنقل من الشام وفلسطين القمح وزيت الزيتون والخشب ، كما كانت مصر تبعث بالمنسوجات مقابل ما تحصل عليه من مواد ومنتجات .

واعتادت قريش القيام برحلتين فى السنة : واحدة فى الشتاء إلى اليمن ، والثانية فى الصيف ووجهتها الشام ، وهذا ما يشير إليه القرآن بقوله « لإيلاف قريش ، لإيلافهم رحلة الشتاء والصيف » .

ولقد احتكرت قريش التجارة عبر شبه الجزيرة ، وجنوا ثروات كبيرة . والواقع أنهم كانوا يقومون بدور الوسطاء بين بلاد حوض البحر المتوسط كالشام وفلسطين وسواحل آسيا الصغرى ومصر الشمالية من جهة وبلاد الإقليم

الموسمى فى الجنوب من جهة أخرى .

ولكن المزايا التى حققها قریش من نشاطها التجارى هذا لم تكن مقصورة على الجانب المادى ، ونقصد به تحقيق الأرباح الوفيرة واجتناء الثروات ، ولكن القرشيين أتاحت لهم عن طريق الرحلات لأغراض التجارة ، فرص طيبة للاطلاع على حضارات شعوب أخرى كالروم والفرس ، فارتفع مستواهم الثقافى نسبياً ، وما من شك أن هذا كان من العوامل التى ساعدت العرب بعد ظهور الإسلام ، على فتح الكثير من أجزاء الامبراطوريتين البيزنطية والفارسية ، ثم إدارتها بطرق اتصفت بالكفاءة وبالدراية بشئون أهلها .

الفتوح العربية الإسلامية

لم يكد رسول الله ﷺ ينتقل إلى رحاب ربه ، حتى واجهت خليفته أخطر أزمة يتعرض لها المجتمع الإسلامى الوليد ، ونقصد بها ما يعرف باسم حركة الردة . ولكن الصديق تصدى لها وصمد وأعد لمقاومتها كل ما توافر له من قوة مادية ومعنوية ، فتغلب عليها نهائياً وإلى الأبد . ولكن العمر لم يطل به فانتقل إلى جوار ربه راضياً مرضياً بما قدمت يداه منذ بدء النبوة ، فوقع رداء الخلافة على عمر بن الخطاب ، الذى يبدأ به أروع فصل فى تاريخ الأمة العربية والإسلام بسبب ما تم من منجزات تقرب من المعجزات ، عاشت آثارها حتى اليوم دون أن تنال منها عواصف الزمن وتصاريفه .

ما أن آلت مقاليد الأمور إلى الخليفة الجديد حتى انطلقت جيوش العرب من قلب شبه الجزيرة العربية متجهة نحو ممتلكات الامبراطوريتين القديمتين ، الفارسية والبيزنطية ؛ فاستولت على أرض الجزيرة بالعراق ، وانتزعت الشام وفلسطين ومصر من أيدي السروم . وواصل العرب التقدم فى أراضي

الامبراطورية الفارسية بوجه خاص ، في السنوات الأولى من عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان . ولكن هذا النشاط ما لبث أن توقف مؤقتاً بسبب الفتنة التي راح ضحيتها الخليفة ، ويفعل ما أعقبها من حرب أهلية انتهت عند اغتيال على بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين ، فتنازل ابنه الحسن عن الخلافة ، فدان الأمر لمعاوية بن أبي سفيان ، وهكذا قامت الخلافة الأموية التي دامت تسعة وثمانين عاماً .

استؤنفت الفتوح فاستولت جيوش المسلمين على مناطق واسعة في الشرق ، فوصلت إلى أرض السند وبلغت كشغر على حدود الصين ، وبهذا تمهد الطريق أمام العرب للسيطرة على الطريق البحري إلى الهند وجنوب شرقى آسيا ، والطريق البرى الممتد من الصين ماراً بآسيا الوسطى ، وهكذا ثبتت أهمية العلاقة المتبادلة بين السياسة والتجارة . أما في الغرب فقد اندفع العرب إلى الأراضي الواقعة إلى الغرب من مصر على الساحل الشمالى لأفريقيا حتى بلغوا ساحل المحيط الأطلسى ، ثم عبروا مضيق جبل طارق ليرفعوا راية الإسلام فوق شبه جزيرة أيبيريا ولينقلوا معالم الحضارة العربية إلى أوروبا .

هذه الفتوح التي لم يسجل التاريخ مثلها حجماً في فترة زمنية قصيرة كهذه ، كان لها آثار بالغة الأهمية بالنسبة إلى الحضارة العالمية عامة وإلى التجارة بوجه خاص . يمكن أن نذكر في مقدمة النتائج السلبية المبكرة تحطم وحدة البحر المتوسط التي كانت قائمة في عصر الامبراطورية الرومانية ، فانقطع الاتصال بين البلاد المسيحية على شاطئيه الشمالى والعالم الإسلامى الذى سيطر على شاطئيه الجنوبى ، ومن ثم ، وبسبب الحروب بين بيزنطة والإسلام ، هبط النشاط التجارى بين الشرق والغرب .

ولكن يقلل من خطورة النتيجة المشار إليها أن أوروبا في ذلك الحين كانت ما تزال تمر بالمرحلة التاريخية المعروفة باسم العصور المظلمة ، ولم تكن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتشجع على قيام تبادل تجارى واسع النطاق وخاصة مع الشرق ، فضلاً عن أن أوروبا الغربية لم تكن تملك بحرية قادرة في البحر المتوسط . كان على القارة أن تنتظر طويلاً حتى تنشأ الحاجة التى تتطلب قيام علاقات تجارية واسعة . ومع كل ، فالنشاط التجارى الإسلامى فى أوروبا لم يتوقف ، ولكنه تركز فى أقاليم بحر قزوين والبحر الأسود وفى الطرق البرية عبر آسيا . هذه كانت ملتقى التجارة الشرقية من مصر وسوريا والعراق وفارس وغيرها من أقطار العامل الإسلامى .

ولكن إذا كانت الفتوح الإسلامية حطمت وحدة البحر المتوسط ، فإنها بالمقابل أعادت الوحدة التى سبق أن خلفها الإسكندر الأكبر والتى انفصمت من بعده بسبب الحرب بين فارس وبيزنطة . بفضل فتوح العرب أصبحت البلاد الممتدة من حدود السند شرقاً إلى الليفانت غرباً تخضع الآن لحكم واحد ، وأصبح الاتصال بينها ميسوراً ، وصارت قوافل التجارة والبضائع تتنقل دون أن تعترضها العقبات الناشئة من وجود الوحدات السياسية المستقلة والمتنافسة ، ومن اختلاف الأهداف والنظم الاقتصادية . وبعبارة أخرى نشأت وحدة تجارية تغطى هذه المساحة الشاسعة من القارة الآسيوية . وكان من الطبيعى أن تنتقل من المتاجر والسلع المادية أفكار وتقاليده ثقافية متنوعة .

قبل الإسلام كان هناك طريقان للتجارة مع جنوب وشرق آسيا ، ينافس كل منهما الآخر ، لأن أحدهما وهو طريق مصر والبحر الأحمر كان تحت سيطرة الدولة البيزنطية ، أما الآخر ونعنى طريق الخليج العربى والعراق فكان خاضعاً للدولة الفارسية . ولكن الفتوح الإسلامية التى أشرنا إليها أدخلت كلا

الطريقين في نطاق دولة واحدة تستطيع أن تستخدمها سوياً بما يعود على تجارتها بالفائدة ، سواء بين الأجزاء المكونة لها أو مع العالم الخارجي ، ومن ثم يعود بالخير على اقتصادها بوجه عام . معنى هذا أن الشرايين الرئيسية للتجارة أصبحت تخدم أهدافاً واحدة ومصالح واحدة وأمة واحدة ، وصار لكل طريق من هذين الاثنين دوره ومجاله في خدمة الدولة الإسلامية طالما ظلت وحدة الأخيرة قائمة .

والإسلام لا يعرف التفرقة على أساس الدين أو الجنس أو اللغة أو اللون ، ولكنه يعترف لجميع الشعوب الداخلة في نطاقه بالمساواة أمام القانون ، وبعبارة أخرى لم يحاول أن يفرض نشاطاً اقتصادياً معيناً أو يقصره على جماعة عنصرية أو دينية معينة . ولهذا نجد الجميع يسارعون إلى الاستفادة من التسامح الإسلامي ، وراحوا ينشطون في مجال التجارة ويحققون الأرباح الطائلة ، وكان هذا نصيب المجموعات الكبيرة من أبناء فارس مثلاً .

ومن أنشط الفئات جماعة اليهود الرأزانية على ما يوضح هذا النص الذي أورده ابن خرداذية في كتابه « المسالك والممالك » حيث يقول : « اليهود الرأزانية الذين يتكلمون بالعربية والفارسية والرومية والافرنجية والأندلسية والصقلية ، وأنهم يسافرون من المشرق إلى المغرب ومن المغرب إلى المشرق براً وبحراً ، يجلبون من المغرب الخدم والجواري والغلمان والديباج وجلود الخنزير والغراء والسمور والسيوف ويركبون من فرنجه في البحر الغربي فيخرجون بالفرما ويحملون تجارتهم على الظهر إلى القلزم . . ثم يركبون البحر الشرقي من القلزم إلى الجار وجدة ثم يمضون إلى السند والهند والصين فيحملون من الصين المسك والعود والكافور والدارصيني . . حتى يرجعوا إلى القلزم ، ثم يحملوه إلى الفرما ، ثم يركبوا في البحر الغربي فربما عدلوا بتجارتهم إلى القسطنطينية

فباعوها من الروم ، وربما صاروا بها إلى ملك فرنجة . . وإن شاءوا حملوا تجارتهم من فرنجة في البحر الغربي فيخرجون بأنطاكية ويسيرون على الأرض . . إلى الجابية ثم يركبون في الفرات إلى بغداد ثم يركبون في دجلة إلى الأبله ومن الأبله إلى عمان والسند والهند والصين .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان في الفتوح الإسلامية إمكانات واسعة للتبادل التجاري بسبب تنوع الأنشطة الاقتصادية ، وسيادة العدل مما كفل الأمان للمتاجر والتجارة ، كما كان الخلفاء عموماً يقومون بجهود طيبة في الحياة الاقتصادية عامة وتوفير وسائل النقل والمواصلات البرية والبحرية ، فضلاً عن وضع النظم الكفيلة بتنظيم العملية التجارية ، والقيام أحياناً بعقد المعاهدات مع البلاد الأجنبية لأغراض التبادل التجاري ، كما فعل الفاطميون ثم المماليك في مصر مثلاً .

وثمة ناحية جديرة بلفت النظر إليها . فبعد أن استقر المسلمون في البلاد التي فتحوها ، ما لبثوا أن أقبلوا على تملك الأرض ، وظهرت خلال العصر الأموي حركة واسعة قام بها كبار العرب لامتلاك الضياع الواسعة سواء على حساب الأراضي العامة ، أو باستصلاح الموات وتحويله إلى أرض زراعية . وسرعان ما وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة اجتماعية لها أهميتها ، فالجماعات التي توالى خروجها من قلب الصحراء وحياة البدو ، أخذت تمارس مختلف ألوان النشاط الاقتصادي ومن بينها التجارة بوجه خاص .

أضف إلى هذا أن الفتوح ونظم العطاء سرعان ما عملت على تدفق الأموال ، فانتشرت مظاهر الترف وخاصة في المدن والمراكز الحضرية الكبرى ، وهذا الترف الذي بدأ يعظم في العهد الأموي ثم اتخذ أبعاداً كبيرة في العصر

العباسي الأول بوجه خاص ، شجع بالطبع على استيراد الكثير من السلع والأدوات بقصد الاستهلاك من جهة ولأغراض بعض الصناعات القديمة أو الناشئة من جهة أخرى .

ونحن إذ نتحدث الآن عن العوامل التي كانت في صالح النشاط التجاري في العالم الإسلامي ، وإذ سوف نتناول في مواضع قادمة بعض النظم التي وضعت لتنظيم العملية ، يجب أن نؤكد في الوقت نفسه الأهمية التي يضيفها الإسلام على التجارة ، وكيف يقرر المبادئ السليمة لتنظيمها باعتبارها خدمة للمجتمع وليست مصدر ارتزاق لصاحبها فحسب . ففي آيات كثيرة حض على مزاولتها ومن ذلك قوله تعالى « فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله » (سورة الجمعة : ٩) . وكان هناك أناس يمتنعون عن التجارة في أيام الحج فنزلت الآية : « ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام » (سورة البقرة : ١٩٨) .

ولبيان أن مزاوله التجارة لم تكن لتتنافى مع النبوة يقول تعالى « وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق » (سورة الفرقان : ٢٠) . وعن معاذ بن جبل قال رسول الله ﷺ : « أطيب الكسب كسب التجاره الذين إذا حدثوا لم يكذبوا ، وإذا وعدوا لم يخلفوا ، وإذا ائتمنوا لم يخونوا ، وإذا اشتروا لم يذموا ، وإذا باعوا لم يمدحوا ، وإذا كان عليهم دين لم يماطلوا ، وإذا كان لهم لم يعسروا » .

وفي آيات كثيرة تحذير من الغش في الكيل والميزان والنقود ، وحث على الوفاء بالعقود . كذلك تضمن القرآن آيات كثيرة عن الفساد والمفسدين فيقول عز وجل : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً

أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض »
(سورة المائدة : ٣٣) والمقصود بالافساد هو القتل والغارة وقطع الطريق .

وإلى جانب كون الحج فرضاً دينياً على من استطاع إليه سبيلاً من المسلمين فقد كانت أيامه تشكل موسماً تجارياً هاماً ، وظل الحال كذلك على امتداد القرون . ففي عهد متأخر كالقرن السادس الهجري مثلاً ، يحدثننا ابن جبير (٥٣٩ - ٦١٤ هـ = ١١٤٤ - ١٢١٧ م) عن مكة في موسم الحج فيقول : « يباع فيها الذخائر النفسية كالجواهر والياقوت وسائر الأحجار ، ومن أنواع الطيب المسك والكافور والعنبر والعود والعقاقير الهندية ، إلى غير ذلك من جلب الهند والحيشة ، إلى الأمتعة العراقية واليمنية إلى غير ذلك من السلع والبضائع المغربية مما لو فرق على البلاد كلها لأقام بها الأسواق النافقة ، ولعم جميعها بالمنفعة التجارية ، كل ذلك في ثمانية أيام بعد الموسم ، حاشا ما يطرأ بها مع طول الأيام من اليمن وسواها » ثم ينوه بما في أسواقها من مختلف أنواع الفواكه التي تجلب إليها من الطائف ومن قرى حولها . ويشير أيضاً إلى جماعة يقال لهم السرو وهم أهل جبال حصينة باليمن تعرف بالسراة ، يأتون إلى مكة بالسمن والزبيب واللوز والأطعمة كالحنطة وسائر الحبوب إلى اللوباء ، قبل العمرة الرجبية وهم يبيعون هذا كله بالخرق والعباءات والشمل ، فأهل مكة يعدون لهم من ذلك مع الأقنعة والملاحف المقامة وما أشبه ذلك مما يلبسه الأعراب .

التجارة الداخلية

كان من الطبيعي في البلاد التي تمثل الزراعة فيها النشاط الاقتصادي الرئيسي لغالبية السكان ، مثل مصر والعراق والشام والمناطق الخصيبة في بلاد فارس ومثل الأندلس مما تشير إليه على سبيل المثال لا الحصر ، أن تقوم حياة

المجتمع القروى على الاكتفاء الذاتى إلى حد كبير . فاهل القرية يزرعون ما يحتاجون إليه من مواد غذائية كالحبوب والبقول والخضر ، ويربون أنواعاً من الحيوان كالأغنام والإبل والماشية ، تدهم باللحم واللبن لغذائهم ، وبالوبر والصوف والجلود لعمل البسيط من الأدوات والاحتياجات .

وكان هناك عدد كبير من المدن تشابه القرى فى بعض المظاهر ، فهى أوأغلبيتها صغيرة المساحة أو قليلة السكان ، ولها طابع زراعى ، إذ يمتلك بعض أهلها فى ظاهرها مساحات يستغلونها فى الزراعة . بل إن الكثير من المدن الكبيرة كانت تجاورها أو تحيط بها مساحات واسعة تستغل فى الإنتاج الزراعى والحيوانى وتلعب دوراً هاماً فى حياة تلك المدن وفى اقتصادها .

وهذه الظواهر يتحدث عنها المؤرخون والجغرافيون والرحالة ويصفونها وأحياناً بتفصيل مثير ، مما يدل على انتشارها وأهميتها . ففى رواية عن أيام هارون الرشيد يتحدث المسعودى عن طبريان وهى قرية بين الكوفة والقادسية ذات كروم وأشجار ونخل ورياض تحترقها الأنهار من كل البقاع من الفرات ، ويصف ابن جبير مدينة دنيصر بأنها واقعة فى بسيط فسيح من الأرض ، وحولها بساتين الرياض والخضر ، تسقى بالسواقي ، وكذلك يمتد أمام نصيبين وخلفها بساط أخضر مد البصر ، وتحف بها عن يمين وشمال بساتين ملتفة الأشجار ، يانعة الثمار ، ويذكر ابن بطوطة كثرة الفواكه فى تستر التى تحفها البساتين والجنان عليها النواعير ، وهو يصف طرابلس بأنها إحدى قواعد الشام تحترقها الأنهار وتحفها البساتين والأشجار ، وفى خارج حلب المزارع وشجرات الأعناب ، كما أن نابلس كثيرة الأشجار ، مطردة الأنهار ، وهى من أكثر بلاد الشام زيتوناً . وحتى الفسطاط نفسها وبرغم نشاطها التجارى والصناعى الكبير ، كانت تحيط بها المزارع والحقول والبساتين ، يأخذ منها السكان بعض

لوازمهم من الخضر والفاكهة .

هذا الذى ذكرناه لم يكن مما يشجع على قيام تبادل تجارى واسع ، فضلاً عن أن انخفاض مستوى الدخول والمعيشة فى الريف إنما يجعل احتياجات أهليه ضئيلة بالقياس إلى أهل المدن . وبرغم هذا كان لابد من الاعتماد على الريف فى سد حاجات الأهالى من الغذاء ، كما أنه لابد للريف أيضاً أن يبيع الفائض عن حاجة أهله مما يزرعون ، أضف إلى ذلك أن الزراعة تزود صناعات المدن بالكثير مما يلزمها من مواد أولية كاللذور والكتان وقصب السكر والزيتون ، كما كانت المدن تسد بعض مطالب أهل الريف من الإنتاج الصناعى وأنواع بسيطة من الكماليات .

وهكذا نشأت الحاجة إلى قيام تبادل بين المدن والقرى المجاورة ، أو بين القرى نفسها ، ولتيسير هذا التبادل أصبح لكل مدينة سوقها الخاصة بها ، وهو ما تذكره مؤلفات أمثال المسعودى والاصطخرى واليعقوبى والمقدسى وابن جبير وناصر خسرو وابن بطوطة والمقريزى ، فهؤلاء ينوهون دائماً بالأسواق فى المدن التى يمرون بها أو يزورونها .

فيتحدث ابن جبير مثلاً عن مدينة الحلة بأن بها أسواقاً حافلة جامعة للمرافق المدنية والصناعات الضرورية ، وعن حران وما تضم من أسواق حافلة الانتظام مسقفة كلها بالخشب . ويصف ابن بطوطة بلدة غزة بأنها حسنة الأسواق ، ويتحدثون عن الأسواق العجيبة « فى طرابلس » ، كما أنه ما من بلدة فى الشرق كانت — على حد قوله — تدانى دمشق فى حسن أسواقها الاشيراز ، بل إن أكثر قرى دمشق فيها الأسواق .

وكان فى مصر كثير من المدن التى اشتهرت بأسواقها ، مثل منوف ومحلة

صرد وترنوط وقلوب ، وهذه الظاهرة قائمة في كافة أنحاء البلاد الإسلامية في العصور الوسطى

وبلاحظ أن الأسواق كانت تعقد في أيام معلومة من الأسبوع . ففي مصر مثلاً كان سوق دقدوس يوم الأربعاء ، وكان لدجيزة كل يوم أحد سوق عظيم يأتى إليه من النواحي كثير من الناس ويجتمع فيه عدد كبير منهم على ما يذكر المقرئى ، ويتحدث ابن جبير عن مدينة دنيصر بأن بها يوم الخميس ويوم الجمعة ويوم السبت ويوم الأحد بعدها ، سوق حفيلة ، يجمع لها أهل الجهات المجاورة لها والقرى المتصلة بها ، لأن الطريق كلها يميناً وشمالاً قرى متصلة وخانات مشيدة ، ويسمون هذه السوق المجتمع إليها من الجهات البازار ، وأيام كل سوق معلومة » (الرحلة ، ص ٢١٧) .

وبما يلفت النظر صيغة عن بعض المدن بأن بها أسواقاً جامعة كما يقول الإدريسي لمناسبة مصر ، أو حفيلة على حد تعبير ابن جبير في حديثه عن بعض مدن العراق والشام ، والظاهر أنها أسواق كان يتردد عليها التجار والقرويون لا من الجهات المجاورة وحدها فحسب ، ولكن أيضاً من بلاد أوقرى بعيدة عنها ، إما لوقوع أمثال هذه المدن في أماكن متوسطة أوفى جهات ذات إنتاج زراعى كبير ، أوفى مناطق كانت لها شهرة صناعية خاصة .

ولكن مدناً مثل الكوفة وبغداد ، وشيراز واصبهان ، ودمشق وأنطاكية وحلب ، والفسطاط والقاهرة والاسكندرية ، والقيروان ، لم يكن في إمكانها الاعتماد مطلقاً على الإنتاج الزراعى في الجهات المحيطة بها أو المجاورة لها ، وذلك راجع إلى كثرة سكانها إلى حد كبير ، وإلى اشتغالها بالصناعة والحرف المتنوعة ، أولان بعضها كان في وقت أو آخر حاضرة للدولة أو للإقليم وتضم رجال البلاط (أودار الإمارة) وألوف الناس من المتصلين به ، وكذلك أقام

الأعيان والمقطعون وأثرياء التجار وأضرابهم في هذه المدن .

ومن ثم كان من الطبيعي أن يعظم النشاط التجارى في هذه المدن لأنها تحصل على الكثير من حاجتها من مواد غذائية وأولية من مواطن إنتاجها . فكانت الإسكندرية تحصل على حاجتها من الحنطة من داخلية البلاد عن طريق ألوف المراكب النيلية حتى بلغ عدد ما رآه ناصر خسرو منها في تكليس وحدها نحو ألف مركب . وكانت المحلة الكبرى بلداً عامراً بالأسواق والتجارات والخيرات الشاملة . وكان الزيت يحمل من نابلس إلى دمشق ، وكذلك التين والفسق من المعرة والصابون الأجرى من سرمين .

واشتهرت هذه المدن الكبيرة بأسواقها التى تباع فيها مختلف أنواع السلع . فنعلم أنه لما بنى المنصور بغداد جعل يجمع الأسواق بالكرخ ، وأمر التجار فابتنوا الحوانيت . ولما أنشأ المعتصم مدينة سامرا فردوا سوقاً لكل صنعة ، وكذلك للتجار ويستمس ابن جبير في وصف حلب فيقول إنها بلد « واسع الأسواق كبيرها ، متصلة الانتظام مستطيلة ، تخرج من سباط صنعة إلى سباط صنعة أخرى إلى أن تفرغ من جميع الصناعات المدنية ، وكلها مسقفة بالخشب » . فلما وصل إلى دمشق وزار جامعتها الكبير كتب وهو يصف الأخير : « و بجانب هذا الدهليز أعمدة قد قامت عليها شوارع مستديرة فيها الحوانيت المنتظمة للعطارين وسواهم » .

ويتوسع ابن بطوطة فيقول عن عاصمة الأمويين الكبرى : « وبها الأسواق الكبار وأعظمها باب حبرون وله دهليز يخرج منه إلى بلاط عظيم . و بجانب الدهليز أعمدة قامت عليها شوارع مستديرة فيها دكاكين البزازين وغيرهم وعليها شوارع مستطيلة فيها حوانيت الجوهريين والكتبيين وصناع أدوات الزجاج العجيبة » .

وأبدي ناصر خسرو حماساً بالغاً في وصف الفسطاط فذكر أنه كان بها ما لا يقل عن عشرين ألف دكان ، كما كانت بها العمارات الشاهقة التي بلغ عدد طبقات أحدها أربعة عشر طابقاً .

طرق الإشراف على التجارة

حين يعلى الإسلام من شأن التجارة ويحض على مزاولتها ، يضع في الوقت نفسه الكثير من القواعد لتنظيم هذه العملية بما يكفل صالح كل من التاجر والمستهلك ، فإنه يفعل هذا انبثاقاً من حقيقة اجتماعية كبرى هي أن التجارة خدمة اجتماعية ، أو يجب أن يكون الأمر كذلك . ولقد تضمن الكتاب الكريم الكثير من الآيات المتعلقة بالوزن والكيل والوفاء بالعقود وعدم التلاعب بالنقد وغير ذلك مما سبق أن أشرنا إليه .

وكان من الطبيعي أن تبتدع الدولة العربية الإسلامية النظم ، أو الوسائل العملية التي تكفل إخراج القواعد المشار إليها إلى حيز التنفيذ ، باعتبار أن الدولة مسئولة عن النشاط الاقتصادي من جهة ، ورعاية مصلحة المجتمع ككل من جهة أخرى .

ومن هذه النظم « الحسبة » وكان عمر بن الخطاب أول من ابتدع هذا النظام ، فقد شوهد يضرب جماًلاً . ويقول له « حملت جملك ما لا يطيق » ، وتحدث عنها ابن الطوير فقال : « وأما الحسبة فإن من تسند إليه لا يكون إلا من وجوه المسلمين وأعيان المعدلين لأنها خدمة دينية » .

وكانت أعمال المحتسب متشعبة وله على ما يقول النبراوى « أن يجعل لكل صنعة عريفاً من صالح أهلها خبيراً ببضاعتهم بصيراً بغشوشهم وتدليساتهم مشهوراً بالثقة والأمانة ، ويكون مشرفاً على أحوالهم ويطالعه باخبارهم

وما يجلب إلى سوقهم من السلع وما يستقر عليه من الأسعار وغير ذلك من الأسباب التي تلزم المحتسب معرفتها ، وله أن يأمر أصحاب الموازين بمسحها وتنظيفها من الأدهان والأوساخ . وللعريف أن يحضر عمليات الصناعة ويراقبها ويختم عليها ، أى أنه يتدخل حتى في التفاصيل . وما من شك أن الغرض من هذه الأعمال كلها حماية الطبقات الفقيرة من استغلال الباعة والصناع .

ولقد لخص ابن خلدون أعمال المحتسب فقال : « ويبحث عن المنكرات ، ويضرر ويؤدب على قدرها ، ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة ، مثل المنع من المضايقة في الطرقات ، ومنع الجمالين وأهل السفن من الإكثار من الحمل ، والحكم على أهل المباني المتداعية للسقوط بهدما ، وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة . . ولا يتوقف حكمه على تنازع أو استعداد ، بل له النظر والحكم فيما يصل إلى عمله من ذلك ويرفع إليه . وليس له إمضاء الحكم في الدعاوى مطلقاً بل فيما يتعلق بالغش والتدليس في المعاش وغيرها ، وفي المكايل والموازين ، وله أيضاً حمل الماطلين على الإنصاف .

وكان الذي يتولى الحسبة في الأندلس موظفاً يقال له المحتسب أو صاحب السوق ، ويجرى اختياره في العادة من القضاة بسبب ارتباط عمله بالقضاء . وكان الإشراف على التجار والباعة دقيقاً للغاية ، كما كانوا يحددون أثمان السلع ، ويقول المقرئ في مؤلفه « نفح الطيب » إن المحتسبين « كان لهم في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها كما تتدارس أحكام الفقه لأنها عندهم تدخل في جميع البياعات » .

التسعير والاحتكار

ومن الأنظمة التي كانت سائدة ما اصطلاح على تسميته بالسعر العادل ،

ولذا كانت الحكومة تتدخل مراراً لتحديد أسعار ليس فيها غبن على التاجر ،
أو ارهاق للمستهلك ، وقد حدثنا ناصر خسرو أن التجار في مصر مثلاً ،
يبيعون بأسعار محدودة .

وكان من الطبيعي أن يبدى رجال الشرع وجهة نظرهم في هذا الموضوع .
فقال ابن تيمية في كتابه « الحسبة والإسلام » ما نصه : « حاجة المسلمين إلى
الطعام واللباس وغير ذلك من مصلحة عامة ليس الحق فيها لواحد بعينه ،
فتقدير الثمن بثمان المثل على من وجب عليه البيع أولى من تقديره لتكميل
الحرية . . فلو ممكن من محتاج إلى سلعة أن لا يبيع إلا بما شاء لكان ضرر
الناس أعظم » . . وبرغم قول الحنفية أنه لا ينبغي للسلطان أن يسعر على
الناس إلا إذا تعلق به ضرر العامة ، إلا أن أغلبية الفقهاء لا يعارضون التسعير
بل لعلهم يؤيدونه .

وأكثر من هذا كانت الحكومة تتدخل أحياناً بشكل فعال لمحاربة الاختزان
يقصد الاحتكار والتحكم في الأسعار ، والرأي العام عند الفقهاء يرى ضرورة
التدخل لمنع مثل هذا العمل ، وهنا يقول ابن تيمية : « . . المحتكر هو الذي
يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلاءه
عليهم وهو ظالم للخلق المشتريين ، ولهذا كان لولى الأمر أن يكره الناس على
بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه » .

عهد الخلفاء الراشدين

المعروف أن التجار العرب كانوا يرددون على مصر قبل فتحها لأغراض
التجارة ، وكذلك كان يفعل عمرو بن العاص . هذه الاعتبارات كلها دفعت
بعمر بن الخطاب أن يطلب من عمرو أن يعيد حفر القناة التي كانت تخرج من

النيل متجهة إلى البحر الأحمر ، ففعل وسمى هذا المجرى باسم « خليج أمير المؤمنين » ، وكان يمتد من بليس إلى بحيرة التمساح ، ثم إلى مدينة القلزم . ويقال إن هذا القرار الذى اتخذه الخليفة كان بقصد تسهيل نقل الطعام من مصر إلى الحجاز ، وذلك على أثر المجاعة التى أصابت أهل « المدينة » فى عام ٢٣ هـ المعروف بعام الرمادة . وتم الحفر فى ستة أشهر ، وانطلق أسطول من ٢٠ سفينة يحمل الحبوب ، وكانت حمولة السفينة الواحدة ٣٠٠٠ أردب ، أى أن أول شحنة غذائية سارت فى المجرى الجديد كانت ٦٠٢ ألف أردب .

وظل خليج أمير المؤمنين طريقاً يستخدمه التجار وغيرهم ، واستمر الحال كذلك طيلة حكم الولاة .

والذى يعنيننا من الأمر أن حفر هذه القناة كان تعبيراً عن اهتمام بمصر ، وإيذاناً بعودة البحر الأحمر ليشغل مكانه القديم فى التجارة مع الشرق .

واهتم عثمان بن عفان بتجارة هذا البحر ، وجعل من فرضة جدة ميناء لمكة ، كما اهتم أيضاً بفرضة الجار وكانت ميناء المدينة المنورة ، وتصل إليها السفن قادمة من الهند والصين فى آسيا ومن الحبشة فى أفريقية .

وفى الوقت الذى تم فيه حفر الخليج فى مصر كانت تجرى فى العراق عملية أخرى ، قدر لها أن تكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى التجارة العربية خاصة والحضارة العربية بوجه عام . ففى ربيع سنة ١٦ هـ اختط عتبة بن غزوان البصرة ، فلم ينقض على إنشاءها عشرون سنة حتى أصبحت من أهم مراكز التجارة فى العالم الإسلامى ، وخاصة بالنسبة إلى التجارة مع جنوب وشرق آسيا بحراً ، فحلت محل الأبله الواقعة على الخليج العربى ، على ما يذكر الطبرى .

بدأت البصرة بوضع مئآت من المقاتلة ثم أخذت تنمو بسرعة ، فيحدثنا

البلاذرى أنه على عهد زياد بن أبيه كان عدد مقاتلتها ثمانين ألفاً وعباهم مائة وعشرين ألفاً . وكان معظم أهلها في بادئ الأمر من ربيعة ومضر ، ثم قدمت إليها جاليات من الهند والسند والصين ، كما تردد عليها أعداد كثيرة من تجار العرب .

وترجع أهميتها إلى وقوعها عند مصب دجلة . ويصفها الجاحظ فيقول كانت باب بغداد الكبير ، ومدخل الدجلة ، ومقصد القوافل ، وعطى رجال الشرق والغرب ، ولذلك استعجل بها العمران وكثرت فيها المصانع والصنائع ، وصارت واسطة العرب والعجم وبسبب هذا النشاط وما أسفر عنه من ثراء بالغ ، ونتيجة لتدفق الناس عليها وأهمية مركزها ، وتوسطها بين العرب والعجم على حد تعبير الجاحظ ، كانت مركزاً للعلم والفقه والأدب ، وظهرت بها مدارس ثقافية وحركات صوفية لها شأنها .

العصر الأموي

وحرص ينوأمية على الاستفادة من الأوضاع التي خلقتها الفتوح الإسلامية في عصر الخلفاء الراشدين ثم على عهدهم أيضاً . فقد درت هذه الفتوح الأموال الوفيرة ، واتصل العرب بحضارات الروم والفرس وأخذوا منها الكثير ، وعظم الاتجاه نحو حياة الترف فازدادت الحاجة إلى إشباع المطالب الجديدة عن طريق الصناعات والحرف المحلية أو عن طريق استيراد الكثير من السلع ، ومن هنا كان اهتمام الأمويين بالتجارة . ولما كانت الشام القوة التي لعبت الدور الرئيسي في قيام دولتهم ، وجهوا إليها اهتماماً بالغاً حتى تصبح مركزاً الامبراطورية الأولى في الحضارة عامة وفي التجارة . وكان موقع الشام يؤهلها لمثل هذا الدور ، فالوصول إليها من الأجزاء الشرقية من الامبراطورية ميسور بفضل الفرات والقوافل البرية ، وساحلها يطل على البحر المتوسط ويسهل

الوصول بحراً إلى مصر ، وإلى ما وراءها في اتجاه الغرب من بلاد الشمال الأفريقي . وكانت القوافل قبل الإسلام القادمة من جنوب شبه الجزيرة وخاصة من اليمن وتغر بمكة ، تشق طريقها إلى الشام من أجل تجارة راحت تتسع باطراد بعد قيام الدولة العربية الإسلامية .

ولهذه الاعتبارات وغيرها أصبحت دمشق أكبر المدن في العصر الأموي ، وبلغ نظام تجارى الماء فيها درجة عالية من الدقة بحيث كان لكل دار نافورة خاصة ، بفضل القنوات السبع التى شقها الحكام من بنى أمية ، وبفضل القناطر الكثيرة المقامة على أعمدة شيدوها . وبذل الوليد بن عبد الملك الكثير من المال والجهد فى سبيل تجميل دمشق وضواحيها بالمباني العامة .

ومما يشهد باهتمام الأمويين بتجارة الشرق ، أن عبد الملك بن مروان بعث فى عام ٧٥ هـ بقوات إلى ساحل أفريقية الشرقى ، تمركزت فى جزيرة لامو ، وراح العرب بعد ذلك ينشئون العديد من المحطات أو الموانئ على هذا الساحل ؛ لحماية التجارة الشرقية فى المحيط الهندى ، ودفع عادية المغيرين على السفن من القراصنة ومن فى حكمهم .

وقبل أن يتولى معاوية بن أبى سفيان الخلافة ، أى خلال الفترة الطويلة التى كان فيها حاكماً على الشام ، أدرك أهمية القوة البحرية للدفاع عن الممتلكات الجديدة ، التى اقتطعها العرب من الروم ، وأنه بدون قوة كهذه فسوف تظل الشام ومصر معرضة للتهديد من جانب الأساطيل البيزنطية . ولهذا طلب من عمر بن الخطاب أن يأذن له فى غزو بلاد الروم بحراً . فأراد الخليفة أن يطمئن من هذه الناحية « ذلك أن العرب » على ما يقول ابن خلدون فى مقدمته « لبداءتهم لم يكونوا أول الأمر مهرة فى ثقافته وركوبه ، والافرنجة لممارسة أصوله ومرباهم فى التغلب على اعداده ، مرتوا عليه فأحكموا الدراية

« فطلب من عمرو بن العاص أن يصف له البحر ، فجاء الرد بأن البحر
يـ ... زكـد أحرق القلوب ، وإن ثار أزاغ العقول » فأبى الخليفة الموافقة على
صـب معاوية . ولكن الأخير أعاد الكرة في عهد عثمان بن عفان ، الذي وافق
شـرحه عدم حمل الناس على ركوب البحر كرهاً .

فلما ولي الزعيم الأموي الخلافة وجه اهتماماً كبيراً إلى إنشاء السفن الحربية
تـحصـد الغارات البيزنطية ، وبلغ عدد سفن أسطول الشام ١٧٠٠ سفينة ،
تـكمـى قام عقبة بن عامر الفهري بغزو جزيرة رودس . وبعد الغارة التي شنها الروم
عـمى 'لبرلس' في ولاية مسلمة بن مخلد (٤٧ - ٦٢ هـ) اهتم ولاية مصر ببناء
تـسـعن ، فأُنشئت في عام ٥٤ هـ ولأول مرة دار صناعة لبنائها في جزيرة الروضة
عـنى ما يحدثنا به المؤرخ الكبير المقرئ .

وواضح مما قدمناه في إيجاز اهتمام خلفاء بني أمية بالتجارة ، وهو اهتمام
تـشـمل طريق البحر الأحمر وكذلك طريق الخليج العربي الذي راحت أهميته
تـتـد باطراد نتيجة الفتوح الإسلامية في آسيا .

تتقوى طريق الخليج العربي والعراق

ثم انتهى حكم بني أمية وجاء في أثرهم العباسيون الذين يدينون
بـنـجـاحهم في الوصول إلى الخلافة ، لأهل بلاد فارس وخاصة أهل خراسان .
وهم ثم كان من الطبيعي أن يركزوا على دوام الاعتماد على الفرس ، ولذلك
تـمـ تعد دمشق بالعاصمة التي تناسبهم ، من جهة الشام — على خلاف بلاد
تـغـريس — كانت تمثل عنصراً متعصباً للعروبة ، ولأنها من جهة موضع التهديد
تـسـتمر من جانب الدولة البيزنطية .

كان من المنطقي أن يتخذ بنو العباس عاصمة بالقرب من أنصارهم من

أهل فارس ، وفي عام ١٤٥ هـ بدأ أبو جعفر المنصور بناء بغداد ، وكانت في الأصل قرية قديمة أقامها ملوك من الفرس على الشاطئ الغربي لدجلة عند التقائه بنهر الصراة ، كما كانت سوقاً يقصده تجار الفرس والصين .

وفي تفسير اختيار الموقع ينقل اليعقوبي عن المنصور قوله : « والا فجزيرة بين دجلة والفرات . مشرعة للدنيا ، كل ما يأتي في دجلة من واسط والبصرة والأبلة والأهواز وفارس وعمان واليامة والبحرين وما يتصل بذلك فإليها ترقى وبها ترسى . وكذلك ما يأتي من الموصل وديار ربيعة وآذربيجان وأرمينية مما يحمل في السفن في دجلة ، وما يأتي من ديار مضر والرقعة والشام والشغور ومصر والمغرب ، مما يحمل في السفن في الفرات فيها يحتط ويتزل ، ومدرجة أهل الجبل وأصبهان وكور خراسان » .

تم البناء في عام ١٤٥ هـ وحول إليها الخليفة من الكوفة بيوت الأموال والخزائن والدواوين ، وبنى للمهدى الرصافة في الجانب الشرقي ببغداد . وجعل مجمع الأسواق بالكرخ ، وأمر التجار فابتنوا الحوانيت وألزمهم الغلة . ولم يمض وقت غير طويل حتى صارت بغداد مركز الثقل السياسي والنشاط التجاري والحركة العقلية والأدبية في الامبراطورية الإسلامية ، وطبقت شهرتها الآفاق .

ويفضل بغداد احتل العراق مكاناً مرموقاً أهلته له ظروفه الجغرافية ، ووفرة موارده ، وموقعه بالقرب من البحر واتصاله برأى البلاد المجاورة ، والالتقاء الذي تم فيه بين الحضارات القديمة التي قامت فيه والثقافة العربية والقيم الإسلامية التي انتقلت إليه بعد الفتح .

وأنشأ العباسيون ميناء سيراف على الجانب الشرقي من الخليج العربي

لخدمة التجارة الشرقية ، واستقبال السفن الواردة من أعالي البحار والتي كان يصعب عليها دخول دجلة بسبب الرمال عند مدخله . وأصبحت من أهم المدن التجارية في العالم ، وحافظت على ازدهارها حتى نهاية القرن الرابع الهجري .

كان بناء بغداد ، والاهتمام بالبصرة والأبلة ، وإنشاء سيراف دلائل على سياسة عباسية جديدة ، هي تحويل التجارة إلى الخليج العربي والعراق ، وهي سياسة كانت تقضي بإهمال مصر والبحر الأحمر . وكان الطريق الأخير قد بدأ الضعف يتسرب إليه ، فأهمل الولاة أمره بعد عصر الخليفة عمر بن عبد العزيز ، وغطت الرمال جزءاً من خليج أمير المؤمنين حتى أصبح منتهاه عند ذنب بحيرة التمساح من ناحية الطور والقلزم . ثم جاءت الخطوة أو الضربة الحاسمة ، حين انتهز المنصور فرصة الثورة العلوية في الحجاز ، فأمر بردم الخليج حتى يحول دون وصول المؤن والامدادات إلى الثوار . قد يكون هذا هو السبب المباشر ، ولكن يبدو أن الردم كان صادراً عن هدف اقتصادي مهم ، هو تحويل التجارة إلى طريق الخليج العربي والعراق حتى تزدهر بغداد .

وكان الرشيد مواظباً على الحج ، وأكثر من اتخاذ المصانع والآبار والبرك والقصور في الطريق إلى مكة ، ويقال إنه أراد وصل البحرين المتوسط والأحمر بشق طريق مباشر عبر برزخ السويس ، ولكن يحيى بن خالد بن برمك حذره إذ قال له على ما ذكر المسعودي : يخطف الروم الناس من المسجد الحرام والطواف وذلك أن مراكبهم تنتهي من بحر الروم إلى بحر الحجاز فتطرح سراياها مما يلي جدة فتخطف الناس من المسجد الحرام ومكة ، فعُدل الخليفة عن فكرته .

ويلاحظ أن هذا اللون من التفكير سبق أن جال بذهن عمرو بن العاص فأنشأه عنه لنفس الأسباب تقريباً وهو الخوف من استخدام الروم لمثل هذا الممر لمهاجمة الأماكن المقدسة عند المسلمين ولأغراض تتصل بالتجارة أيضاً ، على ما سوف نوضح عند مناقشة سياسة صلاح الدين التجارية .

الأمر الذى نود وضع التأكيد عليه أن فكرة ربط البحرين المتوسط والأحمر بقتاة عبر برزخ السويس ، لم تكن من مستحدثات علماء الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى ، وإنما جالت بأذهان العرب قبل ذلك بقرون ، بل وبعد الفتح العربى مصر .

ومن العوامل التى كان لها تأثير واضح بغير شك فى تنمية التجارة وخاصة مع الشرق ، الترف الذى وصل أبعاداً لم يسبق لها مثيل خلال العصر العباسى الأول . وعلى حد تعبير أنتونى ناتنج فإنه فيما يزيد قليلاً عن عشر سنوات بعد موت أبى جعفر قفزت الخلافة العباسية من الربيع المغطى بالحضرة إلى الصيف الذهبى . كان هارون الرشيد حفيد أبى جعفر قد أصبح الخليفة ، فبدأ عصر « ألف ليلة وليلة » وجمعت الثروات وانفق المال على نطاق ينافس انفاق آل روتشيلد وروكفلر فى العالم الحديث . ويضرب الكاتب الانجليزى الأمثلة فيقول إن أم هارون حصلت على ما يزيد عما يعادل ١١,٢٠٠,٠٠٠ دولار صرفتها على زينتها وقصورها ، وأصبحت زوجته الحسناء زبيدة أسطورة من ناحية الإنفاق ، ففى القصور الخليفية أصرت على أن لا يشرب ضيوفها إلا من أكواب من الذهب والفضة ومرصعة بالجواهر . وساد الترف بيوت الأغنياء إلى حد غير معروف فى الأزمنة الحديثة ، فكان يجرى تبريد البيوت بالثلج ، وكانت أدوات المائدة لا تقل عن الفضة ، بينما كانت كل قطعة من الأثاث مطعمة بالأبنوس ومرصعة باللؤلؤ . ووراء كل هذا الترف تجارة وصناعة مزدهرتان .

فعلى طول أرصفة موانئ بغداد والبصرة النهرية ترسو مئآت السفن من كل ركن من أركان الإمبراطورية الشرقية ، من الصين إلى أفريقية ، محملة بالحرير والعطور والصيني والصبغات والتوابل والياقوت وحجر اللازورد والغراء والعاج والرقيق للبيع في أسواق العاصمة (العرب : أمجادهم ، ترجمة د . راشد البراوى) .

لكن ما لبثت بغداد أن تعرضت للمحن . فقد كان من أثر الحرب الأهلية بين الأمين والمأمون أن كثر الحريق والهدم ببغداد والكرخ ، ولم ينزل بعاصمة بنى العباس شر من هذه الحرب على ما يقول صاحب « مروج الذهب » فقطع طاهر عن أصحاب الأمير مواد الأقوات وغيرها من البصرة وواسط وخلافهما من الطرق . ولما ضاق المجال بمحمد أمر قائداً يقال له ذريح « أن يتبع أصحاب الأموال والودائع والذخائر من أهل الملة وغيرهم ، وقرن معه آخر يعرف بالهرشى ، فكانا يهجمان على الناس فاجتبيا أموالاً كثيرة ، فهرب الناس بعلّة الحج ، وفر الأغنياء (مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤١٦) .

والواقع أن المدينة كادت أن تكون قد دمرت تماماً ، نصف أهلها تقريباً قد ماتوا ، ونخزائن الخلافة خاوية .

وانتهت الحرب لصالح المأمون كما هو معروف ، فراحت بغداد تستأنف نشاطها وورخاءها ، وعادت التجارة إلى ازدهارها ، فلما تولى المعتصم أنشأ سرمن رأى ، وتبعد عنها ستين ميلاً من ناحية الشمال ، وقد بدأ بناؤها في عام ٢٢١ هـ ، وفردوا سوقاً لأهل كل صنعة ، وكذلك للتجارة ، فبنى الناس ، وشيدت الدور والقصور ، واستنبتت المياه ، فقصدها الناس وأجهزوا إليها من أنواع الأمتعة وسائر ما ينتفع به الناس وغيرهم من الحيوان ، وكثر العيش واتسع الرزق ، على حد الأوصاف التي اقتبسناها عن المسعودى .

وقبل أن ينتهى عهد الخليفة المعتصم ، كان الأتراك الذين استقدمهم وأكثر من استخدامهم كى يساندوه وليوازن النفوذ الفارسى ، قد أصبحت لهم السيطرة الفعلية على الجيش وجهاز الحكم . إن القوة والسلطة تفسدان من يملكهما ، ومن هنا كان الجند الأتراك يشيعون الخوف والاضطراب فى نفوس أهل بغداد ويعتدون عليهم لمجرد الرغبة فى الاعتداء على الغير .

لكن مصير بغداد سرعان ما قرره الأحداث التى توالى على الخلافة العباسية . ففى أيام المعتز كان بدء الفتنة بين البلاط والسعدية بالبصرة وما نتج عن ذلك من ظهور صاحب الزنج الذى كان خروجه بالبصرة فى خلافة المهتدى فى عام ٢٥٥ هـ ، وتمكن فى ظرف عامين من الاستيلاء على هذا الميناء الكبير وجميع الدلتا ، ثم واسط والبحرين ، ثم غزا فارس ، ولم تتحطم هذه الثورة إلا فى عام ٨٨٣ م وقد بلغ ضحاياها نصف مليون على ما يقال . وأوقفت بالطبع التجارة فى الخليج العربى ، واقفرت أرصفة وطرق الموانى الكبيرة بالبصرة ، وبالتالي تأثر مركز بغداد التجارى .

وما لبثت الدولة أن تزلزلت قوائمها بسبب ثورة القرامطة الذين حاربوا لتأييد ثورة الزنج فيما بين عامى ٨٦٨ ، ٨٨٣ م ، فلما قضى على الأخيرة لحق القرامطة بهجوش الخليفة وحققوا فى عام ٩٠٠ نصراً ساحقاً فى البصرة ، ثم زحفوا على الشام ، وفى عام ٩٢٩ هاجموا مكة ونهبوها .

هذه الأحداث الدامية كانت لها آثار مدمرة بالنسبة إلى التجارة فى الخليج العربى والعراق بوجه خاص ، وراح التجار من العرب والفرس يهربون إلى مواضع أكثر أمناً وهنا كانت القوة التى أعادت إلى طريق مصر والبحر الأحمر نشاطه السابق وأهميته القديمة ، وهذه الأحداث اقترنت باتجاه حكام مصر إلى الاستقلال الفعلى بها .

مصر وعودة النشاط إلى طريق البحر الأحمر

اقترن تحول الثقل التجارى من العراق ومنطقة الخليج العربى بقيام حكم مستقل فى مصر كما أشرنا ، وذلك منذ أن وطد الأمر لأحمد بن طولون .

ولكن النشاط الذى شهدته التجارة الخارجية بلغ أزهى مظاهره فى عصر الفاطميين ، وتضافرت عوامل عدة أدت إلى هذا الازدهار . فالدولة الجديدة كفلت توافر الأمن والاستقرار فى الداخل . وكان التجار الغربيون فى العصر السابق على الحروب الصليبية يفضلون طريق مصر فهو يستغرق وقتاً أقل منه فى حالة الطريق المنافس عبر بلاد الجزيرة والشام ، ومن ثم كانت تكاليف النقل أقل ، مما أدى إلى رخص نسبي فى أسعار السلع . ولم تكف مصر بدور الوسيط بالنسبة إلى البضائع الآسيوية ، بل كان لديها ما تصدره إلى أوروبا مثلاً ، كالنظرون والشب والكتان والمنسوجات النفيسة ، كما أن حاجتها إلى الخشب والحديد جعل السمن الأوربية تأتى إلى موانئها محملة بهذه السلع .

ومما يلفت النظر نمو العلاقات بين مصر والمدن الإيطالية المشتغلة بالتجارة ، فبدأ اتساع نطاق التجارة مع جنوة فى النصف الأخير بوجه خاص من القرن الحادى عشر ، فتعلم أن أحد الحجاج وهو أنجلف Ingulf أسقف كروبلاند شهد أسطولاً جنوياً فى ثغر يافا على ما يقول هايد فى مؤلفه عن « تاريخ التجارة » . وقبل عودته إلى بلاده عن طريق مصر أقام فيها حتى تمكن من عقد معاهدة تجارية مع الخليفة الفاطمى آنذاك . وكانت بيزا شديدة الحرص على الاحتفاظ بود الخلفاء الفاطميين فبعثت فى عام ٦١٥٤ م بسفير اسمه رانييرى بوتاكى إلى الخليفة الظافر لتسوية مشكلة نشأت من اعتداء الركاب البيزيين فى إحدى السفن على زملائهم المسلمين . ونجح السفير فى الوصول إلى تسوية أهم بنودها : تعهد حكومة بيزا بالامتناع عن تقديم أية

مساعدة للصليبيين في الشام ولغيرهم من أعداء مصر ، وتعهد الحكومة الفاطمية بمنح حمايتها للتجار والحجاج الذين يسافرون في حالة سلمية .
ويحدثنا لانورا أن أهل البندقية نجحوا في إنشاء علاقات تجارية واسعة النطاق مع المسلمين في الشام ومصر وشمال أفريقيا .

وبرغم التنافس بين القاهرة وبغداد في عهد الفاطميين لم تتوقف التجارة بينهما ، فيذكر ابن حوقل مثلاً أن مصر كانت ترسل سنوياً إلى العراق منسوجات تتراوح قيمتها من ٢٠ إلى ٣٠ ألف دينار . وامتد نشاط التجار المصريين حتى وصل إلى بخارى . . . وقبل انتهاء عصر الحكم الفاطمي أنشأ المصريون دار وكالة للتجار العراقيين والشاميين مما يثبت أنه كانت لهم معاملات تجارية منتظمة مع مصر .

وواصل صلاح الدين سياسة الفاطميين من ناحية الاهتمام بالتجارة ، بل وتوسع فيها . ولقد كان من أثر المحاولة التي قام بها الصليبي ريموند دى شاتيون للتوغل في البحر الأحمر (١١٨٢ - ١١٨٣ م) أن ازداد هذا العاهل المسلم اقتناعاً بأن هدف الأوربيين لم يكن الأرض المقدمة فحسب ولكنه أيضاً السيطرة على ثروات الشرق التجارية . وفي خطاب إلى الخليفة العباسي في بغداد قال إن الفرنجة لونجحوا في الحصول على موطىء قدم في البحر الأحمر فإن هذا لن يهدد طريق الحج فحسب بل ويهدد التجار المسلمين في اليمن ، ومن ثم فإن منعهم من الوصول إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي واجب مقدس .

وعمل سلاطين المماليك على الاستفادة من انتقال مركز الثقل إلى طريق البحر الأحمر ، وتحول السفن إلى اليمن وإلى ميناء عدن بصفة خاصة . وأول

من سار في هذا الاتجاه السلطان منصور قلاوون الذي راح يعمل على تحسين العلاقات مع حكام اليمن وشريف مكة ، كما حرص ومن جاء بعده على توفير الأمن في الطريق من البحر الأحمر إلى النيل . كذلك كانت الحكومة تطلب حسن معاملة التجار الوافدين إلى الموانئ المصرية وعدم إرهابهم بالرسوم ، ويحدثنا القلقشندي أن قلاوون أصدر منشوراً إلى التجار من الصين والهند والسند واليمن والعراق يفرهم بالحضور بمتاجرهم إلى بلاده . وبفضل التشجيع المتعدد الجوانب كثر عدد الأوربيين وخاصة في الإسكندرية ودمياط . وكان لكل جالية من التجار الغربيين قنصل يتولى رعاية مصالحهم ، كما كان لها فندق .

وفي عهد المماليك أيضاً حدث نشاط كبير مع بلاد السودان الغربي وأفريقيا الوسطى . وفي سبيل دعم العلاقات التجارية مع البلاد الأخرى عقد سلاطين المماليك معاهدات على نحو ما فعلوا مع حكام صقلية ، وقشتالة بالإضافة إلى الجمهوريات الإيطالية .

إلا أن الظروف تغيرت في أيام المماليك البرجية ، فعمد السلاطين إلى احتكار سلع مثل البخور والتوابل مما أدى إلى حدوث ارتفاع كبير في أسعارها ، وهذا بالإضافة إلى الإكثار من فرض الرسوم على التجار الأجانب ، وهي رسوم كانت تتجاوز الحقوق السلطانية المعتادة . وهنا أخذ العالم المسيحي الأوربي ونخاصة بعد سقوط حكم المسلمين في أسبانيا ، يعمل على اكتشاف طريق مباشر إلى الهند لا يمر ببلاد المسلمين ، فتمكن فاسكودا جاما من تحقيق هذا الهدف بالدوران حول أفريقيا ، فتدهورت التجارة عن طريق مصر والبحر الأحمر ، ولم يمض وقت حتى سقط الشرق الأدنى ومصر لسلطان الدولة العثمانية الجديدة .

التجارة في البحر المتوسط

تجمعت ظروف مختلفة فعاونت منذ القرن العاشر الميلادى على استئناف العلاقات التجارية مع أوربا . وأول ما يسترعى النظر أن موت شرلمان أدى إلى تسرب الضعف فى جسم الامبراطورية التى أقامها وانتهى الأمر بتقسيمها بمقتضى معاهدة فردون فى عام ١٨٤٣ م . وأظهر أحفاده ضعفاً واضحاً وتعرضت أوربا لموجة غزو على أيدي شعوب متبريرة آتية من الشمال ، وأخفق أمراء الإقطاع فى حماية البلاد على نحو فعال ، وإزاء هذه الظروف اشتدت الحاجة إلى حكومات مركزية قوية ، وبدأت هذه الحركة القومية فى ألمانيا فى القرن العاشر على أيدي الملك هنرى (٩١٩ - ٣٦) وخليفته أوتو الكبير (٩٣٦ - ٧٣) ، وقامت حركة مماثلة فى فرنسا عندما تولى هيو كابت العرش فى عام ١٩٧٧ .

هذه الظروف ساعدت على اشتداد الحاجة إلى استئناف التبادل التجارى مع أفريقيا وآسيا — والواقع أن عصرًا جديدًا قد بدأ من القرن الحادى عشر وهو ما يدل عليه ازدياد عدد الحجاج الأوربيين إلى فلسطين ، وكان معظمهم يؤثرون طريق مصر والمرور بصحراء سيناء ، ثم يرجعون إلى بلادهم حاملين آراء وأفكاراً ومشاهدات ، فضلاً عما كانوا ينقلونه من المنتجات الصناعية والزراعية من محلية أو مستوردة من أفريقيا وآسيا .

ومن العوامل ذات الشأن أيضاً أن الكنيسة الكاثوليكية التى ورثت مركز الدولة الرومانية الغربية أخذ نفوذها يزداد حتى بلغ مبلغاً عظيماً منذ القرن الحادى عشر ، هذه الكنيسة راحت تفقد بساطة العهد المسيحى الأول ، وتطورت الطقوس الدينية فأسرف رجال الدين فى استخدام البخور والعطور ،

كما عظممت الحاجة إلى توابل الشرق لحفظ الأطعمة تبعاً للحياة الدينية وما فيها من صوم .

إزاء هذه الاحتمالات كان من اللازم قبل كل شيء ، تطهير البحر المتوسط من البحارة المسلمين ولا يتم هذا إلا بانتزاع الجزر الكبيرة التي يتحكمون منها في طرق المواصلات . فاستولى الامبراطور البيزنطى رومانوس على كريت (٩٦١) ، واستخلص خلفه نفقور جزيرة قبرص (٩٦٥) ، وفي القرن التالى استولى النورمنديون على صقلية .

وفي هذا الوقت برزت البندقية على المسرح ، وفي عام ٩٩١ بعث حاكمها بطرس الثانى بسفراء إلى جميع الأمراء العرب داعياً إلى إقامة العلاقات التجارية مع بلاده ، ولم يمض وقت طويل حتى كانت السفن تقلع من ليدو وجنوا بانتظام إلى سوريا ومصر .

هذه التطورات في أوروبا والبحر المتوسط صاحبها اضمحلال الطريق التجارى عبر الخليج العربى والعراق ، لصالح طريق مصر والبحر الأحمر .

وثمة عامل لا يمكن إغفاله ، ذلك أن روح العداوة التى تولدت من الفتوح الإسلامية في الليفانت وشمال أفريقيا على حساب الدولة البيزنطية ، ومن الانتصارات العربية على الروم والأوربيين ، ومن الموقف المعادى الذى اتخذته الكنيسة الكاثوليكية ، نقول إن هذه العداوة ما لبثت أن خفت حدتها ، وتغلبت المصالح الاقتصادية على اعتبارات الاختلاف الدينى .

وفي عام ١٠٩٦ بدأت الحرب الصليبية الأولى ، وسرعان ما سقطت الرها وأنطاكية ثم بيت المقدس ، إلى أن دانت للصليبيين فلسطين والشام . ولا ريب أن هذا الحادث العظيم أحدث اضطراباً بالغاً ، وأدى في أول الأمر إلى توقف

المبادلات بين مصر والشام والعراق من جهة ، وبين مصر وأوروبا من جهة أخرى . فقد أصبح الطريق البرى إلى دمشق والحجاز محفوظاً بأعظم المخاطر بسبب غارات صاحب الكرك المسيحي على قوافل المسلمين . كذلك كان للعدوان الصليبي صدى قوى في الرأي العام الإسلامي عامة والمصري بوجه خاص ، بل إن الشعوب المسيحية في أوروبا لا بد أن ضميرها ثار على أى اتصال تحصل به مصر مثلاً على ما يلزمها من مواد ذات أهمية استراتيجية كالحديد والخشب .

لكن نار التعصب أخذت تتحمد بالتدريج ، وتغلب العامل الاقتصادي ، بل إن الصليبيين في فلسطين أخذوا يسمحون بمرور القوافل من مصر إلى الشام والعراق ، وكثر ورود السفن إلى الإسكندرية بصورة استرعت نظر الرحالة اليهودي التطيل فحدثنا أنه شاهد في مينائها سفناً عديدة تنتمى إلى تسع وعشرين دولة ومدينة أوربية .

وهذه الظاهرة أثارت أيضاً الرحالة العربى ابن جبير فكتب يقول إن اختلاف القوافل من مصر إلى دمشق على بلاد الإفرنج غير منقطع . واختلاف المسلمين من دمشق إلى عكة كذلك . وتجار النصارى أيضاً لا يمنع أحد منهم ولا يعترض . وللنصارى على المسلمين ضريبة يؤدونها في بلادهم وهى من الأمانة على غاية ، وتجار النصارى أيضاً يؤدون في بلاد المسلمين على سلعهم ، والاتفاق بينهم والاعتدال في جميع الأحوال .

التجارة مع جنوب وشرق آسيا

نجاح بنو أمية في خلق عالم إسلامي يمتد من أسبانيا غرباً إلى السند شرقاً ، وظل على هذا النحو خلال قرن من الحكم العباسي ، باستثناء أسبانيا

وشمال أفريقيا . وفي الرقبت نفسه كانت أسرة تانج (٦١٥ - ٩٠٧) قد فرضت سلطانها على الصين . هذان العاملان وهما وحدة العالم الإسلامي ووحدة إمبراطورية الصين ، يفسران نشاط التجارة بين العرب والشرق الأقصى .

هذا النشاط نما بالتدريج ، ففتح السند في أوائل القرن الثامن الميلادي أتاح للمسلمين موانئ الديبل والمنصورة على الطريق إلى جنوب شرقي القارة وشرقها . ثم جاء قيام بغداد وازدهارها وخاصة في العصر العباسي الأول ، وما صاحب ذلك من تطور وازدهار في البصرة وسيراف .

كانت السفن تخرج من موانئ الخليج العربي وتتوقف في صحار ومسقط بساحل عمان ، ثم تواصل السير إلى كريلون الواقعة في جنوب ساحل ملبار ، وبعد ذلك تتجه نحو سرنديب ، ومن بعدها إلى الملايو . وتعتبر السفن مضيق ملقا ثم تبخر مباشرة إلى الهند الصينية ومنها إلى خانفو (كانتون) بالصين .

إلا أن التجارة مع الصين انتهت نهاية عنيفة بسبب ثورة هوانج شاو وهجومه على خانفو حيث ارتكب أشد الفظائع ضد التجار الأجانب . وفي الوقت نفسه سرى الانقسام والوهن إلى الخلافة العباسية .

التجارة مع شرق أفريقيا

وكان من أثر حكم الحجاج والمظالم التي ارتكبتها ، أن فر الكثير من أهل عمان إلى شرق أفريقيا حيث الأمان مع امكانيات الكسب . وكذلك هاجرت أعداد من سكان شيراز وسيراف في القرنين التاسع والعاشر الميلاديين .

وبحدثنا الجغرافيون العرب عن تجارة منتظمة من سيراف وعمان إلى شرق أفريقية ، وانتشر العرب على ساحل الإقليم الأخير حتى بلغوا سقالة ومدغشقر ، وكانت أهم سلعة يوتى بها من السوق الأفريقية هذه هي الرقيق ،

وكانوا يستخدمون في الكثير من الأعمال وتكاثر عددهم على مر الزمن حتى اشتد ساعدهم وانتهى الأمر بثورتهم التي عرفت باسم ثورة الزنج .

تجارة الأندلس

ازدهرت الزراعة والصناعة في أسبانيا الإسلامية ، ولكن بعض الإنتاج كان يزيد عن حاجة الطلب المحلي ومن ثم يصدر إلى الخارج في البلاد الإسلامية أو المسيحية ، ومن ذلك مثلاً زيت الزيتون وأعظم مراكز تصديره أشبيلية . وكانت مالقة تصدر التين والسكر . ولكن إنتاج الغلال كان يقصر عن إشباع الطلب المحلي ومن ثم جرت العادة باستيراد القمح من الخارج وخاصة من شمال أفريقيا .

وشهد عصر عبد الرحمن الثاني وابنه هشام الأول اتجاهاً إلى الترف في قرطبة ، وكان من أثر هذه الظواهر التوسع في استيراد السلع الكمالية من بلاد الشرق بوجه خاص ، وكان الرقيق من السلع التي نشطت تجارتها ، وكان يؤتى بهم من أفريقية الغربية بصفة خاصة ومن بعض المناطق الأوربية .

وقامت علاقات تجارية نشيطة مع الإسكندرية وبغداد وبيزنطة ورغم الخلافات ، أو العداوات السياسية . ومما يلفت النظر أن اليهود والشوام كانوا يسيطرون على النشاط التجاري في هذا البلد العربي في شبه جزيرة أيبيريا .

البورجوازية التجارية

كانت التجارة الشرقية بوجه خاص مصدر ثراء كبير للمشتغلين بها بسبب ما كانت تدره من أرباح باهظة ، لأن السلع التي تنطوى عليها سلع ترفيهية في الأغلب كالمعادن النفيسة والجواهر والملابس الثمينة ، ونظراً لما كان يتعرض

له التجار من مخاطر في البر والبحر ، ولتعويض ما كان يفرض على السلع من رسوم عالية في بعض الأقاليم .

وتزخر المؤلفات العربية باخبار بعض أغنياء التجار ، فروى المسعودي مثلاً عن ابراهيم بن المهدي أنه مر بدار عالية ، فسأل خياطاً عنها فأخبره أنها لرجل من التجار من البزازين ، وكان عنده عدد كبير من الغلمان والجواري ، ثم أمر باحضار درتين فيها ٢٠,٠٠٠ درهم أعلن أنه قرر تزويج أخته من ابراهيم وأنه يمهرها عنه ٢٠,٠٠٠ درهم .

وفي عام ٢٨٣ هـ قبض المعتضد على أحمد بن الطيب بن مروان السرخسي وكان قد ولى الحسبة ببغداد ، واستولى من داره على ١٥٠,٠٠٠ دينار هي قيمة ما حصل من العين والورق والآلات . وفي عام ٣٠٢ هـ تم القبض على ابن الحصايس الجوهري بمدينة السلام ، والذي صح ما قبض من ماله من العين والورق والجوهر والفرش والثياب والمستغلات خمسة آلاف ألف وخمسمائة ألف دينار .

وذكر الاصطخرى أن أهل سیراف كانوا أيسر أهل فارس وأن منهم من تجاوز ماله ستون مليون درهم لم يكتسبها إلا من تجارة البحر . وكان الجلاءون سعديا كبير التجار اليهود بالعراق في أواخر القرن الثالث الهجري من أغني شخصيات هذا البلد في ذلك الحين . وثما يشهد بعضهم الثراء بفضل التجارة قول الأعمى المعروف بعلي أبي طالب في وصف بغداد :

وياجنة الدنيا ويامطلب الغنى

ومستنبط الأموال عند المتاجر

وحدثنا ابن بطوطة أنه كان بالإسكندرية تاجر كبير القدر يعرف بابن

رواحة وله قاعة معدة للسلاح ، فمتى كان خوف أو قتال جهز منها المائة أو المائتين من الرجال بما يكفيهم من الأسلحة . وذكروا أن أحد تجارها أحضر إلى شركائه بضاعة من خائفو قيمتها خمسمائة ألف دينار ، وذكر جان تينو على ما جاء في وثائق الجنييزة أنه كان في القاهرة ٢٠٠ تاجر كبير يملك كل منهم أكثر من مليونى قطعة من الذهب .

وبحدثنا ناصر خسرو بأنه رأى أموالاً يملكها بعض المصريين لا يستطيع حصرها ولو ذكرها لما صدقه مواطنوه . وقال إنه رأى نصرانياً من سراة مصر قيل إن مراكبه وأمواله وأملاكه لا يمكن أن تعد .

ولبيان مبلغ ثراء أهل عدن من التجارة أن هناك من دخلها بألف درهم فخرج ومعه ألف دينار . ويتحدث ابن المجاور عن تجار من مصر وإيران وحضرموت ومقديشيو وزيلع والحبيشة جمعوا ثروات كبيرة في عدن .

ويبدو أن التجار حاولوا القيام بأدوار سياسية إما لحماية مصالحهم وإما لتنميتها . فخلال الحرب الأهلية بين الأمين والمأمون اجتمع التجار بالكرخ على مكاتبة طاهر أنهم ممنوعون من الخروج إليه ومغلوب على أموالهم وأن العراة والباعة هم الآفة (مروج الذهب ، ج ٣ ، ص ٤١٧) .

وفي القرن الحادى عشر الميلادى نسمع لأول مرة عن المكارمية وهم مجموعة من كبار التجار تميزوا بالنشاط والكفاءة ، وسرعان ما جمعوا الثروة وحصلوا على النفوذ في جميع الأسواق الشرقية الهامة . وعن طريق انشطتهم في التمويل أثروا في السياسة أيضاً إذ كانوا يقرضون بعض الحكام وبذلك يتمكنون من توجيه السياسة في الناحية التى تخدم مصالحهم .

ومن الأمثلة على دور سياسى حاول بعض التجار أن يلعبوه ، أنه بعد أن

زال حكم الصليبيين والشام وحل محلهم المغول في إيران باعتبارهم العدو الجديد للعرب والمسلمين ، تمكن التاجر عبد المجيد السلامي من عقد معاهدة سلام في عام ١٣٢٣ م بينهم وبين مصر . ويلاحظ بهذا الصدد أنهم اعتنقوا الإسلام قبل ذلك بوقت في عام ١٢٩٥ م .

حقيقة كثر عدد المشتغلين بالتجارة في مختلف أرجاء الدولة الإسلامية ، وثابت أن الكثيرين منهم اقتنوا ثروات طائلة ، وأن كبارهم كانوا يحيون حياة مرفهة نافسوا فيها الأمراء ، بل والخلفاء أنفسهم .

إلا أن الظاهرة التي تلفت النظر أن هذه البورجوازية التجارية العربية والإسلامية لم تحاول أن تلعب دوراً إيجابياً في التطور السياسي على غرار ما فعلته مثيلتها الأوروبية فيما بعد . فلم تعمل على السيطرة على الحكم وإقامة دولة تعتمد على أموالهم وتفرض الأمن والنظام ، أو إقامة نظام من الحكم يحد من سلطان الفرد .

لو أنها فعلت ذلك فربما تمكنت من الحيلولة دون تسلط العناصر التركية على الدولة العباسية منذ عهد الخليفة المعتصم ، والوقوف في وجه الزحف الصليبي على المشرق عندما بدأ . وربما استطاعت أيضاً صد الخطر المغولي فيما بعد وتفادي الكارثة الهائلة التي حلت بالخلافة العباسية .

لو أن هذه المجموعة توافر لها الوعي السياسي والاجتماعي فربما كانت تنجح في خلق دول قومية في العالم الإسلامي ، ومن ثم ربما كان يتغير مجرى تاريخ الدولة العربية بل وتاريخ العالم .

الموانئ الرئيسية

بسبب النشاط التجارى الذى تحدثنا عنه اشتهر العديد من الموانئ بالعالم الإسلامى وبلغ بعضها ذروة المجد فى العصور الوسطى ، وبعضها مثل الاسكندرية وعدن كان موجوداً فى العصور القديمة قبل الإسلام ولكنها لم تصل إلى المكانة التى حققتها إلا فى العهد العربى ، والبعض الآخر أنشأه العرب كما فى مصر والعراق وفارس مثلاً . ونقدم فيما يلى نبذاً موجزة عن هذه الموانئ :

(١) الإسكندرية

كانت لها أهميتها قبل الفتح العربى لمصر وتلى القسطنطينية . وواصلت ازدهارها بعد الفتح ، ووصفها اركولف الذى زار بيت المقدس حوالى عام ٦٧٠ م بأنها ملتقى تجارة وتجار العالم . وأمر معاوية بن أبى سفيان ببناء مراكب حربية لحمايتها وحماية التجارة من الاعتداءات الرومية . واشتهرت بمنارتها التى كانت تفيد منها السفن على اختلاف أنواعها .

(٢) الفرما والقلم

كانت الفرما محطة لتجار أوروبا وسورية ، ومنها كانوا يتجهون بالبر إلى القلم لركوب البحر ، وذكر ابن خردذابة أن التجار الرازانية كانوا يتزلون بالفرما ، ويحملون منها تجارتهم إلى القلم ومن الأخيرة يركبون البحر الشرقى إلى جدة ، ثم يمضون إلى بلاد جنوب آسيا والشرق الأقصى . ووصف اليعقوبى القلم بأنها ميناء مصر إلى الحجاز واليمن ولقد عظمت أهميتها بطبيعة الحال بعد حفر خليج أمير المؤمنين .

(٣) القسطنطينية

اختطها عمرو بن العاص وظلت قاعدة الإمارة والحكم إلى حين بناء مدينة

العسكر في عام ١٣٢ هـ . قال عنها المقدسى إنه ليس في الإسلام مراكب أكثر من التي في ساحل القسطنطينية ، وأشار إلى الأعداد الهائلة من المراكب الراسية والسائرة مما يدل على نشاط الملاحة والتجارة في العصر الفاطمي وهو الوقت الذي زارها فيه .

وترجع أهمية القسطنطينية إلى موقعها على النيل وتوسطها بين الوجهين القبلي والبحري ، واتصالها بكافة أنحاء الديار المصرية عن طريق النيل ، كذلك كان يخرج منها طرق برية تسير فيها القوافل المتجهة إلى الحجاز وبلاد الشام والمغرب .

وكانت فيها أماكن مخصصة لرسو كل نوع من السفن أو بعبارة أدنى إلى الواقع لاستقبال مختلف أنواع المتاجر ، فهناك مرسى للسفن المحملة بالغلال ، وآخر للسفن المشحونة بالأخشاب .

قال عنها ابن سعيد المغربي : « إن ما يرد على القسطنطينية من تاجر البحر الإسكندراني والبحر الحجازي فوق ما يوصف وأن بها مجمع ذلك ومنها يجهز إلى سائر البلاد .

(٤) عيذاب

مدينة على ساحل بحر جدة ، ويتحدث عنها المقرئزي بأنها كانت من أعظم مراسي الدنيا بسبب أن مراكب الهند واليمن تحط فيها البضائع وتقلع منها مع مراكب الحجاج الصادرة والواردة ، فلما انقطع ورود مراكب الهند واليمن إليها صارت المرسى العظيمة عدن ، إلى أن كانت أعوام بضع وعشرين وثمانمائة فصارت جدة أعظم مراسي الدنيا .

وبدأت أهمية عيذاب مع عودة التجارة إلى طريق البحر الأحمر . وكان

التجار والملاحون يفضلونها بسبب عمق وغزارة مياهها فضلاً عن خلوها من الشعاب المرجانية .

ويقول ابن جبير : إن لأهل عيذاب في الحجاج أحكام الطواغيت وذلك أنهم يشحنون بهم الجلاب حتى يجلس بعضهم على بعض وتعود بهم كأنها أقفاص الدجاج المملوءة ، يحمل أهلها على ذلك الحرص والرغبة في الكراء حتى يستوفي صاحب الجلبة منهم ثمنها في طريق واحدة . ثم يضيف معلقاً على هذه الأوضاع : فأحق بلاد الله بحسبة يكون السيف درتها هذه البلدة ! .

وهو يذكر أيضاً أن الخشب الذي يبنى منه السفن في عيذاب كان يجلب من الهند واليمن .

(٥) عدن

كانت في العصور القديمة موضع تبادل سلع الهند ومصر . وبدأ ازدهارها في العهد العربي مع مطلع القرن الرابع الهجري بسبب رواج تجارة البحر الأحمر عندما تحولت التجارة مع الشرق من الخليج العربي إلى هذا البحر واحتلت عدن مركز سيراف ، وقد إليها أعداد كبيرة من أهل الميناء الأخير للإقامة والتجارة .

وحلت بلدة كبش محل سيراف ، فقرر حاكمها الإغارة على عدن بغية إجبار سفن تجارة الهند ومساورها على الرسو في جزيرته الواقعة في الخليج العربي بالقرب من الحدود الإيرانية ، وربما كان له هدف أكبر وهو اختلال عدن ومن ثم يتحكم في المنطقة كلها . ووقع الهجوم بالفعل حوالى عام ٥٣٠ هـ ، وحوصرت عدن طيلة الشهرين ، ولكنها صمدت ونزلت الهزيمة باسطول المغيرين فرفعوا الحصار وعادوا أدراجهم .

وكان الكثيرون من العدنيين يشتركون في العمليات التجارية برؤوس أموالهم فيحققون أرباحاً طائلة .

(٦) البصرة وسيراف

وسبق الحديث عنهما بقدر كاف من التفصيل ، ومن ثم لا نرى داعياً إلى تكراره .

الشركات وبعض النظم المتعلقة بالتجارة

كانت القاعدة المتبعة أن يخرج التاجر بنفسه في صحبة تجارته إلى البلد الأجنبي حيث يتولى بيعها بالثمن الذي يروقه ، ثم يعود إلى وطنه حاملاً سلعاً من منتجات ذلك البلد الأجنبي . فنعلم من « كتاب الاعتبار في حلى مدينة الفسطاط مثلاً ، أن تاجراً من طرابلس وصل ببضاعته إلى نجر الإسكندرية ثم افترق عن زملائه وتوجه إلى رشيد في عشارى اكتراه واعتزم السفر إلى الفسطاط .

ولكن هذا الأسلوب البسيط لم يكن ليتفق مع متطلبات تجارة خارجية واسعة النطاق تحتاج إلى الكثير من المال ، وتصل إلى بلاد بعيدة ، وكل ذلك مما يتعذر معه على التاجر الفرد أن يلعب دوراً مؤثراً ، ومن هنا عرف العرب والمسلمون نوعاً من الشركات .

فيحدثنا أبو شامة في حوادث عام ٥٦٧ هـ : خرجت سفن من مصر إلى الشام فأخذ الافرنج في اللاذقية مركبين مملوءتين بالأمته . وكان لوالدى فى المركب تجارة مع شخصين فلما أعادوا إلى الناس أموالهم لم يصل إلى كل إنسان إلا اليسير وكان يحمل المتاع فكلف من كان اسمه عليه أو على ثوبه أخذه . . وكان أحد هذين المضاربين فيه أمانة .

ويلفت النظر في العبارة التي اقتبسناها لكلمة المضاربين ، والمضاربة أو القراض تدخل في باب الشركة ، وفيما يلي تعريف هذا العمل « المضاربة في اللغة عبارة عن أن يدفع شخص مالا لآخر ليتجر فيه على أن يكون الربح بينهما على ما شرطاً والخسارة على صاحب رأس المال . وعند الفقهاء عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالا يملكه فيتجر فيه بجزء شائع معلوم من الربح كالنصف أو الثلث أو الربع أو نحوهما بشرائط مخصوصة » (الجزيرى ، تاريخ الفقه على المذاهب الأربعة ، ج ٣ ، ص ٤٣) . ولا ريب أن اهتمام الفقهاء بالموضوع يشير إلى شيوع هذا النوع من الشركة التجارية مثلاً .

ونحدثنا سجلات الجنيزة عن نوع من التعاون غير الرسمي كانوا يطلقون عليه اصطلاح الصحبة أو الصدقة ، ويقوم بين تجار يقيمون في بلاد مختلفة . وبموجب هذا التنظيم يتسلم التاجر البضائع التي يبعث بها إليه مراسله في البلد الأجنبي ثم يتولى بيعها بأحسن سعر يمكن الحصول عليه ، ويسلم الثمن إلى اشخاص معينين ومعروفين بالطبيع لكلا الطرفين .

ونظام « المراسل » الأجنبي هذا يخدم التجار الذين تتعدد البلاد التي يتاجرون معهم ، أو الذين تمنعهم ظروفهم من السفر إلى الخارج .

ولم يكن الأمر يقف عند هذا الحد ، إذ كان يحدث في أحيان كثيرة أن يقوم هذا التاجر بشراء سلع محلية ، أى من بلده ، لحساب المراسل وبيعها بها إليه ، وهذا من شأنه تنشيط التصـ من ناحية ، والتقليل من الحاجة إلى استخدام النقد لتسوية المعاملات ، وفضلاً عن هذا كان التاجر يقوم في بعض الحالات بتصنيع بعض المواد الأولية بدلاً من تصديرها على هيئة الخام . فحسب ، وفى هذا تشجيع على الإنشاء الصناعى بسبب ارتباطه الوثيق بالتجارة ، ومن الأمثلة على هذا تمشيط الكتان وتبييض القماش .

أما العلاقة بين هذه الأطراف في البلاد المختلفة فكانت تقوم على مبدأ جليل هو تبادل الخدمات ، ويبدو أن هؤلاء التجار كانوا يعقدون مشاركات رسمية بعقود مكتوبة ، في مشروعات معينة ، وهذا تطور له شأنه .

في ظل هذا اللون من المشاركة أو من « الشركة » إن شئنا القول ، كان هناك أسلوبان متعارف عليهما : فأحياناً يقدم المتعاقدون أو الشركاء الخدمات المختلفة التي تتطلبها العملية ، بأنصبة متساوية ، ثم يتقاسمون الأرباح أو الخسائر طبقاً لقيمة هذه الأنصبة ، وهنا نلقى صورة — ولو بسيطة — عرفتها الحضارة العربية ، ونقصد بها شركات المساهمة التي يتميز بها النظام الاقتصادي الحديث .

أما في الأسلوب الثاني فيقوم شريك واحد أو أكثر بتقديم رأس المال اللازم أو السلعة التي يجري التعامل فيها ، أو كليهما ، بينما يقوم شريك آخر أو شركاء آخرون بالعمل لقاء نسبة متفق عليها من الأرباح ، ولكن دون أن يتحملوا أى نصيب من الخسارة التي قد تترتب على العملية .

وعرف التجار في العصر الإسلامي ما يعرف باسم « الشركة العائلية » التي تتكون من أفراد الأسرة الواحدة أو الأقارب ، فيقدمون رأس المال المطلوب ، بصفة كلية أو جزئية ، وهذا التنظيم يقوم على مبدأ المسؤولية التضامنية . والشركة التي من هذا القبيل تنظيم عرفته التجارة في مختلف البلاد ، بل إننا لنلقاها في عصرنا هذا ، وإن تطورت ترتيباتها واتخذت أبعاداً كبيرة وصوراً مختلفة .

لكن لم يكن لكل تاجر صاحب أو شريك في البلاد الأجنبية ، وهنا ابتدع العرب شخصية جديدة هي « وكيل التجار » وكان في العادة عبارة عن تاجر

غنى أقام في أحد البلاد الأجنبية ويمثل تجاراً في بلاد أخرى ، أى ينوب عنهم في عملياتهم ، ومقابل ذلك يحصل على « عمولة » بنسبة يتفق عليها الطرفان . في أول الأمر كان هذا الوكيل يؤدي خدماته للتجار من أهل بلده . فلما اتسعت المعاملات وتعددت الأنشطة واستقرت دعائم النظام وتأكدت منفعته ، أصبح الوكيل المشار إليه يقدم خدماته إلى تجار آخرين ليسوا من أبناء وطنه الأصلي .

وكان لكبار التجار في المدن الداخلية الرئيسية كالفسطاط والقاهرة ودمشق وحلب وبغداد والبصرة مما نشير إليها على سبيل المثال لا الحصر ، وكلاء في الثغور الرئيسية كالإسكندرية وجدة وعدن ، فيذكر ناصر خسرو مثلاً أنه لما اعتزم مغادرة أسوان في طريقه إلى عيذاب ومن الأخيرة إلى الحجاز ، حصل من أحد التجار في أسوان على خطاب توصية إلى وكيل له في الثغر المقصود . وكانت للوكيل دار وكالة تخزن فيها البضائع كما كان يدير منها أعماله أيضاً . وهكذا ابتدعت الحضارة العربية نظاماً من الوكالات التجارية .

وكان بعض الوكلاء يتخصصون في سلعة معينة كالغلال أو المنسوجات أو الأخشاب ، ولكن الأغلبية كانت متعددة النشاط ، أى أن الوكيل كان يشتغل في أكثر من سلعة . . ومن هذا الأسلوب تطور نظام « تاجر الجملة » .

ولكن الوكالات كان لها وظيفة أخرى ، ويقول عنها المقرئى : « إنها في معنى الفنادق وينزلها التجار من الشام الرافدين إلى مصر » وفي عام ٥١٦ هـ أمر الوزير المأمون البطائحي ببناء وكالة بالقاهرة لمن يصل من العراق والشام من التجار . ويلاحظ أن الرجل كان يمارس التجارة قبل أن يتولى الوزارة .

منشآت لخدمة التجارة والتجار

ولما كان من اللازم تهيئة السبل أمام التجار والأجانب منهم بصفة خاصة

حتى يستطيعوا مزاولة أعمالهم دون عناء كبير ، وحتى يتيسر للحكومة أداء واجب الإشراف ، أقيمت مبان مختلفة تتشابه من حيث أغراضها وإن اختلفت أسماؤها . ومن هذه المنشآت « الفنادق » وهي مؤسسات تجارية وأسواق متخصصة أصبحت تقوم بالفعل بدور البورصات . . وكان الفندق عبارة عن بناء يقيم فيه التجار الغربيون ويحفظون فيه بضائعهم ، ويكون إما في داخل المدينة أو في خارجها . ويحتوى كذلك على كنيسة صغيرة يقيم فيها التجار شعائرهم الدينية ، وبه فرن يجزون فيه حسب عاداتهم . وكانوا في العادة يختارون أحد أفراد الجالية للإشراف على حياة الفندق العامة ويطلق على هذا الشخص اسم الفندقى ، ولعله في هذه الحالة يمثلهم أمام السلطات . ولقد حدثنا ابن حوقل وغيره من الكتاب عن بلاد صغيرة داخل القطر المصرى بها فنادق ومن هذه البلاد محلة صرد والبجوم والكريون .

ومن هذه المنشآت أيضاً القياسر وواحدتها قيسارية ، ووصف ابن جبير واحدة منها في الموصل فقال « كأنها الخان العظيم تنغلق عليها أبواب حديد وتطيف بها دكاكين وبيوت بعضها على بعض » ، ولما وصل حلب ووصف قيساريتها بأنها « حديقة بستان نظافة وجمالاً » . وتحدث عن دمشق فقال « وأسواق دمشق من أحفل أسواق البلاد وأحسنها انتظاماً ، ولاسيما قيساريات منها ، وهي مرتفعات كأنها الفنادق مسقفة كلها بأبواب حديد كأنها أبواب القصور ، وكل قيسارية منفردة بضبتها واغلاقها الجديدة » .

وتعرف « دائرة المعارف الإسلامية » القيسارية بأنها « مجموعة من المباني العامة على هيئة رواق دير وبها حوانيت ومصانع وتخازن وأحياناً مساكن ، وبها كذلك أروقة بخلاف السوق إذ ليس به سوى رواق واحد . » والكلمة مشتقة من لفظ يونانى معناه السوق الامبراطورى مما يدل بوضوح على أنها من إنشاء

الدولة ، أما في العصر الإسلامي فيبدو أنها كانت من إنشاء التجار والموظفين وأعضاء الأسرة الحاكمة » . ولكن في المرسوم الذي صدر بتحديد عمارة دير القصير كما جاء في عبارة يحيى بن سعيد : « . . . ورد الأوقاف والملاك التي كانت محبسة عليه من ضياع . . . وقياسر » ، وهذا يدل على أنها لم تكن من إنشاء الحكومة وحدها . وتعلم من أسماء القياسر التي أوردها المقرئ أن الأمراء في عصر المهاليك كانوا يتولون إنشاءها فهي نوع من استثمار المال والكسب ، ومن المحقق أن الوضع في البلاد الإسلامية الأخرى لم يكن مختلفاً كثيراً عنه في مصر .

وهناك الخانات أيضاً ، فيقول ابن جبير عن مدينة حلب « ولها ربح كبير فيه من الخانات مالا يحصى عدده » ، ويضيف « وخانات الطريق من حلب إلى باقدين كأنها القلاع امتناعاً وحصانة وأبوابها حديد . وحدثنا ناصر خسرو عن العدد الكبير منها في مدينة مصر حيث كان إيجار الواحد منها لا يقل عن اثني عشر ألف دينار في السنة ، ولكن يستدل من حديث المقرئ عن خان السبيل أنهم كانوا يشيدون الخانات أيضاً لأعمال الخير كيأواء أبناء السبيل والمسافرين .

الأخطار التي تواجه التجار

عندما نشير إلى ارتفاع الأسعار التي كانت تباع بها السلع وخاصة المستوردة منها من الشرق بوجه خاص ، وعندما قد ندهش من الأرباح الفاحشة التي كان التجار يحققونها والثروات الطائلة التي كانوا يجمعونها ، فعليتنا أن نأخذ في الاعتبار في الوقت نفسه أنهم كانوا يتعرضون لمخاطر بالغة .

كانت المخاطر الطبيعية في البحر الأحمر تتمثل في الشعاب المرجانية التي

تكثر في سواحله ، وفي الدوامات المخيفة في بعض المواضع ، فضلاً عن العواصف والأنواء . وكانت أخطر أجزائه منطقة تاران عند مدخل خليجي السويس والعقبة بسبب أن الرياح التي تهب منها تلتقي في هذه المنطقة .

ولقد أسهب الرحالة والجغرافيون في الحديث عن أخطار هذا البحر ، فعن ثغر جدة يقول ابن جبير مثلاً إن دخول مراسيها صعب بسبب كثرة الشعاب والتفافها ، ثم يضيف : « وعند احتلالنا جدة المذكورة عامهنا الله عز وجل ، سروراً بما أنعم الله من السلامة ، ألا يكون انصرافنا على هذا البحر اللعين إلا إن طرأت ضرورة تحول بيننا وبين سواء من الطرق » .

أما الأخطار غير الطبيعية فتتمثل في نواح عدة ، منها الاضطراب الذي تعرض له الأمن في العصر العباسي الثاني ، وكثرة المنافسات بين الأمراء والفتن ، والاعتداءات التي كانت تشنها القبائل ، فعلم مثلاً أنه سنة ٢٨٠ هـ خرج الخليفة المعتضد في طلب الأعراب من بنى شيان وكانوا عتواً وأكثروا الفساد ، فأوقع بهم مما يلي الجزيرة الزاب في الموضع المعروف بوادي الذئاب . وهناك أيضاً ثورات الزنج والقرامطة مما سبق الحديث عنه .

ولما كتب ماركو بولو يصف رسلته إلى الشرق الأقصى في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي ، أشار إلى انعدام الأمن في الطريق البري إلى الصين نتيجة غزوات المغول .

وفي شمال أفريقية في بداية القرن الحادي عشر مثلاً كان الكثير من حركة التجارة والنقل يتم بالطريق البري . ففي الشتاء حين كان البحر يغلق في وجه الملاحة كانت تخرج ثلاث قوافل من القيروان إلى مصر ، فضلاً عن قافلة سجلهاسة التي تخرج من مراكش متجهة إلى الشرق . ولكن هذه القوافل

توقفت في الخمسينات من القرن بسبب غارات وغزوات بني هلال . وشهدت مصر أيضاً فترات من الاضطرابات الداخلية كما حدث في عهد الخليفة الفاطمي المستنصر بالله ، ثم في أواخر عهد الدولة الفاطمية . ولاريب أن هذه الأحداث التي ذكرنا أمثلة عنها كانت تشكل تهديداً للتجارة والتجار .

وكان على الملاحين وهم يهبطون من الخليج العربي أن يتجنبوا عدوان قراصنة البحرين وقطر والساحل الفارسي ، فضلاً عن القراصنة الذين كانوا يأوون إلى الشعاب المختلفة في البحر . ويقول ابن خرداذبة أنه كان يجب بعد السند اتخاذ الحيلة من الميد والكيرج من بلاد السند ، وقد اشتهر الميد بالقراصنة ولهم سفن يغيرون فيها في مناطق فسيحة من المحيط الهندي وكانوا يبلغون أحياناً مصب دجلة والجزء الجنوبي من البحر الأحمر وشواطئ جزيرة سيلان . وكانت جزيرة سقطرة من أوكارهم .

ويضرب لنا ابن بطوطة مثلاً يوضح حقيقة هذا الخطر فقال عن شخصين كانا يحملان سلعاً غالية الثمن : « فلما وصلا جزيرة سقطرة . . خرج عليهما لصوص الهند في مراكب كثيرة فقاتلوهم قتالاً شديداً . . ثم تغلب السراق عليهم . . وأخذوا ما كان عندهم » .

ولرد عادية القرصان كانت السفن التجارية تحمل معها جنوداً بحرين مدربين على قذف النار اليونانية ، وفضلاً عن هذا جرت العادة أن تسافر هذه السفن على هيئة قوافل حتى تتمكن من رد عادية المغيرين ، وهذا النظام استخدمه الأوروبيون خاصة بعد أن تم اكتشاف الطريق البحري إلى الهند .

يضاف إلى ما تقدم ذكره سوء المعاملة من جانب موظفي الثغور . ويقدم لنا ابن جبير مظاهر وأدلة عن ذلك ، ومنها استيلاء الزكاة من الركاب عما

معهم ، دون السؤال عما إذا كان المال قد حال عليه الحول أم لا ، ثم هناك سوء المعاملة من جانب « الأماء » ، وخلال هذه العملية كان يذهب كثير من أسباب الناس « لاختلاط الأيدي وتكاثر الزحام » . ومن أنواع سوء المعاملة أيضاً التفتيش الدقيق « وادخال الأيدي إلى أوساط التجار فحاصاً على ما تأبطوه أو احتضنوه ^{في} دراهم أو دنانير » . ولم يقتصر الأمر على الثغور البحرية إذ « كان ذلك ^{في} تجرى أيضاً على الركاب في النيل من القاهرة نحو الجنوب » .

وتحدثت نفس الرحالة عن الأمير عثمان بن علي صاحب عدن الذي طال مقامه بها فقال ^{في} « كان في ولايته يوصف بسوء السيرة مع التجار ، وكانت المنافع التجارية ^{في} الحاجة إليه . . فاكسب سخطاً عظيماً وحصل على كنوز قارونية » .

والواقع أن ملوك اليمن كانوا يتعسفون مع التجار ، فلم يكونوا يكتفون بغير الرسوم العالية أو الباهظة على السلع ، بل واستخدموا القسوة في تفتيش التجار إلى حد أنه كان يشمل العمامة والشعر والكمين وحتى السراويل وتحت الأباط » .

عناصر التجارة الخارجية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية

كانت التجارة الخارجية تضم أنواعاً من السلع ، بعضها من إنتاج مختلف أقطار الدولة العربية مثل العراق وخراسان والشام ومصر واليمن وأسبانيا العربية وتبادلهما فيما بينها أو تصدرها إلى الأسواق الخارجية ، وبعضها يستورد من البلاد الأجنبية في آسيا وأوروبا وأفريقيا .

وفي مقدمة هذه السلع الجواهر وأدوات الزينة والترف التي عظم الإقبال

عليها وخاصة في العصر العباسي الأول ثم في العصر الفاطمي في مصر ، والدليل على ذلك ما خلفه لنا الكتاب عن المقادير التي يحار العقل في الإيمان بصحتها ، مما كانت تحويه قصور الخلفاء وكبار رجال الدولة والأعيان من ثروات . فعندما سخط المتوكل العباسي على أحمد بن أبي داود وولده أبي الوليد محمد بن أحمد ، أخذ من أبي الوليد جوهراً بأربعين ألف دينار ، خلاف ١٢٠ ألف دينار ، وسخط على عمر بن الفرج الراجحي وأخذ منه مائلاً وجوهراً نحو ١٢٠ ألف دينار .

وكانت أم جعفر زبيدة بنت جعفر ابن المنصور أول من اتخذ الآلة من الذهب والفضة المكملة بالجواهر . . وكان صداق قطر الندي مليون درهم وغير ذلك من المتاع والطيب ولطائف الصين والهند .

ويذكر ابن اياس مثلاً ، أن ثروة جواهر الصقلي اشتملت على أربعة صناديق من اللؤلؤ الكبار وألف قصبه من القصب الزمرد ، ودواة من الذهب طولها ذراع مرصعة بالدر والياقوت ، وسبعائة خاتم من الياقوت والزمرد والماس ، واحتوت ثروة الوزير يعقوب بن كلس من الجواهر الثمينة ما قدرت قيمته بمائة ألف دينار على ما جاء في كتاب « الإشارة إلى من نال الوزارة » لابن منجب الصيرفي .

لكن اقتناء هذه المقادير الضخمة يمكن أن يحمل على الظن بأنها كانت إحدى وسائل استثمار الأموال لعدم تعرض الأحجار الثمينة للتلف السريع أو انحطاط قيمتها ، وهذا فضلاً عن اعتبارها في تلك الأزمنة مظهراً من مظاهر الجاه والسلطان والقوة والمركز الأدبي .

وما من شك أن الإقبال على اقتناء هذه السلع والأدوات بعكس حالة

الترف التي عاشتها الدولة في بعض عصورها الزاهية ، بسبب توافر الأموال من الحراج والتجارة ، كما أن نشاط التجارة الخارجية ساعد بدوره على إشباع المطالب الترفية . وهذه الحياة المترفة كما عرفتها بغداد الرشيد وقاهرة الفاطميين وقرطبة الأمويين بالأندلس ، كانت من دوافع التقدم الفني والعمرائى الذى تميزت به الحضارة العربية .

وكانت أكبر مصابيد اللؤلؤ الخليج العربى ، وسواحل عمان كما يتضح من عبارة الجاحظ « إن خير أنواعه العمانى » ، ثم أخذ التجارى يستخرجونه من مياه جنوبى الهند وجزيرة سيلان . وكان فى البحر الأحمر مصادف لها أهميتها ، فيذكر ابن جبى أن فى بحر عيذاب مغاصاً على اللؤلؤ فى جزر على مقربة منها .

وكان بمصر على مسيرة سبعة أيام من قفط فى الصحراء الشرقية مناجم يستخرج منها الزمرد ، ومن أنواع الجواهر أيضاً الياقوت ويؤتى به من بلاد الهند وجزيرة سيلان . وكان البحر الأحمر أهم مراكز استخراج المرجان ، كما كانوا يأتون به كذلك من البحر المتوسط عند صقلية وسواحل بلاد المغرب عند حربة .

ومن الأنواع المفضلة العقيق وكانت اليمن أكبر المراكز التى تمون الأسواق به . أما الماس فيبدو أنه كان قليلاً جداً ، ويبدو أنهم كانوا يحصلون عليه من سيلان أو من بلاد سقالة أى الساحل الجنوبى الشرقى من أفريقيا .

وكان التجارى الذين يصلون إلى عيذاب يحملون من شرق أفريقيا ومن الحبشة مقادير وافرة من سن الفيل . ومن المحقق أن القوافل التى كانت تقصد بلاد دارفور كانت تعود محملة بهذه المادة .

ومن السلع التى كانت موضع الإقبال عليها ، المنسوجات الثمينة من

إنتاج العراق وفارس واليمن ومصر وصقلية ، والأسلحة والأواني من المعدن مما اشتهرت به دمشق . وأشار ناصر خسرو إلى قطع البلور في أسواق القسطنطينية وقال أنها من الوارد من بلاد المغرب ، ثم أخذوا في مصر يحصلون على أنواع أفخر منه من البحر القلزمي وهو يقصد بلاد الصين .

وكانت التوابل والعطور والبخور من أهم سلع التجارة ، وكان يؤتى بها من مواطن انتاجها لأغراض الاستهلاك المحلي ثم التصدير وخاصة إلى أوروبا ، وكانت هذه التجارة مصدر ربح كبير للذين يشتغلون بها ، ومورداً هاماً لبيت المال ، إذ كانت تفرض عليها رسوم عالية ، وأهم أنواع التوابل الفلفل والقرفة والقرنفل وجوزة الطيب والبهار ، ولقد أثارت الأحمال الكبيرة من الفلفل دهشة الرحالة ابن جبير عند وصوله إلى عيذاب حتى خيل إليه أن هذه السلعة من الكثرة بحيث لا تزيد قيمتها على قيمة التراب إن كانت له قيمة .

أما مراكز إنتاج التوابل فكانت سواحل ملبار وجزر الهند الشرقية وشبه جزيرة الملايو . وكانت التوابل من الضروريات في مختلف أرجاء العالم الإسلامي لأغراض الطعام ، كما كانت البخور تستخدم على نطاق واسع في القصور والبيوت والجوامع والمشاهد . ويبدو أن استيراد البخور واللبان اقتصر على بلاد العرب .

وإلى جانب الاستهلاك المحلي كانت مقادير كبيرة من البخور التي تستوردها بلاد الإسلام تصدر إلى أوروبا ، لأنها من مستلزمات الطقوس الدينية في الكنائس الكاثوليكية في روما وغيرها .

وشملت الواردات العربية الإسلامية أنواعاً شتى من النباتات العطرية يؤتى بها من جزر الهند الشرقية وبلاد الملايو ، فهناك العود وخير أنواعه ما جاء

من مندل بالهند ، والمسك وأعظم مواطنه بلاد التبت .

وهناك الكافور ، وقد ذكر الإدريسي أن أكثر البلاد إنتاجاً لهذه المادة جزر الزايح المواجهة لسواحل بلاد الزنج (ساحل أفريقية الشرقى) ، وجزر الزايح هذه ما هي إلا مجموعة جاوه وسومطرة وبورنيو ، ومن هذه الجزر أيضاً كان يوتى بالعنبر ، كما كان يستورد من السواحل الجنوبية لشبه الجزيرة العربية ومن ساحل أفريقية الشرقى ، ولا ريب أن الإكثار من استيراد العطور واستخدامها هو من المظاهر التي تعكس طابع الحياة الاجتماعية في صفوف الحكام والكبراء والأعيان ، وهي حياة اتصفت بالترف البالغ ، وعظم اهتمام المرأة بزيبتها ، سواء أكانت من الحرائر أم من الجوارى .

ويمكن أن نأخذ مصر في العصر الفاطمي نموذجاً لما كان موجوداً في عواصم عربية أخرى في الشرق والغرب ، فقد أورد المؤرخون مثلاً ، أرقاماً مذهلة عن مدى انتشار العطور ، فذكر المقرئ في « الخطط والآثار » أنهم وجدوا من بين تركة ست الملك ثمانى جرات ملأى بالمسك . وذكر ابن ميسر أنه كانت في خزائن الوزير الأفضل خزانة للطيب مملوءة بأسفاط العود وغيره ، أما أواني المسك والكافور والعنبر فكانت من الكثرة بحيث يصعب عدّها .

وكانت لتجارة الرقيق سوق عظيمة الرواج في الشرق الأدنى ومصر وأسبانيا العربية . وكان الرقيق من الأجناس البيضاء يشمل في الأصل الأسرى من العناصر الجرمانية ، وكان عددهم كبيراً بسبب الحروب الكثيرة الدائمة بين الشعوب التيوتونية . وكان هناك رقيق من الصقالبة وغيرهم من الشعوب التي تقطن بجوار الساحل الشمالى للبحر الأسود . وهناك أيضاً ألوف كان يوتى بهم من تركستان وقرغانة وغيرها من أجزاء آسيا الوسطى ، أما الرقيق الأسود فكان

مصدره بلاد النوبة والحبيشة والسودان .

وكان الرقيق يستخدم في الجيوش . فمثلاً ، كان الخليفة العباسي المعتصم لا يثق في الفرس والعرب على السواء وهو الذي كانت أمه أمة تركمانية ضمها حريم هارون الرشيد ، ولهذا استبدل الحرس الخراساني بضباط وجنود من التركمان ، وقبل نهاية عهد المعتصم في عام ٨٤٢ كان الأتراك قد تولوا قيادة الجيش ولهم سيطرة كاملة على الخليفة . وأكثر أحمد بن طولون في مصر من شراء الرقيق حتى أصبح لديه ٢٤,٠٠٠ من الدبالة ، ٤٠,٠٠٠ من الزنج ، وسن الخليفة الفاطمي العزيز بالله سنة استخدام الأتراك في الجيش ، وأكثر أم المستنصر من استجلاب السود حتى بلغت عدتهم خمسين ألفاً .

وكانت مناجم البوتاس في دلتا الفرات تستخدم الأعداد الكبيرة من الزنوج الأحباش ، كما كان بعض الرقيق يستخدمون في بعض الصناعات . أما الجوارى فكان للخدمة في القصور واتخذ الرجال منهم محظيات . وهن في الوقت نفسه زينة الحفلات التي تقام بالقصور وعليهن الكثير من الفروض كالغناء والرقص .

ولعل أبرز النتائج الإيجابية لتجارة الرقيق تمثل في مصر فعندما نذكر كيف تمكن صلاح الدين ثم المماليك البحرية من بعده ، من إنزال الهزيمة بالصلبيين إلى أن انتهى الأمر بطردهم من الشام وفلسطين ، فعلينا أن نذكر الأعداد الكبيرة من المماليك الذين كانت تتكون منهم الجيوش الإسلامية في عهد الأيوبيين ومن بعدهم . كذلك ينبغي ألا ننسى أن جيش المماليك هو الذي أوقف المد المغولي بعد أن اقترب من مصر ، وقضى على هذا الخطر فأنقذ الحضارة العربية ، بل وأنقذ العالم في ذلك الحين .

لكن هذا ينبغي أن لا يجعلنا نغفل الآثار المدمرة . فالأتراك الذين بدأوا يتسلطون على الخلافة العباسية منذ أيام المعتصم ، أصبحوا من أكبر أسباب انحلالها ومهدوا لسقوطها ، ولقد سبق أن أشرنا إلى الانفجار الكبير الذى وقع فى العراق والمعروف باسم ثورة « الزنج » ، وهنا نقول إن الذين قاموا بهذه الثورة كانوا الزوج الأحباش فى مناجم نترات البوتاس . وكان السود الذين أكثرت أم المستنصر بالله الفاطمى من استجلابهم ، مصدر الكثير من الفتن والثورات فى مصر حتى طهر صلاح الدين البلاد من شرهم .

وإذا كان استخدام الجوارى أكسب الحياة الاجتماعية فى بيوت الطبقة المترفة طابع المتعة والتسلية ، إلا أنهم كن من عوامل الانهيار الخلقى وفساد الطباع إذ أن نشأة الولد فى أحضانهم يأخذ من معاشرتهن أسوأ الرذائل والصفات وينغمس فى تيار اللهو .

وكانت الواردات تشمل أيضاً مواد أولية تستخدم فى الصناعة . . فهناك الأخشاب كانت تستورد لبناء السفن ، وكانت سواحل بحر الأدریاتيك تصدر الخشب أيضاً إلى البلاد الإسلامية . وكانت كارتيا وأفريقية من أهم مواطن الحديد . وكان يؤتى بمواد للصبغة مثل البقم من جزر الهند الشرقية ، والقرمز من أرمينية ، وكانت الملايو تصدر خشب الساج اللازم لصنع المحاريب والأبواب فى المساجد والقصور .

وكانت البلاد الإسلامية تصدر أنواعاً من المواد المصنوعة كالمنسوجات والأواني المصنوعة من الخزف .

معنى هذا أن التجارة الخارجية أسهمت إلى حد كبير فى تنمية النشاط الصناعى كما أن الأخير بدوره أسهم فى تنمية النشاط التجارى الخارجى .

ومن المواد الأولية التي كانت تصدر إلى أوروبا وغيرها الكتان من مصر ،
والشبه والبوتاس من اليمن أو صعيد مصر . وكانت مصر تصدر البردى أيضاً
وظل الحال كذلك إلى أن استقرت صناعة الورق في أوروبا بعد انتشاره في القرن
العاشر الميلادي .

حديث الخاتمة

يرجو الكاتب ألا يتهم بالغرور أو بالإسراف في الاعتداد بالنفس بتعبير آخر ، وذلك عندما يزعم أن البحث الذي قدمه في الصفحات السابقة ، ينطوي على لون من التوجيه أو من النصح والإرشاد ، للمستولين عن التنمية الاقتصادية والتطوير الاجتماعي والثقافي في البلاد العربية والإسلامية ، عسى أن يعملوا بما يذكره الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله « أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » ، فالكاتب انما يصدر فيما يطلع به من أفكار عن حسن النية ، ولعلنا لا ننسى أن الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى .

اليوم . . والأمس

لسنا من دعاة المبالغة أو التجنى على الحقيقة عندما نقول : ما أشبه اليوم بالأمس ، أو ما أشبه الليلة بالبارحة ، على ما يقول المثل العربي المأثور .

فإذا اعتبرنا أن الامبراطورية الإسلامية في العصور الوسطى كانت تتكون من أقاليم أو بلاد كانت تنعم بنوع من الاستقلال الذاتي ، وأن هذه الأقاليم أو البلاد كانت تنشب بينها صراعات تثيرها أطماع سياسية أو عوامل اقتصادية أو اختلافات مذهبية كما في حالة الخوارج والمعتزلة مثلاً ، ولكنها عوامل تراكمت على مرّ القرون حتى قصفت على الامبراطورية المذكورة ، فإن البلاد العربية

والإسلامية القائمة اليوم ، وإن كانت تتمتع باستقلال سياسى تتفاوت درجاته ، فإن بينها صراعات بل وحروب من وقت لآخر ، وهذه الصراعات إذا تراكمت فإنها يمكن أن تعصف لا باستقلال هذه البلاد فحسب ، ولكن ربما تعصف بكيانها ووجودها ذاته .

ولدينا أكثر من مثال نقدمه : الخلاف بين اليمن الشمالية والجنوبية ، الحرب بين العراق وإيران ؛ التوتر العلاقات بين باكستان والهند من جهة وبين باكستان وأفغانستان من جهة أخرى ؛ التوتر العلاقات في الشمال الأفريقي بين ليبيا وجيرانها ، وبين الجزائر والمغرب ، ومشكلة الجمهورية الصحراوية (البوليساريو) .

ولا يقف الشبه عند هذا الحد ، فبلاد العالم العربى والعالم الإسلامى تعاني من تخلف في شتى مناحى الحياة ، ران عليها منذ امد ليس بالقصير ، وجعلتها مواردها الطبيعية الظاهرة أو التى ما تزال في باطن الأرض ، موضع أطماع القوى الأجنبية المتقدمة ، بل وقطعة شطرنج تلعب بها القوتان الأعظم بوجه خاص وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، قد يتراءى للقارئ أول بعض القراء أن البحث الحالى يضع كثيراً من التأكيد على مصر فإذا كان هذا الظن يشتمل على قدر من الصحة ، فإنه ليس بالشئ المستغرب . ففي القرون الأربعة الأولى من تاريخ العالم الإسلامى ، ساعدت مصر على تحطيم وطرده القوى البحرية البيزنطية في البحر الأبيض المتوسط حتى أصبح في النهاية بحيرة اسلامية تجول فيها أساطيل الدولة الإسلامية الحربية والتجارية .

وكانت مصر أيضاً القاعدة التى انطلقت منها الجيوش الإسلامية متجهة

صوب الغرب ، فخضع لها الشمال الأفريقي ، ثم عبرت البحر في أضيقي مناطقه واحتلت شبه جزيرة أيبيريا ، وأنشأت دولة هددت أوربا شمالى جبال البرانس. وحملت الحضارة بأوسع معانيها إلى القارة الأوربية ، تلك الحضارة التى أرست دعائم « النهضة الأوربية » renaissance فيما بعد .

هكذا كان حال مصر الإسلامية ودورها فى العصر الوسيط الأول إبان ازدهار الامبراطورية الإسلامية . واليوم تنهض مصر هذه يدور مماثل . ففيها قامت أول دولة عصرية بمفهومها الحديث ، على يدى محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر . وأنشأ هذا الرجل القوى من أبناء العالم الإسلامى أول جيش وطنى ، أى من أبناء البلاد ، حاول إنقاذ رجل أوربا « المريض » ونعنى به الدولة العثمانية ، وكاد ينجح فى المحاولة لولا أن تكاثفت ضده دول أوربية عظمى بعد أن تبدى الخطر المحتمل من ذلك البعث الإسلامى ، وأرغمته على الانحسار والاكتفاء بمصر . وعمل محمد على باشا ما فى وسعه لإدخال الحضارة الحديثة فى قلب أفريقيا عبر السودان ، وواصل هذا الجهد من بعده الخديو اسماعيل . وأدخل العديد من عناصر تفوق أوربا الاقتصادية الحديث ، فأقام الصناعات ، وأحدث تغييراً جذرياً فى وضع الملكية الزراعية ، وبعث البعث تطلب العلم فى أوربا . كما سعى اسماعيل من بعدها إلى نشر التعليم الحديث ، وكان ذلك بفضل جهود رفاعة رافع الطهطاوى وعلى مبارك .

وفى القرن العشرين دعا المخلصون من المسلمين من تلامذة جمال الدين الأفغانى إلى تيار إسلامى معتدل يحتفظ من التراث الإسلامى بخير ما فيه ، ومن الحضارة الغربية الحديثة بأبرز منجزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وبعد الحرب العالمية الأولى ازداد دور مصر وضوحاً وبروزاً ،

فتزعمت الدعوة إلى التحرر السياسى والخروج من التخلف ، ومنها انطلقت الدعوة إلى وحدة عربية فظهرت جامعة الدول العربية . وأسهم أبناؤها فى عملية تطوير ضخمة فى بلاد الشرق الأوسط العربى بوجه خاص ، تمثلت فى بنية أساسية صلبة ، وفى إنشاء المدارس على اختلاف مستوياتها ، والمعاهد والجامعات والمستشفيات ودور العلاج . وقادت حركة تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية لصالح المعدمين والفقراء .

الموقف من الملكية الزراعية

ينقسم الاقتصاد الإسلامى فى العصور الوسطى ، شأنه شأن الاقتصاد الوطنى فى كل بلد وكل زمان إلى القطاعات الرئيسية الآتية :

- قطاع الرى والزراعة
- قطاع الصناعة
- قطاع النقل والمواصلات
- قطاع التجارة بشقيها الداخلى والخارجى
- قطاع المال

وينقسم القطاع الأول إلى قطاعات فرعية تشمل ملكية الأرض والغلات الزراعية ، والسياسة الزراعية التى تتبعها الدولة ، والثروة الحيوانية (البقر ، الجاموس ، الأغنام ، الماعز ، الإبل ، الخيل والحمير) والثروة السمكية (من الأنهار والترح والبحيرات الداخلية) والثروة الداجنة (الدجاج ، الحمام ، الأوز ، البط) .

ويشغل موضوع ملكية الأرض الزراعية أو الصالحة للاستزراع والاستغلال أولوية مركزية بسبب اختلاف النظم الاجتماعية السائدة التى تحكمها وتنظمها .

فهناك الملكية العامة أو الملكية الاجتماعية أى ملكية الجماعة ككل ، والملكية الفردية أو الخاصة التى يحوزها رأس المال الخاص سواء أكان مملوكاً لفرد أم لمجموعة من الأفراد . وكل من هذين النوعين ينشأ وينمو ويتطور فى ظل ظروف اجتماعية معينة .

ويعترف الاقتصاد الإسلامى اعترافاً صريحاً أو على نحو غير مباشر بالملكية العامة ، ولعل هذا يتمثل فى النظام الذى وضعه عمر بن الخطاب حيث رفض وعلى خلاف ما ارتأه الكثيرون من صحابة الرسول ﷺ ، تملك الأراضى فى البلاد المفتوحة كأرض السواد والشام ومصر ، للفتاحين باعتبارها من الغنائم التى تقسم بينهم ، واعتبرها نوعاً من الوقف لصالح جماعة المسلمين ، ينفق خرجها أى ربحها على الإنشاءات والتحسينات الزراعية المختلفة كشق الترع وإقامة الجسور وبناء السدود ، وفى سبيل الأغراض الأخرى المدنية والعسكرية التى ترتبط بقوام المجتمع .

هنا نلاحظ أن التطبيق الماركسى يجعل الأرض ملكاً للجماعة ولا يجوز للأفراد تملكها ، وإذا أعطيت لهم فإن هذا يكون على سبيل الاجارة الدائمة ، وهذه الأرض المملوكة أساساً للجماعة تستغل فى توفير الخدمات التى يعود نفعها على أهل الزراعة وعلى سواهم من أعضاء المجتمع . وهذا الذى وصفناه هو ما نلقاه فى المزارع الجماعية (كولخوز) والمزارع الحكومية (سوفخوز) فى الاتحاد السوفيتى . وهذا النظام تحاول أو تأخذ به وتطبقه بلاد اسلامية اليوم كالعراق والجزائر .

ويعترف الاقتصاد الإسلامى بالملكية الفردية أو الخاصة ولكنه فى الوقت نفسه يرسم قواعد توزيعها بحيث لا تتحول إلى إقطاع من النوع الذى عرفته

أوروبا في العصور الوسطى وتصيح من أدوات استغلال العاملين في قطاع الزراعة ، ومن هنا قول الله سبحانه وتعالى « حتى لا يكون (أى المال) دولة بينكم » وإن كان النص القرآنى يصدق على مختلف أنواع التملك ، وهنا نجد أمامنا تطبيقاً لاشتراكية معتدلة تضع حداً أعلى لما يجوز للفرد أو الأسرة تملكه ، مما نص عليه مثلاً ، قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى مصر بتاريخ التاسع من سبتمبر من عام ١٩٥٢ .

وفى الوقت نفسه ، وكما حدث فى عهد النبى ﷺ ، يمكن نزع الأرض من أيدي حائزها إذا قصر أو فى استغلالها زمناً معلوماً ، وإعطائها لمن هم أقدر على هذا الاستغلال الذى يفيد المجتمع . معنى هذا أن الملكية الفردية أو الخاصة ليست حقاً طبيعياً له صفة الدوام ، ولكنها وظيفة اجتماعية ، وهذا هو المبدأ الذى تأخذ به البلاد الإسلامية بوجه عام فى عالم اليوم .

ويضرب الاقتصاد الإسلامى كما يتحدث عنه البحث الذى نقدمه ، الأمثال عن أشكال أو صور متنوعة من التكتل الاقتصادى ، كما نلقاها فى الدعوة الحالية إلى إقامة وحدة اقتصادية عربية شاملة أو محددة من حيث البلاد التى تتدرج فى نطاقها ، ومثل التكامل الاقتصادى الذى يتم بين بلدين أو أكثر تربط بينها وشائج من الماضى والمصالح الحاضرة والآمال المستقبلية ، كما هو الشأن بالنسبة للسودان ومصر ، وكما تهدف إليه دول التعاون الخليجى^(١١) وكذلك مثل الاتفاق على استغلال عنصر من عناصر الانتاج يشترك فى امتلاكه أو فى الانتفاع به أكثر من بلد واحد ، ومن قبيل هذا التنظيم ما تسعى إليه بلاد حوض النيل بالنسبة لهذا النهر الذى يجرى من وسط القارة الأفريقية جنوباً إلى البحر المتوسط شمالاً . ومثل الاتفاقية التى عقدت بين مصر والسودان فى ٨ نوفمبر ١٩٠٩ على أثر الاتفاق على تنفيذ مشروع السد العالى ،^(١٢) ومحاوله دول

الجماعة الاقتصادية الأوروبية الاتفاق على سياسة زراعية مشتركة . ومثل منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك OPEC) ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC) في الشرق الأوسط العربي ، وهذه المنظمات كان الغرض من انشائها تنظيم الإنتاج وحماية مصالح الأعضاء . ومن أنواع الاتفاق أيضاً « مجلس المعونة المتبادلة » الذي يقال له اختصاراً « الكوميكون COMEC-ON » ، وإن كان نظام الملكية الزراعية في المجلس شبيهاً بالوضع القائم في الاتحاد السوفيتي .

ويلاحظ في هذا الصدد أن النظام المصري يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة والملكية التعاونية وهو ما نص عليه الدستور الدائم ، وإن كان هذا النظام أميل إلى تشجيع الملكية الخاصة ، بل ويجعل هذا الأمر الأخير من عناصر السياسة الزراعية التي سوف تتضمنها الخطة الخمسية خلال الفترة ١٩٩٢/٨٧ .

عن الفجوة الغذائية

عندما نتحدث عن المحاصيل الزراعية فإننا نقصد ما ينمو برياً ، وما ينمو بفعل تدخل الإنسان ، وهذه المحاصيل تشمل الحبوب الغذائية كالقمح والذرة والشعير والأرز ، كما تشمل الفواكه والخضر والمحاصيل الصناعية مثل القطن وقصب السكر .

ولما كانت بلاد عربية كثيرة تعاني اليوم من فجوة غذائية ، وخاصة فيما يتعلق بالقمح مما يضطرها إلى استكمال حاجتها عن طريق الاستيراد الذي يكلفها الكثير من مواردها المالية . ويثقل كاهل ميزانياتها وموازين مدفوعاتها ، فإن هذا كله يدعونا إلى محاولة الكشف عما كان عليه الحال في الامبراطورية

الإسلامية ، وهنا ينصب الاهتمام على مجموعة الحبوب الغذائية بوجه خاص .

ولقد كانت الحنطة قبل العصر الإسلامي بوقت طويل ، تزرع في البلاد التي يتوافر فيها الماء كالعراق والشام . أما الذرة فقد اقتصر زراعتها على المناطق الجافة مثل جنوب الجزيرة العربية والنوبة . ويحدثنا آدم متر في كتابه عن « الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري » أن ارتفاع أسعار القمح كان يعدّ من المؤشرات الدالة على ارتفاع تكاليف المعيشة (ج ٢ ، ص ٣٠٢) ، ويضيف المصدر ذاته أن الحنطة التي كانت تزرع بالشام قبل الحنطة العراقية كانت تسمى « القمح » ونقلت إلى مصر بهذا الاسم . كانت الحنطة لغة كوفية ، وكان القمح لغة شامية فهذه هي الكلمة التي كانت تستخدم في الشام كلها (ص ٣٠٣ ، الحاشية رقم ١) .

وكان الأرز يشغل المرتبة التالية بعد الشعير . ولقد تحدث كاتب صيني زار مصر حوالى عام ١٣٠٠ م فقال إن أهلها لا يأكلون أرزاً قط ، وفي خوزستان كان للحنطة المكان الأول ، أما الأرز فكان قوتاً للشعب .

وكان الكرم أى شجر العنب من أوسع الفواكه انتشاراً في الامبراطورية الإسلامية ، وتأكله مختلف فئات المجتمع . ويقال أن أهل مقدونية كانوا أول من أدخلوا زراعة الكرم في العراق وفارس . وجلب العرب أنواعاً أخرى منه مثل العنب الطائفي نسبة إلى مدينة الطائف .

وشهد القرن الثالث الهجري فاكهتين جديدتين هما الأترج والنانج .

ويعتبر الزيت النباتي من المواد المهمة بالنسبة لغذاء الأفراد على اختلاف مستويات معيشتهم وأنماط استهلاكهم ومواردهم المالية .

ويسمى شجر الزيتون إلى الأقليم الجغرافي المعروف باسم « اقليم البحر

الأبيض المتوسط » ويشمل أجزاء عدة من الامبراطورية الإسلامية وخاصة الشام وشمال أفريقية ، وهما البلدان اللذان كانا يزودان الدولة الإسلامية بوجه عام بحاجتها من الزيت ، ويقال أن أحسنه كان يأتى من الشام . وهناك نباتات أخرى كانوا يستخرجون منها الزيت مثل السمسم الذى كان استعماله منتشرأ في العراق وأفغانستان .

ومن الفواكه التى تقبل عليها الفئات الشعبية الآن في مصر مثلاً : البطيخ ، وكان شمال فارس مشهورأ بجودة البطيخ ، ومنه كان ينقل إلى البلاد الإسلامية الأخرى حيث كان يباع بأثمان مرتفعة .

من هذا الذى قدمناه ، وإذا تأخذ في الاعتبار ما كان بين مختلف أجزاء الامبراطورية الإسلامية من روابط سياسية أو مذهبية ، وبغض النظر عما كان يتمتع به بعض الأجزاء من استقلال سياسى كما كانت مصر في أيام الإخشيديين والطورونيين والفاطميين ، كانت المواد الغذائية من حبوب وفاكهة وغير ذلك ، في متناول الأهلين بدرجة أكثر أو أقل ، ومن ثم لم تكن هناك فجوة غذائية بمعنى أن الاستهلاك من المواد الغذائية يفوق الإنتاج على نحو ما نشهده في العديد من بلاد العالم الإسلامى في الوقت الحاضر .

الماء لا يباع ولا يشتري

أشرنا في مواضع سابقة من البحث الذى نقدمه ، إلى الكيفية التى سعى بها العربى إلى حل مشكلة المياه لأغراض الزراعة ، وإلى العناية التى كان يلغاها موضوع تنظيم هذه المياه ووسائل التصرف فيها وفي توزيعها ، كل هذا بالإضافة إلى ما أوردناه عن الحاصلات الزراعية ومراكزها أو مواطنها في الامبراطورية الإسلامية في العصور الوسطى ، مما يجعل من المفيد بل ومن

الضرورى ، التعرض لموضوع الرى والطرق التى كانت تستخدم فى هذا المجال .

يقول آدم متز (مصدر سابق ، ص ٣٣٥) إن التشريعات الخاصة بالرى وتنظيمه كانت تشتمل على قوانين دقيقة بالغة التعقيد ، ولكنها جميعاً تتفق فى قاعدة شرعية واحدة هى أن « الماء لا يجوز أن يشترى أو يباع ، وعلى هذا لم يكن يجوز للدولة ولا للأفراد أن يجعلوا مسألة الرى وحدها سبيلاً للكسب أو التجارة » . وتنوعت طرق ووسائل الرى حسب تنوع البلاد التى كانت تستخدمها . إلا أنه لزام علينا أن نذكر أن الكثير من التشريعات الخاصة بالرى ووسائله ترجع إلى عصور سابقة كثيراً على قيام الدولة الإسلامية ، عندما كانت بلاد كثيرة فى آسيا تخضع لحكم الفرس والروم .

ففى العراق كان من واجبات الدولة السهر على صيانة السدود والمسيلات والبثوق على ما يقول أبو يوسف فى كتابه « الخراج » ، وكان يقوم بالمهمة طائفة من العمال تعرف باسم المهندسين . وكانت المحافظة على السدود عملية شاقة ، وكان يكفى أن تقع ثلثة يسيرة فى إحدى نواحي السد حتى يتولى الماء المهدم والتخريب (آدم متز ، مصدر سابق ، استناداً إلى ما ذكره ابن مسكويه ، ج ٦ ، ص ٢٧) وبلغ من شدة العناية بالسدود أنه لما انبثق واحد منها خرج معز الدولة بن بويه للعمل بنفسه بأن حمل التراب فى طرف ثوبه ، فحذا الجميع حذوه .

وفى شرق فارس تشعبت قوانين تنظيم المياه للرى ، فكان فى مرو ديوان يسمى « ديوان الماء » وكان يعمل تحت إمرة صاحبه عشرة آلاف عامل (المصدر السابق ، ص ٣٣٦) . وديوان الماء هذا أصبح يعرف فى العصر الحديث باسم « وزارة الرى » .

وثمة طريقة مبتكرة للرى كانت متبعة في الأقاليم الواقعة شرقي فارس والبعيدة عن مجارى المياه الكبرى . ويقول آدم متز (مصدر سابق ، ص ٣٣٧) أنه لم تكن في هذه الأقاليم سوى نهيرات وجداول صغيرة تنحدر من المرتفعات ، فحفروا في باطن الأرض قنوات عليها قناظر . وكانت نيسابور مشهورة بقنواتها التي تجرى تحت الأرض حتى ينزل المرء على مرقق ربما يبلغ عددها السبعين (شرحه) .

وكانت السدود التي تقام على الأنهار تفتقر إلى الصلابة ، إذ كانت تصنع من الخشب ، أما البلاد الواقعة في خوزستان وفارس فقد امتازت بالسدود المبنية من الحجارة (المصدر السابق ، ص ٣٣٨) .

وفي القرن الرابع الهجرى بنى عضد الدولة سكرأ عظيماً وهو عبارة عن حائط كبير أساسه من الرصاص ، بناه في عرض النهر فتبخر الماء خلفه وارتفع ، فجعل عليه من الجانبين عشرة دواليب تحت كل منها رحى (شرحه ، ٣٣٩) .

أما في اليمن فكانوا يبنون المصانع ، ولكن في المناطق الجبلية كانوا يبنون سدوداً ذات فتحات في أسفلها ، يخرج منها الماء ويوزع في قنوات صغيرة ، وهذه الطريقة كانت تختص بها اليمن .

ولم تكن الأرض في بلاد ما وراء النهر سهلة على غرار أرض مصر والعراق . وكانت القنوات تقع على ارتفاعات يسير الأعلى منها فوق الأسفل في قنوات محمولة مصنوعة من الخشب .

وكانت بلاد ما وراء النهر في القرن الرابع كروم وضياع أعفيت من الخراج مقابل قيام الأهالى باصلاح السدود المقامة على النهر . (شرحه ٣٤١) .

وفي القرن الرابع أيضاً كان على النيل في جزئه الأولى سدان ، أحدهما بعين شمس ، وكان مبنياً بالخلفاء والتراب ، ويقام قبل زيادة النيل . وكان هذا السد خليج أمير المؤمنين الذي عرف فيها بعد باسم الخليج الناصري ، ويقول المقریزی أن هذا الخليج ينظر القاهرة من جانبها الغربي ، فيما بينها وبين القدس ، كما كانت العامة في أيام المقریزی تسمية الخليج الحاكمي وخليج المللوثة (الخطط ، طبقة دار التحرير والنشر بالقاهرة ، ج ١ ، ص ١٣٠) أما السد الآخر فيقع بسرديوس أسفل عين شمس ، وفتحته كان يبين التقصان في النيل .

ويقول آدم متز (بمصدر سابق ، ص ٣٤٤) إن الزراعة في الدولة الإسلامية كانت متعددة الصور ، حتى كاد كل واد أو قرية ينفرد بشيء ابتدعه . ففي إقليم اردبيل الواقع بين تبريز وبحر الخزر ، مثلاً ، كانوا يحرثون الأرض على ثمان من البقر لكل منها سائق .

الاعتماد على الذات

كان من النتائج الكبرى التي تمحضت عنها الحرب العالمية الثانية بوجه خاص ، أن انحسر الاستعمار عن جزء كبير . من قارتى آسيا وأفريقية ، سبق أن كان تابعاً لبعض الدول الاستعمارية الأوروبية وهي : بلجيكا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والبرتغال . غير أن البلاد حديثة العهد بالتححرر والتي ظهرت إلى عالم الوجود ، سرعان ما أدركت أن الاستقلال السياسي الذي حصلت عليه بعد كفاح طويل ، هو كيان هش معرض في أى وقت للتهديد ، وبذلك يمكن كسره وتحطيمه .

هنا انطلقت دعوة عالية تعلن أن التصنيع هو أداة الخلاص من التبعية

والوسيلة العملية الفعالة التى تحقق الاستقلال الاقتصادى المنشود . وينطبق هذا بالطبع على البلاد الأمريكية اللاتينية التى استقلت خلال القرن التاسع عشر الميلادى بوجه خاص ، ولكنها لم تكن مستقلة اقتصادياً بسبب الاستثمارات الأجنبية من بريطانيا والولايات المتحدة ، وخشيت أن ينتهى الأمر بأن تهيم عليها أو تبتلعها الجارة الشالية القوية والمتقدمة اقتصادياً ونعنى به الولايات المتحدة الأمريكية .

ولابد للتصنيع من مقومات أساسية هى :

- الأرض ويقصد بها المواد الأولية اللازمة للصناعة ، من نباتية ومعدينية وبحرية ، سواء أكانت من الإنتاج المحلى أم كانت مستوردة إذا لزم الحال ، ولم تكن تشكل عبئاً على الاقتصاد الوطنى .
 - الطاقة أى القوة المحركة
 - العمل أى القوة العاملة
 - رأس المال
 - تسهيلات النقل والمواصلات والتجارة فى المنتجات الصناعية .
- ويتضافر هذه العناصر أو العوامل يتم إخراج المنتجات الصناعية المختلفة من استهلاكية مباشرة أو استثمارية أى إنتاجية ، لتلبية احتياجات الطلب المحلى أو قدر كاف منه ، وترك فائض للتصدير .

وتقدم لنا الامبراطورية الإسلامية فى العصور الوسطى أروع الأمثلة على الاهتمام الذى كانت الصناعة تلقاه من جانب الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم ، ومن جماعات التجار والأثرياء . وهنا ملاحظة يتعين إيرادها ، وهى أنه لم تكن هناك طبقة وسطى بالمعنى الحديث ، اضطلعت بعملية الإنشاء

الصناعى على نحو ما حدث فى أوربا بعد الثورة الصناعية التى بدأت فى انجلترا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ثم انتقلت إلى أوربا والولايات المتحدة .

وتختلف الصناعات من بلد إلى آخر حسب المواد الأولية المتاحة ، والطاقة (كان يمثلها بصفة أساسية الخشب يؤتى به من غابات الأندلس وأوربا والشام وأرمينية) ، وتسهيلات النقل والمواصلات والتجارة (بالطرق البرية التى تعبرها القوافل ، وبحراً بطريق الأنهار الصالحة للملاحة وعبر البحار) . بل أن البلد الواحد تنطبق عليه هذه القاعدة ، فتميز إحدى مناطقه بصناعة معينة ، وتختص غيرها بصناعات أخرى . ففى مصر مثلاً ، اختصت أجزاء منها بإنتاج السكر أو بالغزل الكتانية أو بعمل أنواع من الأقمشة الحريرية . وكذلك كان الحال فى الشام والعراق وفارس

وقد تحدثنا فى « البحث » الذى نقدمه ، عن الصناعات التى قامت أو تطورت وازدهرت فى شتى أجزاء الامبراطورية ، وعن المواد الأولية التى اعتمدت عليها تلك الصناعات ، وعن مراكز أو مواطن الإنتاج الصناعى ، فى مصر والشام والعراق وفارس وبلاد ما وراء النهر والأندلس وشمال أفريقيا وشبه الجزيرة العربية .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل عرضنا لموضوع تبادل المنتجات الصناعية بين أقاليم الامبراطورية من جهة ، ومع العالم الخارجى كأوربا والهند وجنوب شرقى آسيا من جهة أخرى .

وكان من الطبيعى أن نتناول بالعرض والاستقصاء والتحليل دور أرباب الحرف والصناع يمين يشتغلون لحسابهم ، أو يعملون لحساب أصحاب المال . كذلك ذكرنا أمثلة تثبت وجود نوع من التنظيم النقابى الذى عرف فيما بعد .

أين قصرّ العرب ؟

برغم أن العرب بعد أسلامهم حققوا الكثير من التقدم الحضارى فى شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، إلا أنهم على خلاف ما فعل الرومان بعد أن بسطوا سلطانهم على معظم أوروبا شألى جبال الألب ، لم يبتدعوا نظاماً لمدّ الطرق التى تربط أجزاء الامبراطورية الاسلامية بعضها إلى بعض ، وظلت الطرق ترابية يتعذر السير فيها إذا ما هطلت الأمطار أو فاضت الأنهار . ومع ذلك ، كان لابد من ربط مقار الدولة الاسلامية بمقار الحكومة المركزية فى دمشق أو بغداد ومقار حكومات الأقاليم حتى يتسنى تحقيق التبادل التجارى . ومن ثم كانت القوافل تلعب دوراً بالغ الأهمية فى نقل السلع والمنتجات براً .

وكانت أهم طرق القوافل فى الدولة هى :

(١) الطريق من بغداد إلى الموصل بحذاء نهر دجلة ، إلى نصيبين والرقّة فى بلاد ما بين النهرين ، ومنها إلى حلب وحماة ودمشق وطبرية فى الشام ، ثم إلى القاهرة والأسكندرية بعد اختراق صحراء شبه جزيرة سيناء .

(٢) الطريق من بغداد كان يبدأ طريق الحج ويمر بالكوفة ، ومنها يواصل المسيرة حتى مكة المكرمة . وترجع الإقبال على هذا الطريق وبرغم الصحراء الشاسعة والقاحلة التى يقطعها ، إلى توافر الأمان فى حماية قوافل الحجاج الوافدين من شتى الأماكن . ويدل على هذه الحقيقة أن أعداداً كبيرة من تجار بغداد هاجروا مع قافلة الحجاج مثلاً فى عام ٢٣١ هـ إلى الشام ومصر . وبعد ذلك بسنوات أربع نجد أن

الكثيرين من أهل الشام لحظوا بقافلة الحججاج عبر الصحراء من الشام إلى العراق مروراً بمكة المكرمة .

وخلال القرن الثالث الهجرى كانت معظم طرق المغرب تنجه إلى القيروان حيث ساد الأمان بفعل قوة الأغلبية الذين كانوا يهتمون بالطرق وأقاموا المخافر للحراسة على امتداد ساحل البحر .

ويحدثنا المقريزى (الخطط ، طبعة دار التحرير ، ج ١ ، ص ٣٧٦) أن حججاج مصر والمغرب ظلوا أكثر من مائتى سنة (من نحو سنة ٤٥٠ هـ إلى نحو سنة ٦٦٠ هـ) لا يتوجهون إلى مكة إلا من صحراء عيذاب . كانوا يركبون النيل من ساحل الفسطاط إلى قوص ، ومنها يركبون الإبل ويعبرون الصحراء إلى عيذاب ، ثم يركبون البحر إلى جده ساحل مكة . وكذلك كان تجار الهند واليمن والحيشة يمرون في البحر إلى عيذاب ثم يسلكون الصحراء إلى قوص التى يتجهون منها إلى البحر الذى يعبرونه إلى جده فمكة .

ومن مصر السفلى كان يخرج طريقان إلى المغرب ، أحدهما يسير بحذاء الساحل ، وهذا هو الطريق الذى كان يربط الأندلس بالشرق . أما الطريق الآخر فكان يمر بالواحات الداخلة والكفرة ثم إلى السودان الغربى . إلا أنه فى القرن الرابع الهجرى بدأت القوافل تفضل طريق سجامة .

مجمل القول أن الاهتمام كان منصباً على توفير الأمان وحماية القوافل من اعتداء اللصوص وهجمات قطاع الطرق ، وهو من الشروط الأساسية لانتعاش التجارة وازدهارها .

ويحدثنا المقريزى (مصدر سابق ، ج ١ ، ص ٤٢٥) أن طرق الشام

كانت عامرة ، يوجد بها عند كل بريد ما يحتاج إليه المسافر من زاد وعلف وغيره .

وكانت المدن الواقعة على طرق القوافل تحتوى على خوانك ومفردوها خانكاه . وعلى قياسر (جمع قيسارية) وفنادق وخانات ودور الوكالات . ولقد حدثت الخوانق في جدور الأربعمئة من سنى الهجرة ، ومن أمثالها قيسارية الجامع الطولونى الذى بناه أحمد بن طولون (الخطط . ج ٢ ص ٤٢٤ ، والفنادق يعده لنزول التجار ، وكان الواحد منها يضع عدة مخازن تؤجر لهم .

ومن المظاهر الملفتة للنظر عدم وجود أفراد عند مداخل المدن يسجلون أسماء الداخلين فيها ، وذلك بخلاف مصر التى وضعت منذ أقدم العصور نظاماً لتسجيل التنقل من مكان إلى آخر ، بل وكان الخروج من البلد يحتاج إلى جواز . وهذا الإجراء كان يتصل باعتبارات الأمن من جهة ، وتحصيل رسوم من جهة أخرى .

وكان أول من أقام البريد فى الاسلام أمير المؤمنين المهدي محمد بن أبى جعفر المنصور ، أقامه فيما بين مكة والمدنية واليمن ، وذلك فى سنة ١٦٦ هـ (الخطط ، ج ١ ، ص ٤٢٣ - ٤٢٤) .

وكان الطريق بين مصر الشام (نقلاً عن ابن خرداذبة فى كتابه المسالك والممالك) . دمشق ، جاسم ، طبرية مدنية الأردن ، الرملة مدنية فلسطين ، غزة ، العريش ، بلبيس ، القسقاط (الخطط ، ج ١ ، ص ٤٢٤) . وكان يوجد بكل مركز من مراكز البريد عدة من الخيول المعدة للركوب ، وتعرف باسم « خيل البريد » (المصدر السابق) .

قوة المصالح الاقتصادية

أوضحنا كيف سقط الأمويون وخلفهم بنو العباسي ، وبذا انتقل مقر الخلافة من دمشق إلى بغداد التي ما لبثت أن اكتسبت شهرة كبيرة في كافة أرجاء عالم العصور الوسطى ، الاسلامية وغير الاسلامية .

ولكن الخلافة العباسية لم يمض على قيامها وقت طويل حتى أخذت عوامل الوهن والتفكك تدب فيها ، وراحت الأقاليم البعيدة عن العاصمة تنزع إلى الاستقلال مع استمرار الاعتراف بسيادة الخليفة الدينية . ففى مصر مثلاً تمكن الأخشيديون ومن بعدهم الطولونيون من أن يكون الأمر أو الحكم الحقيقى فى أيديهم .

إلا أن العملية سارت بسيادة أبعد من هذا بقيام الفاطميين الذين تمكنوا من شمال أفريقيا ثم زحفوا فى اتجاه الشرق حتى وصلوا إلى مصر وأخضعوها لسلطانهم وأنشأوا عاصمة جديدة هى القاهرة ، قدر لها أن تكون من القارات التى تشع الحضارة . وأخضع الفاطميون لنفوذهم الحجاز واليمن . وهكذا بدأ تنافس قوى بين بغداد التى تدين بمذهب أهل السنة من جهة ، والقاهرة الفاطمية أى الشيعية من جهة أخرى . وبرغم هذه الحقيقة ما لبثت الاعتبارات الاقتصادية أن كانت لها الغلبة ونشبت تجارة مصر مع الشام والعراق ، ذلك أنه كان لكل من البلاد الثلاث حاجتها من منتجات الأطراف الأخرى ، كما كان لدى كل منها ما يفيض عن حاجة الطلب المحلى ولزم تصديره إلى الخارج .

وازدهرت الزراعة والصناعة فى أسبانيا الاسلامية أى فى الأندلس . ولكن بعض الانتاج كان يزيد عن حاجة الطلب المحلى ويجب أن يصدر إلى الخارج . ومن ذلك مثلاً زيت الزيتون وأهم مراكز تصديره إشبيلية . ولكن الانتاج من

الحبوب كان يقصر عن إشباع الطلب المحلي ، ومن هنا جرت العادة باستيراده وخاصة من شمال أفريقيا .

وقامت علاقات تجارية نشيطة بين الأندلس من جهة ومصر والعراق وبيزنطة من جهة أخرى برغم الخلافات أو العداوات السياسية .

وبعد انقسام دولة شارلمان بدأ عصر جديد في القرن الحادى عشر الميلادى بدليل كثرة الحجاج المسيحيين إلى الأماكن المقدسة في فلسطين ، وكانوا يعودون إلى بلادهم بعد أن شاهدوا ألواناً جديدة من الحضارات ونقلوها إلى بلادهم الأصلية ، كما كانوا يعودون ومعهم الكثير من المنتجات الزراعية والصناعية . وكانوا يرجعون إلى أوطانهم حاملين معهم أفكاراً جديدة ، وذكريات عما شاهدوه من ألوان حضارية لم يتصلوا بها أو يعرفوها من قبل . كذلك كانوا يعودون ومعهم الكثير من منتجات العالم الاسلامى في الشرق الأدنى ، من زراعية وصناعية .

واستعاد الأوربيون كريت وقبرص وصقلية ، وهذه الجزر كانت في حوزة الامبراطورية الاسلامية . وفي عام ١٩٥١ (م) بعث دوق البندقية بسفراء إلى جميع الحكام العرب ، داعياً إلى إقامة علاقات تجارية معهم ، دون النظر إلى العداوات الماضية والاختلافات الدينية .

وفي عام ١٠٦٦ بدأت الحرب الصليبية الأولى وانقض أولئك الغداة المتعصبون على المشرق العربى مما أدى إلى قطع الصلات التجارية مع العراق ومنطقة الخليج العربى . ولقد أثارت الحروب الصليبية مشاعر قوية من الغضب في نفوس المسلمين عامة ، كما أثارت المخاوف من أطماع أولئك الدخلاء الذين حاولوا بالفعل السيطرة على مصر أكثر من مرة ولكن كان

مصيرهم القتل . كذلك كانت الامارات الصليبية القريبة من الاردن تهدد الطرق التي يسلكها الحجاج المسلمون إلى الحجاز . ولكن بمرور الوقت أخذت نار التعصب تحبوا بالتدرج ، وبدأت المبادلات

سلع التجارة الخارجية

كان كل إقليم من أقاليم الامبراطورية الاسلامية حريصاً على توفير السلع الاستهلاكية المباشرة مثل الحبوب الغذائية والفواكة ، إلا أن بعض الأقاليم كانت تعجز عن تلبية المطالب الاستهلاكية المباشرة فتعتمد إلى استيرادها من داخل الامبراطورية أو من خارجها ، فكانت أسبانيا الاسلامية تستورد القمح من شمال أفريقية ، وكانت تشتري زيت الزيتون من أفريقية والشام .

إلا أنه مما يلفت اهتمام التجارة الخارجية بالسلع الكمالية أو الترفية ، فهي من جهة مصدر أرباح عالية ، ومن جهة أخرى تشبع مطالب الطبقة الغنية المترفة . وفي مقدمة هذه السلع الجواهر وأدوات الزينة التي عظم الاقبال عليها وخاصة في العصر العباسي الأول ثم في العصر الفاطمي

وكان اللؤلؤ يستخرج من مصايد الخليج العربي وسواحل عمان ، ولكن رواج تجارته أدى بالتجار إلى استخراجهم من مياه جنوب الهند وجزيرة سرنديب (سيلان) ، ومن البحر الأحمر .

وعلى مسيرة أيام قليلة من مدينة فقط بالصعيد وفي صحراء مصر الشرقية ، مناجم يستخرج منها الزمرد . أما الياقوت فكان يوتى من الهند وجزيرة سيلان . وهناك مناطق كثيرة يستخرج منها المرجان . منها البحر الأحمر وسواحل جزيرة صقلية وبلاد المغرب . وكانت اليمن أكبر وأشهر مراكز العقيق . وكان التجار

الذين يردون إلى ميناء عيذاب يحملون معهم من شرق أفريقية مقادير كبيرة من سن الفيل ، الذى كان يستخدم فى الصناعات الترفية .

وكان هناك أقبال كبير على الأنسجة الثمينة من انتاج العراق وفارس ومصر وصقلية ، والأسلحة والأواني من المعدن مما اشتهرت به مدينة دمشق . وكانوا يستوردون البلور من بلاد المغرب ، ثم استخرج المصريون أنواعاً ظافرة منه من الصين .

واحتلت التوابل والعنبر والبخور مكانة عالية فى التجارة الاسلامية فى العصور الوسطى . فكانت التوابل مطلوبة فى أوروبا لإضفاء نكهة على الطعام وخاصة عند الطبقات الترفية . أما العنبر والبخور فكانت تستخدم فى الكنائس .

وهنا نجد علاقة وثيقة بين تجارة السلع الترفية من جهة وازدياد الثراء فى العالم الاسلامى من جهة أخرى ، كما أن هذه السلع كانت بدورها من العوامل التى أسهمت فى تحقيق الثراء المشار إليه .

ولقد حرصت الحكومات إما على احتكار بعض هذه السلع ، أو على فرض الرسوم العالية عليها . وهو نفس ما نلقاه اليوم حيث تفرض الرسوم المرتفعة وربما المانعة ، على هذه السلع لصالح الخزنة .

القطاع العام . . والقطاع الخاص

هذه المصطلحات تعد من مبتكرات النظم الاقتصادية فى وقتنا الحاضر . وعندما نتساءل عما إذا كانت موجودة فى ظل الاقتصاد الاسلامى فى العصور الوسطى ، فعلىنا أن ندرك أن العبرة ليست بالألفاظ والمسميات ، ولكنها

بالحقائق التي يكشف عنها التطبيق .

والمعروف أن لكل من هذين القطاعين مجال نشاطه وحدوده ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية . لكن ليس هناك حد جامد يفصل بين الاثنين إذ أنها قد يوجدان جنباً إلى جنب في بعض الأنشطة .

لقد أنشأ العرب في العصر الاسلامي عدداً من المدن لتكون كل منها مقراً للحكم أو داراً للإمامة . ومن هذه المدن : الفسطاط والعسكر والقطائع في مصر وانتشرت على أيدي عمرو بن العاص والأخشيذ وأحمد بن طولون على التوالي . ومنها الكوفة وبغداد في العراق ، والقيروان في إفريقيا ، مما نذكره على سبيل المثال وليس الحصر . هنا كانت الدولة ممثلة في خليفة أو أمير أو ال هي التي اضطلعت بالإنشاء :

ولكن هذه المدن كان لابد من تميمها . وهنا كان العبء يقع على عانف الأفراد ، فهم الذين يبنون للسكنى ويقيمون المتاجر وما إليها ، بعد أن وفرت الدولة المرافق الأساسية كالطرق . وهذا شبيه بما يحدث اليوم حيث تقوم الدولة بتوفير مناطق التعمير الجديدة ، مثل مدن ٦ أكتوبر والعاشر من رمضان والسادات ، ثم ترك للقسطاع الخاص من أفراد وهيئات تنفيذ ما يلزم من مشروعات زراعية وصناعية وبعض أنواع من الخدمات .

ولقد سبق أن أشرنا إلى اهتمام الدولة الإسلامية بإنشاء السدود على الأنهار الكبرى مثل دجلة والفرات والنيل . ولما كانت هذه الإنشاءات الخاصة بالرى يعود نقصها على الجماعة ككل ، كما لم تكن من الأنشطة المجزية التي يقبل عليها أصحاب رؤوس الأموال الخاصة . لهذا كانت الحكومات هي التي

تضطلع بمسئولية الأنشاء . أما الأرض المنزرعة فكانت ملكية خاصة في الغالب .

وشهدت الامبراطورية الاسلامية نشاطاً ظاهراً في مجال التصنيع وهنا كان الاعتماد على كلا القطاعين . كانت الدولة تنشئ دور الصناعة وتصنع السفن الحربية وبعض مطابخ السكر ومصانع الأنسجة الراقية التي يشتد عليها الإقبال وخاصة في البلاد الأجنبية . وفيما بعد ذلك فقد كان الأفراد هم الذين يضطلعون باقامة الصناعات .

فإذا أنتقلنا إلى ميدان الطرق والمواصلات فاننا نلاحظ أن الحكومة هي التي تمد الطرق الرئيسية التي تخدم التنمية الاقتصادية بوجه عام والتجارة الخارجية بصفة خاصة . ففي المغرب مثلاً قام الأغلبية بإنشاء الطريق الذي يمتد بحذاء ساحل البحر ، وزودوه بالمخافر وأسباب الحراسة مما يكفل الأمان للتجار .

أما في قطاع التجارة فقد كان المفروض أن الأفراد هم الذين يزاولونها وخاصة بالنسبة للتجارة الخارجية . ولكن المعروف أن الحكومات كانت تحتكر عدداً من المنتجات والسلع المحلية أو المستوردة . مما يشهد به تاريخ الدولة الفاطمية في مصر فالأيوبيون ودولتا المماليك البحرية والبرجية .

وتنوعت الأهداف المتوخاه من الاحتكارات ، فمن ذلك ضمان وصول بعض السلع الأساسية اللازمة للجماهير وذوى الدخول المحدودة والفقراء ، مثل القمح إذ كان يحدث أحياناً أن يجبسه أغنياء التحار عن السوق مما يهدد بحدوث مجاعة .

وكان من الأهداف أيضاً ما يتصل بخزانة الدولة . ذلك أن الحكومات

هى التى تحدد الأثمان التى تشتري بها بعض المنتجات وهى أثمان بخسة بطبيعة الحال وتحدد الأثمان التى تباع بها هذه المنتجات السلع وهى مرتفعة كما جرت العادة وتكسب الحكومة الفرق بين أثمان الشراء والبيع التجارية بين مصر والشام والعراق ، بل تدفق التجار الأوربيون على الشرق من أجل الحصول على السلع والمنتجات التى كانت تنتجها البلاد الاسلامية أو التى كانت تستوردها من الهند وجنوب شرقى آسيا .

ونشطت التجارة مع جنوب آسيا والشرق الأقصى ، وذلك بفعل التقاء المصالح بين الوحدة الاسلامية والوحدة الصينية التى فرضتها أسرة تانج على الصين .

دور مصر فى تجارة العصور الوسطى

إن انتقال مركز الثقل التجارى من العراق وبلاد ما بين النهرين ومنطقة الخليج العربى صاحبه أو تزامن مع قيام حكم مستقل فى مصر على يد الإخشيديين ومن بعدهم على يد أحمد بن طولون . ولكن النشاط التجارى بلغ أقصى درجات ازدهاره فى مصر فى عصر الدولة الفاطمية . كان الفاطميون يحرصون على زيادة قوتهم عن طريق انشاء العلاقات الاقتصادية مع البلاد الخارجية ، وهذا بدوره قد يدعم الدعوة الشيعية وخاصة فى مصر .

فقامت العلاقات التجارية مع المدن الإيطالية المشتغلة بالتجارة ، وحدث ذلك بالنسبة إلى جنوا من حوالى منتصف القرن الحادى عشر الميلادى . وأرسلت بيزا مبعوثاً إلى الخليفة الفاطمى الظاهر من أجل تسوية خلاف معين سبق أن وقع . ولكن التسوية تجاوزت هذا الحد حيث تعهدت بيزا بعدم تقديم أية مساعدات إلى الصليبيين . ونشط التبادل التجارى مع العراق برغم التنافس

الذى كان بين القاهرة وبغداد ، بل ووصل التجار المصريون إلى بخارى .
وكان اضمحلال الطريق التجارى على الخليج العربى للعراق عاملاً فى صالح
طريق مصر والبحر الأحمر .

الإيجابيات . . وسلبيات

كل حدث تاريخى سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى له جوانبه الإيجابية
والسلبية ، وما من شك أن هذه القاعدة تنطبق على نمو التجارة الخارجية فى
الامبراطورية الإسلامية .

أولاً : كانت التجارة الشرقية بوجه خاص مصدر ثراء كبير لمن كانوا
يشتغلون بها بسبب ما كانت تدره من أرباح عالية . وتزخر المؤلفات العربية
بالأخبار التى تروى عجائب عن ثروات بعض تجار بغداد مثلاً . فيذكر
الاصطخرى أن أهل سيراف كانوا أغنى أهل فارس ، ومنهم من تجاوز ماله
١٦٠ مليون درهم كسبها من تجارة البحر . وذكر ابن بطوطة أن أحد تجار
الاسكندرية جاء إلى شركائه ببضاعة من خانقو بلغت قيمتها نصف مليون
دينار . وجاء فى أحد المصادر أنه كان فى القاهرة مائتان من كبار التجار يملك
منهم أكثر من مليون قطعة من الذهب .

هذه الفئات من أثرياء التجار والتى كانت أعدادها تتضخم باستمرار ،
انغمست فى حياة من البذخ الذى اتسم بالسفه ، واستغلوا ثراءهم فى إفساد
حياة المجتمع ، بل وحاول بعضها استخدام السياسة كوسيلة لتنمية ثرواتهم
وغمسدوا إلى أساليب الرشوة للحكام ، وخلقوا أنساقاً غير صحية من
الاستهلاك ، وربما لا نبالغ إذا قلنا إنهم كانوا واحداً من العوامل التى أدت فى
النهاية إلى اضمحلال الدولة الإسلامية فكانوا عوناً للغزاة والطامعين

لكن يلفت النظر أن هذه الفئات وتدعوها « البورجوازية » التجارية ، العربية والاسلامية ، لم تحاول أن تلعب دوراً صحيحاً في تحقيق التطور السياسى على غرار ما فعلته نظيرتها الأوروبية فيما بعد . لو أن هذه البورجوازية توافرها الوعى السياسى والاجتماعى لربما نجحت في خلق دول قومية في العالم الاسلامى ، ومن ثم ربما كان يتغير مجرى تاريخ الدولة الاسلامية بل وتاريخ العالم . وكانت القاعدة المتبعة أن يخرج التاجر بنفسه في صحبة تجارته إلى البلد الأجنبى حيث يبيعها بالثمن الذى يناسبه .

غير أن التاجر الفرد لم يكن بالأسلوب الذى يخدم أهداف تجارة خارجية واسعة النطاق تحتاج إلى رأس مال كبير وتُنقل إلى بلاد بعيدة . ومن هنا عُرِف نوع من الشركات أطلق عليه اسم « المضاربة » . وعرف ذلك العصر أيضاً نظام « الشركة العائلية » التى يملكها ويديرها أفراد عائلة واحدة وأقاربهم ، ونظام « المراسل الأجنبى » و« دار الوكالة » . وفى ظننا أن هذه الأساليب انتقلت إلى خارج الامبراطوية الاسلامية وأدخلت عليها تحسينات وتهذيبات ولعبت دوراً في تطور أوروبا الاقتصادية في العصور الوسطى ، بل إننا نلقاها في عصرنا الحالى في بعض البلاد الاسلامية وبعض الدول النامية .

عالم واحد

بسبب النشاط التجارى الذى وصفنا بعض معالمه ، اشتهر عدد من الموانى في العالم الاسلامى وبلغ بعضها ذروة الثراء والتحضّر في العصور الوسطى . وبعض هذه الموانى مثل الاسكندرية وعدن كان موجوداً في العصور القديمة قبل الاسلام ولكنها لم تصل إلى المجد الذى حققته إلا في العهد العربى والاسلامى ، والبعض الآخر أنشأه العرب كما حدث في مصر والعراق وفارس .

من هذه الموانى كانت تخرج المتاجر إلى مختلف بقاع العالم ، براً وبحراً .
وتعود إليها المنتجات والسلع مختلفة الأنواع من شتى أجزاء العالم ، ومن ثم
يمكن القول أن هذه العمليات أثبتت أن العالم واحد برغم أن تكنولوجيا النقل
والمواصلات في العصور الوسطى ، تكن مثلها في العصر الحديث الذي شهد
استخدام القاطرة والسفن التجارية والطائرات التي تعمل بالبترول ، ووسائل
النقل الكهربائية .

● الاسكندرية وكانت لها أهمية قبل الفتح العربي لمصر ، وتأتى في المرتبة الثانية
من الأهمية بعد القسطنطينية . وواصلت ازدهارها بعد ذلك الفتح ، واشتهرت
بمنارتها التي كانت تفيد منها السفن . وأمر معاوية بن أبى سفيان ببناء السفن
الحربية لحمايتها وحماية التجارة من اعتداءات الروم . ووصفها أركولف الذى
زار بيت المقدس حوالى عام ٦٧٠ (م) بأنها ملتقى تجارة وبحار العالم .

● الفرما (بفتح الفاء والراء) وكانت محطة ينزل فيها التجار الوافدون من أوربا
والشام ، ومنها يتجهون إلى القلزم (يضم القاف والزاي وسكون اللام) لركوب
البحر .

● القسطنطية واختطها عمرو بن العاص ، وظلت قاعدة الامارة والحكم إلى حين
بناء مدينة العسكر في سنة ١٣٦ هـ . وتحدث عنها المقدسى الذى زارها في
العصر الفاطمى بأنه ليس في الإسلام مراكب أكثر من التي في ساحل
القسطنطية . وترجع أهميتها إلى موقعها على النيل وتوسطها بين مصر العليا ومصر
السفلى ، واتصالها عن طريق النيل بكافة أرجاء الدار المصرية ، كذلك كانت
تخرج منها طرق برية تسكنها القوافل إلى إقليم الحجاز وبلاد الشام والمغرب

● عيذاب مدينة على ساحل بحر جدة ، ووصفها المقرئى بأنها كانت من

أعظم مراسى الدنيا إذ ترد إليها وتقل منها مراكب الهند واليمن . ولقد بدأت تكتسب أهميتها من عودة التجارة الشرقية إلى البحر الأحمر :

● عدن وبدأ ازدهارها في العصر العربي مع مطلع القرن الرابع الهجرى ، بسبب رواج تجارة البحر الأحمر عندما تحولت التجارة الشرق من الخليج العربى إلى هذا البحر . واحتلت عدن مركز سيراف .

وختاماً . .

نتمثل بقول الله سبحانه وتعالى :

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

وكذلك :

« إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم »

وعلى العرب والمسلمين أن يتدبروا المعانى التى تنطوى عليها الآيات الكريمة .

المواش

- (١) دكتور عبد المنعم بليغ « الأرض والإنسان في الوطن العربي » ١٩٧٣ .
- (٢) تاريخ العرب ، المجلد الأول .
- (٣) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري ، ترجمة عبد الهادي أبوريده المجلد الثاني بيروت ١٩٦٧ .
- (٤) المصدر السابق .
- (٥) المصدر السابق .
- (٦) المصدر السابق .
- (٧) حالة مصر الاقتصادية في عهد الفاطميين « دكتور راشد البراوي » ١٩٤٨ .
- (٨) آدم متر .
- (٩) المصدر السابق .
- (١٠) المصدر السابق .
- (١١) المصدر السابق .
- (١٢) دكتور إبراهيم أحمد العدوي ، النظم الإسلامية ، القاهرة .
- (١٣) المصدر السابق .
- (١٤) آدم متر .
- (١٥) المصدر السابق .
- (١٦) دكتور راشد البراوي ، في الحضارة العربية مقال عن التجارة .
- (١٧) فييت .
- (١٨) آدم متر .
- (١٩) المملكة العربية السعودية ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، قطر ، الكويت ، سلطنة عمان .
- (٢٠) تضمنت الاتفاقية النصوص التالية .
- (أ) وافق السودان على إنشاء المشروع ، ويستغنى عن تخزين جبل الأولياء إلى الوقت المناسب .

(ب) يصبح نصيب كل من السودان ومصر ٧٧,٥ ٪ ٥٥.٥ مليار متر مكعب على التوالى بوجه عام

(ج) يتقاسم البلدان بالنصف نفقات مشروعات أعالي النيل ويتقاسمان بنفس النسبة المياه التي تتوافر نتيجة هذه المشروعات .

(د) تدفع مصر تعويضاً للحكومة السودان ١٥ مليون جنيه .

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٥
الفصل الأول	
مخزن الغلال ، ومصد الخامات الزراعية	١٠
الفصل الثاني	
ورشة العالة في العصور الوسطى	٤٣
الفصل الثالث	
الوطن العربي الإسلامي والتنظيم الصناعي	٨١
الفصل الرابع	
التجارة والعلاقات التجارية	٩٦
حديث الخاتمة	١٤٩

صدر من سلسلة

« كتاب الحرية »

العدد الأول :

هذا هو الإسلام (طبعتان) لفضيلة الشيخ محمد متولى الشعراوى

العدد الثانى :

٧٢ شهراً مع عبد الناصر للأستاذ الكبير فتحى رضوان

العدد الثالث :

الطب والجنس (طبعتان) للأستاذ الدكتور مدحت عزيز شوقى

العدد الرابع :

الدولة والحكم فى الإسلام للأستاذ الدكتور حسين فوزى النجار

العدد الخامس :

أسرار السياسة المصرية فى ربع قرن للأستاذ عبد المنفى سعيد

العدد السادس :

مصر .. وقضايا الاغتيالات السياسية للأستاذ الدكتور محمود متولى

العدد السابع :

الطب النفسى للأستاذ الدكتور عادل صادق

العدد الثامن :

أزمة الشباب .. وهموم مصرية للأستاذة الدكتورة نعمات أحمد فؤاد

العدد التاسع :

المسيحية والإسلام على أرض مصر للأستاذ الدكتور وليم سليمان قلادة

العدد العاشر :

الإرهاب .. والعنف السياسى للبهاء دكتور أحمد جلال عز الدين

العدد الحادي عشر :

كنت نائباً لرئيس المخابرات للأستاذ عبد الفتاح أبو الفضل

العدد الثاني عشر :

مصر .. من يريد لها بسوء ؟ للأستاذ محمد جبريل

العدد الثالث عشر :

في الاقتصاد الإسلامي للأستاذ الدكتور راشد البراوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



البنك الرئيسي للتنمية والاستثمار الزراعي

بنوك التنمية والإئتمان الزراعي بالمحافظات

أنشطتنا المختلفة

النشاط الإثتماني : منح قروض لدرستمان الموسمي .

النشاط الاستثماري: يقدم قروض الكافة المشروعات الاستثمارية للمتعدين

الذراعى والذراعى (ثروة مهربانية - ثروة داخلة - ثروة سمكية - مناهل)

المخسائط المصروفة : القيام بجميع الأعمال المصرفية (عبارات هامة - دفاتر تفصيل - دوائج إرغامية - سندات إرغامية - دفاتر تفصيل ذاتة هوائج).

النشاط الترموى : يقدم قروض المكنة الزراعية ويقوم بتمويل

مشروعات القديرة المتجدة والمزارع الصنفية ويقوم بتحويل مشروعات

إقامة مصانع الخلفاء والأولاد ومخازن التبريد والتجميد والتشايخ والتطبيقات

والمفرغاة والخابز وصانع الطوب والصوب البهرسيكية. كما يقوم بتحويل
طويل الأجل إلى مستصلحة الأراضي واستزاعها.

المستحدث في أنشطتنا

توافر قروض مقدمة من الهيئات الممبينة والمنظمات الدولية لتمويل مشروعات المياه

والله اعلم بالصواب

المصطفى الأزهري .

إتساء الإدارة التعليمية لتوفير مستلزمات التحمية الرفيعة والحليقة للبريد والصحف بأمر من مستلزمات

البنائيم المتطورة والأشعة الحمرية الورقية والمحلية.

التواضع في تفسير شبكة التعامل مع البنوك الأجنبية والمصارف.

تطوير أعمال البنك باستخدام تكنولوجيا الهاتف .

التعامل مع الجسيمات القاونية واستخدامها كنافذ توزيع للبنوا.

مع نخلة العلاقات العامة



الشرق للتأمين

٥٥ عام خدمة تأمينية متميزة

خدمة تأمينية متميزة .. آمنت به
ورفعته شماساً وعقيدة .. فنالت
به ثقة عملائها فب الداخل
والخارج ...

شعارها

تقريب الخدمة إلى جمهورها ..
فانتشرت فروعها التي تنحصر
بالخبراء والمفتيين .. حيث
بلغت ١٥٤ فرعاً على مستوى
الجمهورية ..

سياستها

مواكبة العصر .. وتطوير المنظم
إصداراً وتعويضاً .. واستخدام أحدث
الأساليب والحاسبات الآلية ..

أسلوبها

وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة

هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة جهاز تعمير وتنمية الساحل الشمالى الغربى

قافلة التعمير

في
قرية مارابيللا

من أكتوبر ٦٦
إلى أكتوبر ٦٧

مارابيللا

الساحل الشمالى الغربى



- تبعد قرية مارابيللا بحوالى ٦٦ كيلومترا عن وسط مدينة الإسكندرية
- وهى ١٥ كيلومترا عن قرية مرقا على الطريق الصحراوى على الطريق إلى مدينه الإسكندرية - من ممر طرطوس .
- يتمتع موقع قرية مارابيللا بفنح سواحل مرقع قرية مراحيا بحيث يتم تصميم مجمرات الإسكان السياحى على مناسيب مختلفة لتتناسب مع مرفق البحر وتفتح مناظره الطبيعية الجميلة .
- تتمتع المنطقة الساحلية بنظامه الساطع ومنطقة مياه البحر وتقدم جفاف الأريوان وتمتد بطول ٧٥٠ متر على الساطع .

تساليهات:

- موزعة على صفوف مواجهة للبحر ..
- وحدات سكنية :

تقع هذه الوحدات السكنية أمام الرضبة بحيث تطل جميعها على البحر وتتوسطها مركز تجارى وإدارة خدمات تجارية - صحية - دينية - سياحية - مصرفية - شاطئية - ترفيهية - رياضية .

القرية مزودة بشبكات الطرق وأنظمة السيارات ومرات المشاة وشبكات التفتية بالمياه وشبكات الصرف الصحي وشبكة الكهرباء وشبكة التليفونات .

لأصحاب الذين لهم من الممتلك طبقا للقوانين المصرية من شراء هذه الوحدات
وفقا للشروط المعلنة مع استشارة المحضر

حاليا حجز الدفعة الأخيرة من الوحدات السياحية والتساليهات بقرية مارابيللا

ويمكنك الحصول على التيسيلات التفضيلية عن الوحدات وشروط الحجز عن طريق:

بنك التعمير والإسكان ٢٦ شارع الكروم بالمنزه من ٦٤٦ / ٧١٣ ٦٤٩ / ٧٠٦٧٩

مع تحياتى وزارة التعمير
هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
جهاز تعمير وتنمية الساحل الشمالى الغربى

رقم الإيداع ٤٩١٧ / ٨٦

الترقيم الدولي ٧ - ٠٨ - ١٤٥٥ - ٩٧٧



دار الحديث للمصاحف والطباعة والنشر

العدد القادم

من

الحرية

المشكلات النفسية
للطفل ..
وطرق علاجها

للأستاذ الدكتور
ملاك جرجس

هذا الكتاب

- اشتغل بالتدريس في الجامعات المصرية ، ثم اختير عضواً منفرداً في المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي ،
- عين رئيساً لمجلس إدارة البنك الصناعي ، وعضواً منتدباً لإدارته
- اختير للعمل بـكرتارية المعلومات برئاسة الجمهورية
- له عديد من المؤلفات الهامة وقام بترجمة كثير من المؤلفات العالمية الهامة إلى اللغة العربية وله نشاط ملحوظ في الصحافة المصرية والعربية

.. وهذا الكتاب

يتبع نشأة وتطور الأمبراطورية الإسلامية في عهود ازدهارها التجاري ، والزراعي ، والصناعي وما أتبع لهذا من موارد ساعدت الاقتصاد الإسلامي على النمو بين أجزاء الدولة ومع العالم الخارجي محلاً عناصر ذلك التقدم داعياً إلى الأجد بأسبابه ليعود الازدهار من جديد إلى بلدان العالم الإسلامي

.. وهذه الطر

- هي أول دار مستقلة للصحافة والطباعة والنشر في مصر نشأت نتيجة جهد وعرق وإيمان مجموعة من المشتغلين بالمعكر والكتابة
- لتكون ساحة للحوار وملئق للفكر المستنير وللشاعل بين الآراء والاتجاهات المختلفة في مصر والوطن العربي
- ولتكون حلقة وصل بين التيارات الوطنية المختلفة والأجيال العاملة في الحقل العام
- ولتكون إطلالة على الغد نستشرف آفاقه وتبحث مشاكله
- وتسمى إلى فحوص حلولها وهي من هذا المنطلق تتجاوز معارك الأمس ، وتحوّص معارك الغد وتند في كل ذلك على الجليل الجديد من الشباب تتحدث إليه وتعمل من خلاله وبواسطته .

وفي كل ما يصدر عنها فإن دار الحرية تلتزم بالموضوعية في التحليل وبالتفكير العلمي وباحترام عقل القارئ وذلك بهدف دعم الحوار الفكري وجذب كل الآراء والاتجاهات إلى دائرة الحوار

الشمس ١٥٠ قترش

